تحسين الوصول

إلى مصطلح حديث الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

بقلم

محمد أسلم رضا الشيواني الميمني حفظه الله تعالى

ويليه

المنظومة البيقونية

للعلامة طه محمد البيقوني (ت ١٠٨٠ هـ)

ويليه

مقدمة الجامع الرضوي

لملك العلماء العلامة المحدث المفتي
ظفر الدين البهاري رحمه الله تعالى

تحقيق واعتناء

محمد أسلم رضا الشيواني الميمني حفظه الله تعالى

دار الفقيه
للنشر والتوزيع
DAR AL FAQIH
PUBLICATION & DISTRIBUTION

دار السنة
لتحقيق الكتب والطباعة والنشر

الموضوع: علم مصطلَح الحديث

العنوان: تحسين الوُصول إلى مصطلَحِ حديثِ الرَّسول ﷺ

التأليف: محمد أسلم رضا الشِّيواني الميمني

العنوان: مقدّمة الجامع الرّضوي

التأليف: العلاّمة الشيخ المفتي ظفر الدّين البِهاري

تنفيذ العمل والإشراف الطباعي: دار أهل السنّة، كراتشي

عدد الصفحات: ٢٨٠ صفحات

قياس الصفحة: ١٧ × ٢٤

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

جامع الماس، عزيز آباد ٨، كراتشي ٠٠٩٢٣٠٠-٣٥٠١٠٧٢

إيميل: dar_sunnah@yahoo.com

دار أهل السنّة لتحقيق الكتب والطباعة والنشر

دار الفقيه للنشر والتوزيع
DAR AL FAQIH
PUBLICATION & DISTRIBUTION

الطبعة الثانية

١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م

ISBN:
978-9948-18-012-8

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الدكتور بديع السيّد اللّحام

عميد كلية الشّريعة والقانون بجامعة دِمشق

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله وكفى، وسلامٌ على عِبادِه الذين اصطفى، وأفضلُ الصّلاةِ وأتمُّ التسليم على سيِّدنا وحبيبِنا محمد، وعلى آلِه وصحبِه، ومَن تبِعه بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، وبعد:

فإنّه مما لا شكَّ فيه أنّ قيمةَ الإنسانِ بقيمة ما يشتغل به، والعبدُ المؤمن في هذه الحياةِ ليس له من هدفٍ إلاّ الوصولُ إلى مرضاةِ الله تعالى؛ ليسعدَ في الدّنيا والآخرة، وسبيلُ الوصول إلى مرضاةِ الله تعالى لا يكون إلاّ بالعمل فيما افترضه -سبحانه- وفقَ سنّةِ حبيبِه ومصطفاه، فلذلك الاشتغالُ بحديث النّبي ﷺ مضمارُ الفالحين وسبيلُ الصّالحين، فمن توفيق الله تعالى أن ييسّرَ له معرفةَ ما صحّ عنه عليه السلام ويعمل به.

وعلمُ مصطلَح الحديث علمٌ يضبط لنا هذه المعرفةَ، فلذلك كثرت المصنَّفاتُ التي تُقرِّب قواعدَ هذا العلمِ إلى طالبِيه، وتُيسِّره لوارِدِيه، وقد أطلَعَني الأستاذُ محمد أسلم رضا الشّيواني -وفّقه اللهُ لكلّ خيرٍ وسدَّد خطاه- على رسالةٍ مختصرةٍ أعدّها في علم المصطلَح تصلح للمبتدِئين، وسمّاه بـ"تحسين الوُصول إلى مصطلَحِ حديثِ الرّسول"، فوجدتُها وافيةً بالغرض، جامعةً للقواعد المتفَق عليها، سهلةَ المنال، سلسلةَ العبارة، أسأل المولى أن يجعلَ فيها النفعَ العَميم، وأن يثيبَ كاتبَها ويوفّقه للخيرات وصالحِ الأعمال، والحمد لله ربّ العالمين.

كتبه

د. بديع السيّد اللحام

كلمة الدكتور سَيف العَصري

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله الذي شفع الكتاب بالسُنّة، والصّلاةُ والسّلامُ على سيّدنا محمدٍ مَن أعظمَ اللهُ به علينا المنَّة، وعلى آله الأطهارِ الذين هم السنَدُ الموصولُ الصّحيح، وأصحابِه الأخيارِ الذين تواترَ فضلُهم، واستفاضَ خيرُهم، صارَ الدِّينُ بهم عزيزاً بعد أن كان غريباً، وصارَ الباطلُ مردوداً منكَراً ضعيفاً، فالحمد لله الذي أزالَ عنّا الضَعفَ، وأبدلَنا بالرَّفع بعد الوَضع، وجعلَنا بِلِينه مؤتلفين بعد أن كُنّا مختلِفِين، فله جلَ وعَلا المنّةُ على تمام نعمِه، وبعد:

فقد اطّلعتُ على "تحسين الوصول إلى مصطلَح حديث الرّسول" مِنْ تأليف أخي فضيلة الشيخ محمد أسلم رِضا الشّيواني، في مصطلَح الحديث، والذي هو القانون الضابطُ لعِلم الرّواية؛ لتمييز المقبول من المردود، وفي ذلك صيانةٌ لحديث رسول الله ﷺ مِن نسبةٍ ما لا يصحّ نسبتُه إليه، فالاشتغالُ بهذا العلم تأليفاً وتدريساً يحافِظ على نقاء المشرَب وصفاءِ المنبع، وقد ألّف العلماءُ فيه المؤلّفات المختصرة والمطوّلة، والمنثورة والمنظومة، ولا تزال بواعث التأليف قائمةً، إمّا لتسهيل ما هو عسِير، أو جمع ما هو مفرَّق، أو تصحيح ما وقع اللبس فيه.

وأمّا الرّسالة الثانية فهي "مقدّمة الجامع الرّضوي" للعلاّمة المحدِّث الفقيه ظفر الدِّين البِهاري رحمه الله، فسُررتُ بها رأيت، وطَرِبْتُ لما قرأت، فقد نَبَّهَ على قضايا، هي عند العلماء واضحةٌ في الأذهان، فقام رحمه الله بنظمِها في رسالته هذه.

وقد أصبحنا في خَلَفٍ تنكَّبَ مسالك العلماء وطرائقهم في الاستدلال، واختلطتْ عليهم الأمورُ حتّى تحيّروا وحيّروا مَن اختلطَ بهم من ضِعاف العقول، وضيّقوا ما كان عند العلماء واسعاً، ولم تعرف أذهانُهم مِن حُججِ الشّرع إلاّ الحديث الصّحيح، مع أنَّ العلماءَ قد يصحّحون العملَ بأمرٍ من الأمور؛ لكونه لا يصادم الشّرعَ، مع عدم الدّليل الخاصّ أمراً ولا نهياً، وعدمُ صحّة حديثٍ من الأحاديث لا يستلزم عدمَ العمل بمضمونه، فقد يكون الحديثُ شديدَ الضَعف، ومع ذلك يقرِّر العلماءُ العملَ بمضمونه؛ إمّا لأنّه قد دلَّ على مضمونِه أدلةٌ أخرى؛ أو كان مندرِجاً تحت أصلٍ من الأصول.

ومِن البلايا التي ابتُلينا بها في عصرنا، أنَّ بعضَ مَن ينسبون أنفسَهم للحديث، جعلوا الضعيفَ والموضوعَ في مرتبةٍ واحدة من حيث العمل، وإن فرّقوا بينهما في الحكم والمرتبة، بينما نجد أئمّةَ الفقه والدِّين لا يُسقِطون العملَ بالأحاديث الضعيفة، بل يعتمدون عليها في الفضائل والمناقب والتّرغيب والتّرهيب والاحتياط في الأحكام؛ وذلك لأنَّ الضعيفَ ليس في سندِه كذَّابٌ، وإنّما ضعيفُ الضبط أو كثيرُ الوَهم، وضعيفُ الضبط قد يضبط، وكثيرُ الوَهم قد يُحسِن النقل، واحتمالُ نسبة الحديث لرسول الله ﷺ أمرٌ وارد، فلا نُسقِط حُرمَةَ الحديث رأساً، ثمّ إنّ ضعفَ إسناد الحديث لا يستلزم ضعفَ الحديث، فقد يكون للحديث طُرقٌ أُخرى يتقوّى بها.

ثمّ إنَّ الحديثَ الموضوعَ لا يُعمَل به، وأمّا ما تضمنه الحديثُ الموضوع فيُعرَض على ميزان الشّريعة، فإن اندرجَ تحت قواعد الإيجاب فهو واجب، وإن اندرجَ

تحت قواعد الاستحباب فهو مستحبّ، وإن اندرجَ تحت قواعد الإباحة فهو مُباح، وإن اندرجَ تحت قواعد الكراهة فهو مكروه، وإن اندرجَ تحت قواعد التحريم فهو محرَّم.

وعموماً فالكتاب عظيمُ الفوائد، كثيرُ العوائد، جَزَى اللهُ خيراً مَن أعان على إخراجِه وخدمتِه.

كتبه/ الفقير إلى عفو ربِّه

د. سَيف علي العَصري

١٩ ربيع الأوّل ١٤٣٦هـ

كلمة لجنة التحقيق

الحمد لله الذي أبدَع الأكوان، وشرّف فيها الإنسان، وعلّمه الحكمةَ وروائعَ البيان، وأزكى الصّلواتِ وأسنى التحياتِ على الحبيب الهادي الشّفيع سيّدِنا ومولانا محمدٍ سيّد ولد عدنان، وعلى آلِه الأطهار، وأصحابه الأبرار، ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم القرار، أمّا بعد:

فمن دواعي الفرح والسُّرور أنّ "دار أهل السنّة" بكراتشي باكستان تقوم بتحقيق مؤلّفات علماء أهل السنّة والجماعة، وقد تمّ بها تحقيقُ العديد من الكتب والمجلّدات، والآن نقدّم إلى سادتِنا القرّاءِ المؤلَّفَين اللطيفَين **"تحسين الوُصول إلى مصطلحِ حديثِ الرّسول ﷺ"** للشيخ محمد أسلم رضا الشّيواني حفظه الله، و**"مقدّمة الجامع الرّضوي"** للعلّامة المحدِّث المفتي الشيخ ظفر الدِّين البِهاري رحمه الله.

نسأل الله تعالى أن ينفعَ بهما المسلمين، ويوفّقَنا لما فيه خيرُ الإسلام وصلاحُ المؤمنين، وصلّى الله تعالى على حبيبه وصفيِّه سيّدنا محمد الصّادق الأمين، وعلى آله وصحبه الطيّبين الطاهرين وسلّم أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين.

عبد الرزّاق التحسيني

١٠ شوّال المكرّم ١٤٣٥هـ

مقدّمة المؤلِّف

الحمد لله الذي أبدَع الأفلاك والأرضين، والصّلاةُ والسّلام على مَن كان نبيّاً وآدمُ بين الماء والطين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّ السنّةَ النبويّة الشّريفة عظُم مقامُها وشرُف فضلُها، وإنّ أهميتَها في الأصول الدينيّة غيرُ خفيةٍ على مسلمٍ، فلذلك منذ بداية الإسلام اهتمّ بها أصحابُ الرّسول الكِرام -رضوانُ الله تعالى عليهم أجمعين- والذين مِن بعدهم أيضاً، فمنهم مَن اعتنى بحفظِها وتدوينِها، ومنهم مَن قام بنقلِها وروايتِها، ومنهم مَن التزم بشرحِها وتفصيلِها، وكلُّهم يرجون بركةَ قولِ سيِّدِنا محمد رسول الله ﷺ: «نضّر اللهُ امرءاً سمِع منّا حديثاً فحفظه حتّى يبلّغَه، فرُبَّ حاملِ فقهٍ إلى مَن هو أفقَه منه، ورُبَّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيهٍ»[1] وقولِه ﷺ: «احفظُوه وأخبرُوه مَن وراءَكم»[2] وأيضاً قوله ﷺ في

---

(١) أخرجه أبو داود في "السنن" أوّل كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، ر: ٣٦٦٠، صـ٥٢٥، بطريق عمر بن سليمان من ولد عمر بن الخطّاب، عن عبد الرّحمن بن أبان، عن أبيه، عن زيد بن ثابت، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «نضّر اللهُ امرأً سمع منّا حديثاً، فحفظه حتّى يبلّغَه، فرُبَّ حاملِ فقهٍ إلى مَن هُو أفقَه منه، ورُبَّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيه».

(٢) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب العلم، باب تحريض النّبي ﷺ وفد عبد القيس على أن يحفظوا الإيمانَ والعلم، ويخبروا به مَن وراءهم، ر: ٨٧، صـ٢٠، بطريق شعبة، عن أبي جمرة، قال: كنتُ أُترجِم بين ابن عبّاس وبين النّاس، فقال: إنّ وفدَ عبد القيس أتوا النّبيَ ﷺ فقال: «مَن الوفد؟ أو مَن القوم؟» قالوا: ربيعة، فقال: «مرحباً بالقوم أو بالوفد، غيرَ خزاياً ولا ندامى»، قالوا: إنّا نأتيك من شُقةٍ بعيدة، وبيننا وبينك هذا الحي من كفّار مضر، =

أحاديث عديدة: «فليبلِّغ الشاهدُ الغائبَ»[1].

ثمّ إنّه كلّما بعُد النّاسُ عن زمن سيّدِنا رسولِ الله ﷺ حُرموا من بركات زمنِه ﷺ، فلم يبق النّاسُ على شفافيّةِ الأوّلين ولا ورعِهم، بل ظهر الكذِبُ واشتدّ، وظهر المراءُ والجدال، وكثُر النِّفاق، ودخل في هذا الدِّين ما ليس منه في شيءٍ، وقلّ ورعُ النّاسِ حتّى في حديث سيّدِنا ومولانا محمد رسول الله ﷺ، فظهر الوضّاعون الذين نسبوا للنّبي ﷺ ما لم يقلْه؛ إمّا استحساناً منهم لذلك، أو موافقةً لمذهبِهم، أو تضليلاً

=

ولا نستطيع أن نأتيَك إلاّ في شهر حرام، فمُرنا بأمرٍ نُخبر به مَن وراءَنا، ندخل به الجنّة، فأمرهم بأربَع ونهاهم عن أربع، أمرهم بالإيمان بالله ﷻ وحدَه، قال: «هل تَدرُون ما الإيمانُ بالله وحدَه؟» قالوا: اللهُ ورسولُه أعلَم، قال: «شهادةُ أن لاَ إلهَ إلاّ الله، وأنّ محمّداً رسولُ الله، وإقامُ الصّلاة، وإيتاءُ الزّكاة، وصومُ رمضان، وتُعطُوا الخُمس من المغنَم»، ونهاهم عن الدُّبّاء والحنتم والمزفَّت -قال شعبة: ربّما قال: «النقير»، وربّما قال: «المقيّر»- قال: «احفظُوه وأخبرُوه من وراءَكم».

(١) أخرجه البخاري في "الصّحيح" كتاب الحج، باب الخطبة أيّام منى، ر: ١٧٣٩، صـ٢٨٠، بطريق عكرمة، عن ابن عبّاس ﷺ، أنّ رسولَ الله ﷺ خطب النّاسَ يومَ النحر فقال: «يا أيّها النّاسُ أيُّ يومٍ هذا؟»، قالوا: يومٌ حرامٌ، قال: «فأيُّ بلدٍ هذا؟»، قالوا: بلدٌ حرامٌ، قال: «فأيُّ شهرٍ هذا؟»، قالوا: شهرٌ حرامٌ، قال: «فإنّ دماءَكم وأموالَكم وأعراضَكم عليكم حرامٌ، كحرمةِ يومِكم هذا، في بلدِكم هذا، في شهرِكم هذا»، فأعادَها مِراراً، ثمّ رفع رأسَه فقال: «اللّهمّ هل بلّغتُ؟ اللّهمّ هل بلّغتُ؟» قال ابن عبّاس ﷺ: فوالذي نفسِي بيدِه! إنّها لوَصيتُه إلى أمّته «فليُبلّغِ الشاهدُ الغائبَ، لا ترجعوا بعدِي كُفّاراً، يضرب بعضُكم رِقابَ بعض».

للنّاس عن الحقّ، وإخراجِهم عن دينهم دون شعورٍ منهم، أو تزلُّفاً للأمراء والسّلاطين، فلذلك قد التزم الصّحابةُ الكِرام ومَن تبِعهم من أئمّة المسلمين بمناهجَ دقيقةٍ وقواعد سديدةٍ في نقل الأخبار والتثبُّت منها، لكي يحافِظُوا على السُّنن النَبويّة الشّريفة، ويُبعِدوا عنها مضرّاتِ النقل والرّواية، حتّى تصلَ بشكلها الصّحيحِ إلى الذين يأتُون من بعدِهم إلى قيام السّاعة، فأصبحتْ تلك القواعدُ والمناهِجُ إحدى مفاخِر هذه الأمّة التي تباهي بها غيرها من الأمم، ثمّ بعد ذلك سمّيتْ هذه القواعد والمناهِج بـ"علم أصولِ الحديث" و"علم مصطلَحِ الحديث"، فألّف المحدّثون الكِرام مؤلَّفاتٍ عديدة في هذا الفنّ المبارَك؛ لنشر تلك القواعد والمناهج وتبيينها قديماً وحديثاً، فأشهَرُها انتشاراً وأقدَمُها قبولاً تأليفُ الإمام ابن الصّلاح أبي عَمرو تقي الدّين عثمان بن عبد الرّحمن الشَهْرَزُورِي المسمّى بـ"علوم الحديث" واشتهر هذا الكتاب المبارَك بـ"مقدّمة ابن الصّلاح"، ثمّ ألّف الإمامُ ابن حجر العَسقلاني كتاب "نخبة الفكر" لتسهيل "مقدّمة ابن الصّلاح"، ثمّ شرحه في "نزهة النظر" وأيضاً هناك كتبٌ كثيرة في هذا الفنّ بين المختصر والمفصَّل، لكن طلّابَنا في هذا الزّمان يريدون الأسهَل فالأسهَل، حتّى كثيرٌ منهم لا يفهمون ما يقرأون من الكتبَ التي قد أُلّفتْ في الماضي القريب بلُغتهم الأورديّة مثل: "*بهارِ شريعت*"[1] لقاضي قُضاة الهند العلاّمة المفتي الشيخ محمد أمجد علي الأعظمي، و"العطايا النبويّة في الفتاوى الرّضوية" للإمام أحمد رضا ﷺ، فضلاً عن كتب الأكابر المتقدّمين الكِرام -عليهم الرحمة والرّضوان- باللّغة العربية، فأحببتُ أن أقدِّمَ لهم رسالةً مختصرةً يسيرةً؛

---

(١) هذه الكلمة أورديّة معناها: "ربيع الشّريعة" وهو من أوائل المؤلَّفات في الفقه الحنفي باللغة الأورديّة.

ليحفظُوا تعريفاتِ أنواع الحديث الشّريف بالسّهولة، ثمّ بعد ذلك عندما يدرسون "نزهة النظر" -كما هو عندنا في المنهج الدّراسي- لا يستَوحشون من أسلوبه القديم الفخيم، فرتّبتُها على وجه الاختصار، وذلك بأنّني قسّمتُ الحديثَ الشّريف بعِدة تقسيماتٍ أوّلاً، ثمّ تحت كلّ قسمٍ ذكرتُ أنواعَه، ثمّ كتبتُ تعريفَ كلّ نوعٍ نثراً ونظماً من "البَيقُونيّة" ثمّ المثال، ثمّ التطبيق بين التعريف والمثال، ثمّ حكمَ ذاك النّوع، وأخيراً أذكر المؤلّفات المعروفة المشهورة في ذلك النّوع من أنواع الحديث.

نسأل الله تعالى أن يوفّقَنا لما يحبّه ويرضاه، ويجعلَ جُهودَنا ذخيرةً ليوم الحساب يوم لا ظلَّ إلاّ ظلُّه، ولا شفيعَ عنده إلاّ مَن أذِن له الرّحمن، وهو سيِّدنا ومولانا خاتم رُسُلِ الله، حبيبنا الأعظم، شفيعنا المكرَّم، محبوب ربّ العالمين، صلواتُ الله تعالى وتسليماتُه عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين.

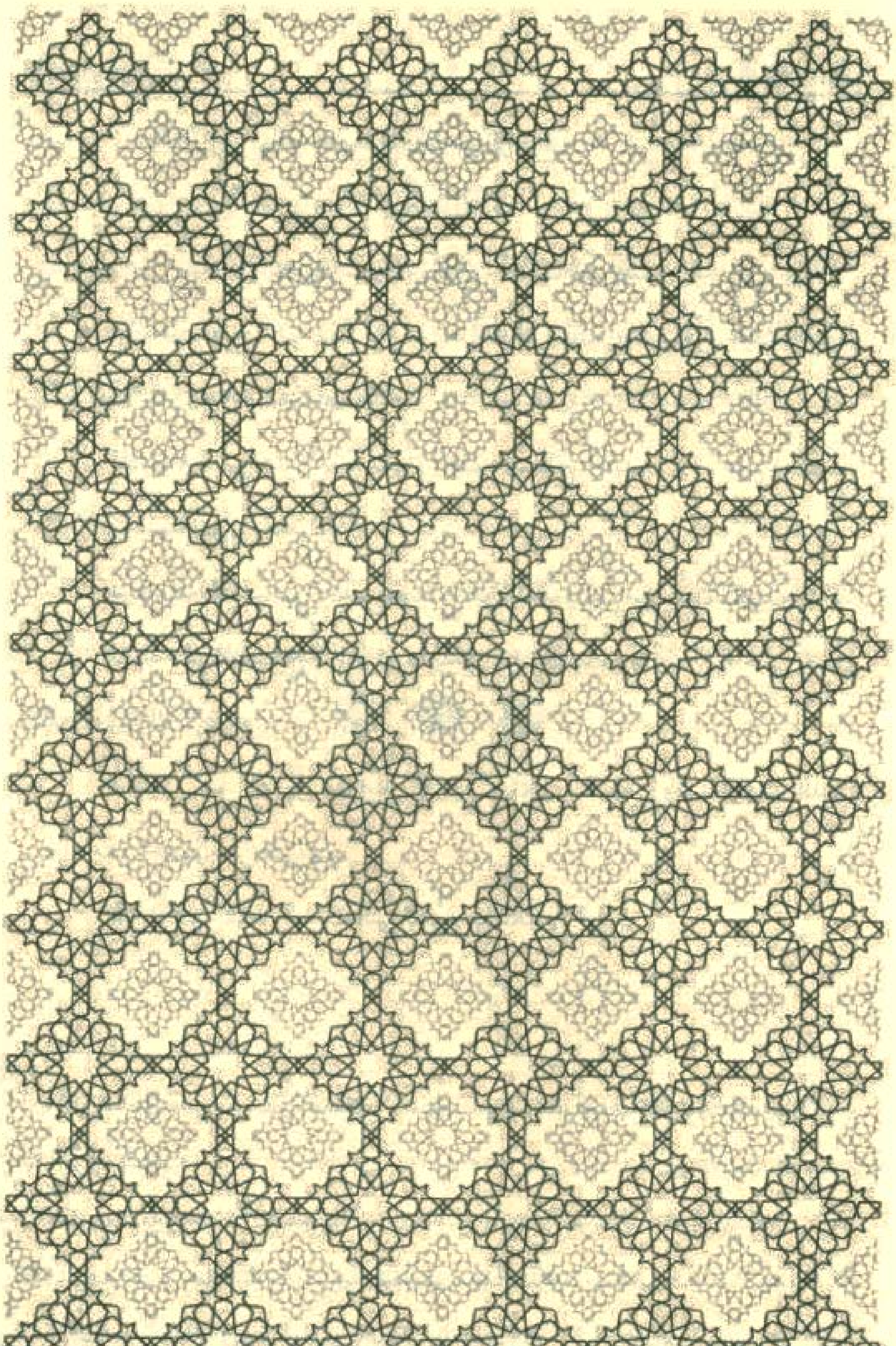
خوَيدم العلم الشّريف

محمد أسلم رضا الشّيواني المَيمني

بسم الله الرحمن الرحيم

تحسين الوصول

إلى مصطلح حديث الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم



بسم الله الرّحمن الرّحيم

المبحث الأوّل

في التعريفات وبيان أنواع الحديث الشّريف

علم المصطلَح: هو علمٌ يُعرَف به أحوالُ السَّنَدِ والمتنِ من حيث القبولِ والردِّ، وآدابُ روايتِه، وكيفيّةُ فَهمِه(١).

فائدة: ويسمّى هذا العلمُ أيضاً: "علم مصطَلَحِ الحديث"، و"علم مصطَلَحِ الأثر"، و"علم أصولِ الحديث"(٢).

موضوعُه: إنّ موضوعَ علمِ المصطلَح هو السَّنَدُ والمتنُ من حيث القبولِ والردّ.

فائدةُ علمِ المصطلَح: "معرفةُ ما يُقبَل من الحديث وما يُرَدّ"(٣)؛ حتّى يُعملَ بالمقبول ويُترَكَ المردود.

السَّنَد: "هو الطريقُ الموصِلُ للمتن"، أي: سلسلةُ رُواةِ الحديث الذين وصَلَنا متنُ الحديثِ عن طريقِهم(٤).

المتنُ: "هو ألفاظُ الحديث التي تتقوّم بها المعاني"(٥).

---

(١) "الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح" التمهيد، التعريف بعلم أصول الحديث وأهميته، صـ٣٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق، صـ٣٤.

(٤) المرجع السابق، صـ٣١. و"التيسير"، المقدّمة، تعريفات أوّلية، صـ١٤.

(٥) "المختصر" المقدّمة في بيان أصوله واصطلاحاته، صـ٢٣.

إسنادُ الحديث: "هو رفعُ الحديثِ إلى قائلِه، وقد يطلَق على "السَّنَد""[١].

تعريفُ الحديث: "هو ما أُضِيفَ إلى سيّدِنا رسولِ الله ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ خِلقيّةٍ أو خُلقيّةٍ"، ويُطلَق لفظُ الحديث عند بعض المحدِّثين على قولِ الصّحابي ﵁ وفعلِه وتقريرِه أيضاً[٢].

فائدة: الحديثُ والخبرُ مصطلاحان مترادِفان عند علماء هذا الفنّ[٣].

(١) "الإيضاح" التمهيد، التعريف بعلم أصول الحديث وأهميته، صـ٣١

(٢) المرجع السابق، صـ٢٩. و"المختصر" المقدّمة في بيان أصوله واصطلاحاته، صـ٢٤.

(٣) "نزهة النظر" الخبر، صـ٤١.

التقسيم الأوّل للحديث الشّريف

الحديث النّبوي الشّريف ينقسم إلى قسمَين من حيث تعدُّدِ طُرقِه وتفرُّدِه: "الخبرُ المتواتر"، و"خبرُ الواحد أو الآحاد".

أوّلاً: الخبر المتواتر: "هو ما رواه جماعةٌ غيرُ محصورةٍ بعددٍ في كلّ طبقةٍ من طبقاتِه، تُحيل العادةُ تواطُؤَهم أو توافُقَهم على الكذِب، ويكون مستنَدُهم الحِسُّ"[1].

المتواتِر أيضاً على نوعَين: "المتواتر اللّفظي" و"المتواتر المعنوي".

المتواتر اللّفظي: ما اتّفق رواتُه على رواية لفظٍ واحدٍ[2].

مثاله قولُه ﷺ: «مَن كذِبَ عليّ متعمِّداً فلْيتبوّأ مقعدَه من النّار»[3].

المطابَقة هنا بين المتواتر اللّفظي ومثالِه: هي أنّه قد رواه أكثرُ من سبعين صحابياً بهذا اللّفظ نفسِه[4].

---

(١) "الإيضاح" التمهيد، تنوّع علوم الحديث والحديث المتواتر، صـ٤٨.

(٢) المرجع السابق، صـ٤٩.

(٣) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب العلم، باب إثم مَن كذب على النّبي ﷺ، ر: ١١٠، صـ٢٤، بطريق أبي عوانة، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النّبي ﷺ قال: «تَسمَّوا باسمِي، ولا تكتنوا بكنيتِي، ومَن رآني في المنام فقد رآني؛ فإنّ الشيطانَ لا يتمثّل في صورتِي، ومَن كذِب عليّ متعمِّداً فلْيتبوّأ مقعدَه من النّار».

(٤) "نظم المتناثر" كتاب العلم، تحت ر: ٢، صـ٣٦- ٣٩.

المتواتر المعنوي: ما تعددتْ ألفاظُه فرواه بعضُ الرُّواة بلفظٍ، ورواه البعضُ الآخَر بلفظٍ آخَر، ورواه البعض بلفظٍ ثالثٍ... وهكذا، إلاّ أنّ جميعَ تلك الألفاظ تفيد معنى واحداً(١).

مثالُه: عن أبي موسى ﷺ أنّ النّبيَ ﷺ توضّأ ثمّ رفع يدَيه فقال: «اللّهم اغْفِر لعُبَيد أبي عامر...»(٢).

المطابقة: هكذا إلى خمسين حديثاً، كلُّ واحدٍ منها في واقعةٍ خاصّةٍ، وكلُّها تشترك بمعنى واحدٍ، وهو كونُ النّبيِ ﷺ رفع يدَيه أثناءَ دعائِه، فهذا الأمرُ الذي اتّفقتْ عليه الوقائعُ، أصبح متواتراً تواتُراً معنوياً(٣).

حكم المتواتر: وهو المفيدُ للعلم الضروري اليقيني(٤)، فلذلك اعلمْ أنّه إذا عُرِف تواتُرُ الحديثِ لا يُبحَث في أسانيدِه.

---

(١) "الإيضاح" التمهيد، تنوع علوم الحديث والحديث المتواتر، صـ٤٩.

(٢) أخرجه البخاري في "الصّحيح" كتاب الجهاد والسير، باب نزع السهم من البدن، ر: ٢٨٨٤، صـ٤٧٦، ٤٧٧، بطريق أبي أسامة، عن بريد بن عبد الله، عن أبي بردة، عن أبي موسى ﷺ، قال: رُمِي أبو عامر في ركبته، فانتهيتُ إليه، فقال: انزع هذا السّهمَ، فنزعتُه، فنزا منه الماءُ، فدخلتُ على النّبي ﷺ فأخبرتُه، فقال: «اللّهمّ اغفرْ لعبَيد أبِي عامِر».

(٣) "الإيضاح" التمهيد، تنوع علوم الحديث والحديث المتواتر، صـ٥٠، ٥١.

(٤) "نزهة النظر" المتواتر، صـ٤٤ بتصرّف.

مصادِر الأحاديث المتواترة: "قَطف الأزهار المتناثِرة في الأخبار المتواتِرة" للإمام السُّيوطي (ت٩١١هـ)، و"نظم المتناثِر من الحديث المتواتر" للسيِّد محمد جعفر الكِتّاني (ت١٣٤٥هـ).

ثانياً: خبر الواحد: وهو "ما لم يَجمع شروطَ التواتُر"(١) ولو فُقِد شرطٌ من شروطِه.

فائدة: إنّ أهلَ مصطلَحِ الحديث يبحثون في كتبِهم أحاديثَ الآحاد فقط؛ لأنّ علمَ المصطلَح يشتمل على دراسةِ الأسانيد والمتون.

حكم خبر الآحاد: الحديث الآحادي يفيد العلمَ النظري (الاستدلالي) بالقرائن(٢)، ويجب العملُ به ما لم يكن مخالفاً للكتاب والسنّة(٣).

اعلم أنّ خبرَ الواحد ينقسم بعدةِ تقسيماتٍ، وكلُّ واحدٍ منها تتنوّع بأنواعٍ عديدة، وتفصيلُها فيما يلي:

---

(١) المرجع السابق، تعريف الآحاد، صـ٥١.

(٢) المرجع السابق، الخبر المحتف بالقرائن وبيانها، صـ٥٢.

(٣) "ظفر الأماني شرح مختصر السيِّد الشّريف الجُرجاني" صـ٥٧.

التقسيم الأوّل لخبر الواحد

خبرُ الآحاد من حيث القبولِ والردِّ ينقسم إلى ثلاثةِ أنواعٍ، يقال لها: "الأنواعُ الرئيسة"، وهي: "الصّحيح" و"الحَسَن" و"الضعيف".

ثمّ الحديثُ الصّحيحُ على نوعَين: "الصّحيحُ لذاتِه" و"الصّحيحُ لغيرِه"، ولكن عند الإطلاق يراد به "الصّحيحُ لذاتِه" فقط.

الصّحيح: "هو الحديث الذي اتّصل سندُه بنقل العدلِ الضابطِ عن مثلِه من أوّلِ السَّنَدِ إلى منتهاه، وسلِمَ من شذوذٍ وعلّةٍ"(١).

وبعبارةٍ أخرى كما قال البَيقوني:

أوّلُها الصّحيحُ هو ما اتّصل — إسنادُه ولم يَشُذّ أو يُعَلّ

يَروِيهِ عَدلٌ ضابطٌ عن مثلِه — معتمَدٌ في ضَبطِه ونقلِه

مثاله: أخرج البخاري في كتاب الأذان قال: حدّثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالكٌ عن ابن شهاب عن محمد بن جبَير بن مطعم عن أبيه قال: «سمعتُ النّبيَ ﷺ قرأ في المغرِب بالطُّور»(٢).

التطبيق: فهذا الحديثُ صحيحٌ؛ وذلك لأنّ سَندَه متصلٌ؛ إذ كلُّ راوٍ من رُواتِه سمِعَه من شيخِه؛ ولأنّ رُواتَه عدولٌ ضابطون(٣).

---

(١) "المختصر" الباب ١ في أقسام الحدويث وأنواعه، الفصل ١ في الصحيح، صـ١٠٧. و"التيسير" الباب ١ الخبر، الفصل ٢ : الخبر المقبول، المبحث ١ : أقسام المقبول، الصحيح، صـ٣٣.

(٢) "صحيح البخاري" كتاب الأذان، باب الجهر في المغرب، ر: ٧٦٥، صـ١٢٤.

(٣) "التيسير" الباب ١، الفصل ٢ : الخبر المقبول، المبحث ١ : أقسام المقبول، الصّحيح، صـ٣٤.

حكمُه: العملُ به واجبٌ بإجماع الأصوليين والفقهاءِ والمحدِّثين، فهو حجّةٌ من حُجَج الشّرع[١].

مصادِر الصّحيح: "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم" و"المستدرَك" للحاكم و"صحيحُ ابن خزَيمة" و"صحيح ابن حِبّان" و"المختارة" للضياء المَقدَسي[٢] وغيرها.

الصّحيحُ لغيرِه: وهو الحديث الذي اختلّتْ فيه إحدى صفاتِ القبول بأن يكونَ راوِيه غيرَ تامِّ الضبطِ، ثمّ يُروى هذا الحديثُ من طريقٍ آخر مثلِه أو أقوى منه، فعند ذلك يرتقي الحديثُ ويُصبِح صحيحاً لغيرِه، لكون الطريقِ الآخَر للحديث عضدَه وقوّاه.

وبعبارة أُخرى: إنّ الحديثَ الصّحيح لغيره هو الحديث الذي كان في أصلِه حديثاً حَسناً، ثم جُبر بوجهٍ آخَر فارتقى إلى رُتبة الصحّة[٣].

مثاله: قال الترمذي في "الجامع": حدّثنا أبو كريب: حدّثنا عبدة بن سليمان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لو لا أن أشقَّ على أمّتِي، لأَمرتُهم بالسّواك عند كلِّ صلاةٍ»[٤].

---

(١) المرجع السابق، صـ٣٥.

(٢) "الإيضاح" القسم ١ الحديث الصحيح، ثالثاً مصادر الحديث الصحيح، صـ٥٩-٦٤ ملتقطاً.

(٣) المرجع السابق، سادساً تصحيح المتأخرين، صـ٧١، ٧٢.

(٤) "جامع الترمذي" أبواب الطهارة، باب ما جاء في السّواك، ر: ٢٢، صـ٧.

التطبيق: في سَنَدِ الحديث المذكور محمد بن عمرو، قال فيه بعضُ الأئمّة: "سيّءُ الحفظ" كما في "علوم الحديث" للإمام ابن الصّلاح[١]، فلذا يقال للحديث: "حَسنٌ لذاتِه" من هذا الوجه، أمّا من أوجُهٍ أُخر[٢] فانجبر بها ذلك النقصُ اليسير، وارتقى إلى درجة "الصّحيح" وهو "الصّحيح لغيرِه".

حكمُه: "الحديث الصّحيح لغيرِه" محتَجٌّ به كـ"الصّحيح لذاتِه" لكنّه دونَه، وتَظهر ثمرةُ فرق المراتب عند التعارُض.

فائدة: ثمّ "الحديثُ الحَسن" أيضاً على نوعَين كـ"الصّحيح": "الحَسن لذاتِه" و"الحَسن لغيرِه".

الحَسن: "وهو الحديث الذي اتّصل سَندُه بنقل عدلٍ خَفّ ضَبطُه، ولم يكن شاذّاً ولا معلَّلاً"[٣] وهو المرادُ حين يطلَق "الحَسنُ".

ويعبارةٍ أُخرى:

والحَسنُ المعروفُ طُرُقاً وغَدَتْ رِجالُه لا كـ"الصّحيحِ" اشْتهرتْ

(١) "علوم الحديث" النوع الثاني الحديث الحسن، صـ٣٥.

(٢) كما أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة، ر: ٨٨٧، صـ١٤٣، بطريق عبدالله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ قال: «لو لا أن أشقّ على أمّتي -أو لو لا أن أشقّ على النّاس- لأمرتُهم بالسّواك مع كلّ صلاةٍ».

(٣) تحقيق الدكتور نور الدّين عِتر الحنفي على "نزهة النظر" الحسن لذاته، صـ٦٥.

مثاله: قال الإمامُ أحمد في "المسنَد": حدّثنا يونس وأبو سلمة الخزاعي، قالا: حدّثنا ليث عن يزيد -يعني ابن الهاد- عن عَمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أنّه سمِع النّبيَ ﷺ يقول: «ألا أُخبرُكم بأحبكم إليَّ وأقربِكم منِّي مجلِساً يومَ القيامة؟!» فسكت القومُ، فأعادها مرّتَين أو ثلاثاً، قال القوم: نعم يا رسول الله ﷺ! قال: «أحسنُكم خُلُقاً»(١).

التطبيق: في السَّنَد المذكور عَمروٌ ووالدُه شعيبُ بن محمد، وهما صَدوقان، فلأجلهما نزل الحديثُ إلى مرتبة الحَسن؛ فإنّ الصَّدوقَ منزلة دون الثِقة في الضبط.

حكم الحَسن: هو كـ"الصّحيح" في الاحتجاج به(٢).

مصادِر الحَسن: "المسند" للإمام أحمد بن حنبل، و"الجامع" للإمام محمد بن عيسى الترمذي، و"السُنن" للإمام أبي داود سليمان السِّجستاني، و"السُنن" للإمام أحمد بن شعيب النَّسائي، و"سُنن المصطفى" للإمام محمد بن يزيد ابن ماجه(٣).

الحَسن لغيرِه: هو الحديث الذي يكون ضعيفاً بأصلِه لضَعف راوِيه، وسببُ ضَعف الرّاوي فيه ناشئٌ عن سوءِ حفظِه أو الجهلِ بحالِه، فإذا اعتضد حديثُ مثل هذا الرّاوي بمجيئِه من طريقٍ آخَر مثلِه أو أقوى منه، أو اعتضد بمجيء حديثٍ آخَر بمعناه، سمِّي حَسناً لغيرِه(٤).

---

(١) "مسند الإمام أحمد" مسند عبد الله بن عَمرو بن العاص، ر: ٦٧٤٧، ٢/ ٦١٠.

(٢) "المختصر" الباب ١ في أقسام الحدويث وأنواعه، الفصل ١ في الحسن، صـ١٦١.

(٣) "الإيضاح" القسم ٢: الحديث الحسن، سادساً: مصادر الحديث الحسن، صـ٨٤-٨٧ ملتقطاً.

(٤) المرجع السابق، خامساً: أقسام الحديث الحسن، صـ٨١، ٨٢.

مثاله: أخرج الترمذي من طريق سفيان الثَّوري عن زيد العمِّي عن أبي إياس معاوية بن قُرَّة عن أنس بن مالكٍ ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الدعاءُ لا يُردّ بين الأذان والإقامة»(١).

التطبيق: في السَّند المذكور زَيد بن الحواري العمِّي البَصري، وهو ضعيفٌ لسوءِ حفظِهِ، لكن وُجد للحديث طريقٌ أخرى من طريق أبي إسحاق(٢) السَّبِيعي الهَمَداني، فأصبح حديثُ زيدِ العمِّي "حَسناً لغيرِه" بعد اعتضاده بطريقٍ أُخرى.

حكمُه: هو حجّةٌ معمولٌ به، لكنّه دون "الحَسن"(٣).

الحديث الضعيف: "هو الحديث الذي لم تجتمع فيه شروطُ الصّحيح والحَسن"(٤).

وبعبارةٍ أُخرى:

وكلُّ ما عن رتبةِ الحُسنِ قَصُر فهو الضعيفُ وهو أقسامٌ كُثُر

مثاله: ما أخرجه الترمذي من طريق عبد المنعم، وهو صاحب السّقاء، [قال]: حدّثنا يحيى بن مسلم، عن الحسن وعطاء، عن جابر [بن عبد الله] ﷺ أنّ رسولَ الله ﷺ قال لبلال ﷺ: «يا بلال! إذا أذّنتَ فترسّلْ في أذانِك، وإذا أقمتَ

---

(١) "جامع الترمذي" أبواب الصّلاة، باب ما جاء في أنّ الدعاء لا يردّ...، ر: ٢١٢، صـ٥٩.

(٢) كما أخرجه الإمام أحمد في "المسند" مسند أنس بن مالك بن النضر، ر: ١٢٥٨٥، ٤/ ٣١١، ٣١٢، بطريق أسود وحسين بن محمد، قالا: حدّثنا إسرائيل عن أبي إسحاق، عن بريد بن أبي مريم، عن أنس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنّ الدّعاءَ لا يُردّ بين الأذان والإقامة فادعوا».

(٣) "التيسير" الباب ١، الفصل ٢، المبحث ١: أقسام المقبول، الحسن لغيره، صـ٥١.

(٤) "المختصر" الباب ١ في أقسام الحديث وأنواعه، الفصل ٣ في الضعيف، صـ١٧٨.

فاحذُر، واجعلْ بين أذانِك وإقامتِك قدرَ ما يفرغ الآكِلُ من أكلِه، والشّارِبُ من شُربِه، والمعتصِرُ إذا دخل لقضاء حاجتِه، ولا تقوموا حتّى ترَوني»(١).

التطبيق: في سَندِه عبدُ المنعم صاحب السِّقاء الذي قال عنه أبو حاتم: "منكَرُ الحديث" وضعَّفه الدارقطني، وقال النَّسائي: "ليس بثقة"(٢).

حكمه: الحديثُ الضعيف ما لم يكن موضوعاً يُعمَل به في الفضائل والمناقب والترغيبِ والترهيب والقصص، لا في أحكام الحلال والحرام(٣)، فضلاً عن العقائد، إلاّ في مواضع الاحتياط، ومَن يُرِدِ التفصيلَ في قبول الضعيفِ وعدمِه، فليتشرّفْ بمطالَعةِ كتابِ "منير العَين في حكم تقبيل الإبهامَين" للإمام أحمد رضا ﷺ (ت١٣٤٠هـ).

أنواعُ الحديثِ الضعيف: اعلم أنّ الحديثَ الضعيف يتنوّع بأنواعٍ عديدةٍ منها: "المرسَل" و"المنقطِع" و"المعضَل" و"المعلّق" و"المدلَّس" و"الشاذّ" و"المنكَر" و"المضطرِب" و"المقلوب" و"المدرَج" و"المصحَّف" أو "المحرَّف" و"المعَلّ" أو "المعَلَّل" و"المتروك" و"الموضوع".

الحديث المرسَل: "هو ما رفعَه الصّحابيُ أو التابعيُ إلى النّبيِ ﷺ من غير ذِكر الواسطة"(٤).

---

(١) "جامع الترمذي" أبواب الصّلاة، باب ما جاء في الترسّل في الأذان، ر: ١٩٥، صـ٥٤.

(٢) "الإيضاح" القسم ٣ الحديث الضعيف، رابعاً العمل بالحديث الضعيف، صـ١٠٤.

(٣) "ظفر الأماني" صـ١٨٦.

(٤) "الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، الحديث المرسَل، صـ١٣٥.

وبعبارةٍ أُخرى:

ومرسَلٌ منه الصَّحابيُ سَقَط ....

مثال المرسَل: أخرج مالكٌ عن هِشام بن عُروة عن أبيه (عُروة بن الزُبير) أنه قال: سُئل رسولُ الله ﷺ فقيل له: يا رسول الله ﷺ! إنّ أُناساً من أهل البادية يأتوننا بِلُحمانٍ، ولا نَدرِي هل سَمَّوا اللهَ عليها أم لا؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «سَمُّوا اللهَ عليها، ثمّ كُلُوها» قال مالكٌ: وذلك في أوّلِ الإسلام[1].

التطبيق: عروة بن الزبَير تابعيٌ لم يُدرِك النّبيَ ﷺ، ولم يُبيّنْ في هذا الحديث عمَّن سمِعَ، ولا مَن نقل له القصّةَ والحديثَ، فحديثُه مرفوعٌ، لكنّه مرسَلٌ.

حكمه: مرسَل الصّحابي حجّةٌ عند جمهورِ المحدِّثين، أمّا ما سِواه ففي الاحتجاج به ثلاثةُ مذاهب رئيسة:

الأوّل: أنّه حجّةٌ مقبولٌ محتَجٌّ به، وهو مذهبُ إمامِ الأئمّة الإمامِ الأعظم أبي حنيفة النعمان رحمه الله، وإمامِ دارِ الهجرة الإمامِ مالك بن أنس رحمه الله، وفقهاءِ مذهبِهما، وجمعٍ من المحدِّثين، وهو مرويٌّ عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وحكاه الإمامُ النَّوَوي في "شرح المهذَّب" عن أكثر الفقهاء، ونسبَه الإمامُ الغزالي إلى الجمهور، وهو مذهبُ جمهورِ الصّحابة المتفَق عليه.

ويشترط عند محقّقي هذا المذهب كونُ المرسِل من أهل القُرون الثلاثة التي شهِد سيّدُنا رسولُ الله -صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم- بخيريّتِها وفُشوِ

---

(١) "الموطّأ" كتاب الذبائح، باب ما جاء في التسمية على الذبيحة، ر: ١٠٥٤، صـ٢٧٧.

الكذِب بعدها، ويشترط كونُ المرسِل ثقةً، وكونُه متحرِّياً لا يُرسِل إلاّ عن الثِّقات، فإن لم يكن في نفسِه ثقةً، أو لم يكن محتاطاً في روايتِه، فمرسَلُه غيرُ مقبولٍ بالاتفاق[١].

الثاني: أنّه ضعيفٌ مطلقاً عند جمهرة المحدِّثين[٢].

الثالث: وهو حجّةٌ عند الإمام الشّافعي في بعض الأحوال، وليس بحجّةٍ عنده في أحوالٍ أخرى[٣]، وعليك بمطالعة الكتب الموسَّعة لتفصيل ذلك[٤].

---

(١) "ظفر الأماني" صـ٣٥١.

(٢) "الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، الحديث المرسَل، صـ١٣٧.

(٣) المرجع السابق، صـ١٣٨، ١٣٩.

(٤) وبعض التفصيل مثل ما احتج الإمامُ الشّافعي بمراسيل كِبار التابعين، إن اعتضد مرسَلُ أحدِهم بأحد الأمور التالية: (١) أن يروى الحديثُ من وجهٍ آخر مسنداً. (٢) أن يروى من وجهٍ آخر مرسَلاً أرسله مَن أخذ عن غير شيوخ المرسِل الأوّل. (٣) أن يعتضدَ بقول بعض الصّحابة. (٤) أن يفتيَ عوامُ أهل العلم بمثل معنى ما روى عن النّبي ﷺ. (٥) ولا بدّ أن ينضافَ إلى أحدِ هذه المقوّيات الأربعة السّابقة أن يكونَ الرّاويُ للحديث المرسَل إذا سمّى مَن يروي عنهم لم يسمّ مجهولاً أو مجروحاً، فيستدلّ بذلك على صحّته في ما روي عنه.

ومع وجود هذه العواضد لا يكون المرسَل عند الشّافعي بقوّة المتّصل، ولذلك يقول: " وإذا وجدتُ الدّلائل بصحة حديثه -أي: المرسَل- بما وصفتُ -أي: من العواضد- أحببنا أن نقبلَ مرسَله، ولا نستطيع أن نزعمَ أنّ الحجّةَ تثبت به ثبوتها بالمتّصل". ["الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، الحديث المرسل، صـ١٣٨، ١٣٩].

مصادِر المرسَل: "المراسيل" للسِّجستاني، و"المراسِيل" لابن أبي حاتم الرّازي، و"بيان المراسِيل" لأبي بكر أحمد بن هارون البرديجي، و"جامع التحصيل بأحكام المراسيل" لصلاح الدّين العَلائي[1].

الحديث المنقطع: "هو ما سقط من سَندِه قبل الصّحابي راوٍ واحدٌ في موضعٍ واحدٍ أو أكثر"[2].

وبعبارةٍ أُخرى:

وكلُّ ما لم يتّصلْ بحالِ إسنادُه منقطعُ الأوصالِ

فائدة: هذا هو المعتمَد، وإن عُرِّف المنقطعُ بتعاريف أُخَر.

مثاله: قال أبو يعلى حدّثنا عبد الأعلى بن حمّاد النرسي قال: حدّثنا بِشر بن منصور السُّلمي عن الخليل بن مُرّة عن الفرات بن سلمان قال: قال علي: «ألا يقوم أحدٌ فيصلّي أربعَ ركعاتٍ قبل العصر، ويقول فيهنّ ما كان رسولُ الله ﷺ يقول: تمّ نورُكَ فهديتَ فلك الحمد، عظُم حِلمُك فعفوتَ فلك الحمد، بسطتَ يدَيك فأعطيتَ فلك الحمد، ربّنا وجهُك أكرمُ الوجوه، وجاهُك أعظمُ الجاه، وعطيّتُك أفضلُ العطيّة وأهنَؤُها»[3]... إلخ.

التطبيق: في السَّند المارّ انقطاعٌ بين الفرات بن سلمان وسيّدِنا علي رضي الله عنه، فالفراتُ لم يُدرِك سيّدَنا عليّاً، ولم يسمع منه.

---

(١) المرجع السابق، صـ١٤١.

(٢) "الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، الحديث المنقطع، صـ١٤٤.

(٣) "مسند أبي يعلى" مسند علي بن أبي طالب، ر: ٤٤٠، ١/ ١٥٣.

حكمه: الحديث المنقطع ضعيفٌ لا يصلح للاحتجاج به؛ للجهل بحال الرّاوي السّاقطِ من السّند[١]، ولكنّه يُعمل به في الفضائل والمناقب.

مصادِرُه: مؤلّفات ابن أبي الدّنيا البغدادي، و"السُنن" للإمام سعيد بن منصور المروزي[٢].

الحديث المعضَل: "هو ما سقَطَ من سَندِه راويان فأكثر على التوالي، في أيّ موضعٍ كان السَّقطُ"[٣].

وبعبارةٍ أُخرى:

والمعضَلُ السّاقطُ منهُ اثنانِ ....

مثاله: قال الإمام مالكٌ في "الموطّأ": بلغَني عن أبي هريرة ﷺ أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «للمملوك طعامُه وكِسوتُه بالمعروف، ولا يكلَّف من الأعمال إلاّ ما يطيق»[٤].

التطبيق: هذا الحديثُ معضَلٌ؛ لأنّه سقَطَ من سَندِه راويان متواليان بين الإمام مالكٍ وسيّدِنا أبي هريرة ﷺ، وهما محمدُ بن عَجلان وأبوه.

حكمه: المعضَلُ حديثٌ ضعيفٌ، وأسوأُ حالاً من المنقطع؛ لكثرة السقطِ من سَندِه، فلا يحتَجّ به في الأحكام، إلاّ أنّه مقبولٌ في الفضائل والمناقب.

---

(١) "الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، الحديث المنقطع، صـ١٤٦.

(٢) المرجع السابق، الحديث المعضل، صـ١٤٩.

(٣) المرجع السابق، صـ١٤٧.

(٤) "الموطّأ" كتاب الاستئذان، باب الأمر بالرفق بالمملوك، ر: ٤١، صـ٥٤٥.

مصادِرُه: مؤلَّفاتُ ابن أبي الدّنيا البغدادي، و"السُنن" للإمام سعيد بن منصور المروزي[١].

الحديث المعلَّق: "هو ما حُذِف من أوّل إسنادِه راوٍ أو أكثرُ على سبيل التوالي، ولو إلى آخِر السَّند"[٢].

مثاله: قال أبو نُعَيم الأصبهاني: أُخبرتُ عن محمد بن أيوب الرّازي قال: حدّثنا مسدَّد قال: حدّثنا معتمر بن سليمان عن أبيه عن الحَضرمي قال: قرأ رجلٌ عند النّبي ﷺ، وكان ليّنَ الصَّوتِ أو ليّنَ القراءة، فما بقِي أحدٌ من القوم إلاّ فاضتْ عينُه غير عبد الرّحمن بن عَوف، فقال رسولُ الله ﷺ: «إن لم يكن عبد الرّحمن بن عوف فاضتْ عينُه، فقد فاض قلبُه»[٣].

التطبيق: روى هذا الحديثَ أبو نعَيم الأصبهاني عن محمد بن أيوب -ابن الضُريس- وبينهما وسائط لم يذكرْها أبو نُعَيم، فالحديثُ معلَّقٌ على محمد بن أيوب.

حكمه: حكمُه كحكم المنقطع، أي: ضعيفٌ للجَهل بحال الرّاوي، فلا يُحتَجّ به في الأحكام، إلاّ أنّه معمولٌ به في الفضائل والمناقب.

---

(١) "الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، الحديث المعضل، صـ١٤٩.

(٢) تحقيق الدكتور نور الدّين عِتر الحنفي على "نزهة النظر" المعلَّق، صـ٨٠.

(٣) "حلية الأولياء" عبد الرّحمن بن عوف، ر: ٣١٩، ١/ ١٤٤.

حكمُ معلَّقات الصّحيحَين: معلّقاتُ الصّحيحَين -على وجه الاختصار- قسمان: ما رُوي بصيغة الجزم، وما رُوي بغيرها، أمّا الأوّل: فله حكمُ الصحّةِ، وأمّا الثاني: ففيه الصّحيحُ والحَسنُ والضعيفُ(١)، وانظر التفصيل في الكتب الموسّعة.

الحديث المدلَّس: "هو ما رواه مَن عُرِف بالتدليس، وفيه شُبهةُ انقطاعٍ أو إيهامٌ في اسم راوٍ"(٢).

وبعبارةٍ أُخرى:

....	وما أتى مدلَّساً نوعانِ
الأوّلُ: الإسقاطُ للشَّيخِ وأنْ	ينقُلَ عمَّن فوقَه بـ"عَن" و"أنْ"
والثاني: لا يُسقِطُه لكن يَصِفْ	أوصافَه بما به لا يَنعرِفْ

واعلمْ أنّ التدليسَ على نوعَين: "تدليس الإسناد" و"تدليس الشّيوخ".

تدليس الإسناد: وهو أن يرويَ الرّاويُ عمَّن لَقِيَه وسمِعَ منه ما لم يسمع منه، بلفظٍ مُوهِمٍ أنّه سمِعه منه(٣).

مثاله: رُوي عن علي بن خشرم قال: كُنّا عند سفيان بن عيَينة فقال: "الزُّهري"، فقيل له: سمعتَه من الزُهري؟ فسكت، ثمّ قال: "الزُّهري" فقيل له:

---

(١) "التيسير" الباب ١ : الخبر، الفصل ٣ : الخبر المردود، المعلّق، صـ٦٩.

(٢) "الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، الحديث المدلَّس، صـ١٥٥.

(٣) "علوم الحديث" النوع ١٢ : معرفة التدليس وحكم المدلَّس، صـ٧٣.

حدّثكم الزُهري؟ فقال: لم أسمعْه من الزُّهري، ولا ممّن سمِعَه من الزُّهري، حدّثني عبد الرزّاق عن مَعمرٍ عن الزُّهري[1].

التطبيق: الزُّهري من شيوخِ سفيان بن عيَينة، ولكن سفيان لم يسمعْه منه، بل سمِعَه بواسطة عبد الرزّاق عن مَعمرٍ، وعندما ذكر السَّندَ لم يذكر الواسطةَ، فلذلك يقال لروايته هذه: "تدليسُ الإسناد".

ثمّ "تدليسُ الإسناد" يتنوّع بأنواعٍ، منها: "تدليسُ القطع" و"تدليسُ العطف" و"تدليسُ التسوية"، وللتفصيل راجِعْ المطوَّلات.

حكمه: ذمَّ العلماءُ "تدليسَ الإسناد" وكرِهوه جدّاً لما فيه من تغطية حال المحذوفِين.

تدليسُ الشّيوخ: "هو أن يسمّيَ شيخَه أو يكنّيَه أو يلقّبَه بما لا ينعرِف به؛ كَي لا يُعرفَ"[2].

مثاله: عندما يحدِّث أبو بكر بن مجاهد المقرِئ عن شيخِه أبي بكر بن أبي داود السِّجستاني، يقول: "حدّثنا عبد الله بن أبي عبد الله"[3].

التطبيق: أبو بكر بن أبي داود اسمه: "عبد الله" إلاّ أنّه لم يشتهر به، وإنّما اشتهر بكنّيته.

---

(١) "جامع التحصيل" الباب ٤ في فروع وفوائد وتنبيهات، صـ٩٧، ٩٨.

(٢) "علوم الحديث" النوع ١٢ : معرفة التدليس وحكم التدليس، صـ٧٤ بتصرّف.

(٣) المرجع السابق.

حكمه: كرِه العلماءُ أيضاً هذا النوعَ من التدليس، ومع ذلك يرَونه أخفَّ من "تدليس الإسناد".

حكم الحديث المدلَّس: في قبوله وعدم قبولِه أقوالُ العلماء على قسمَين:

الأوّل: حكمُه كحكم المرسَل عند السّادة الحنفية(١).

الثاني: مردودٌ لا يُحتَجّ به مطلقاً.

الثالث: مقبولٌ يُحتَجّ به إن صرّح المدلِّسُ بسماعِه من المروي عنه بلفظ: "حدّثَنا" أو "سمعتُ" أو غير ذلك(٢).

مصادِرُه: "منظومة" للإمام الذّهبي، و"التبيين لأسماء المدلِّسين" لبُرهان الدّين أبي الوفاء إبراهيم ابن العَجمي، و"تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفِين بالتدليس" للعَسقلاني(٣).

الحديث الشاذّ: "هو ما يرويه الثِقةُ أو المقبولُ مخالِفاً لمن هو أولى منه في الحفظ والإتقان أو الكثرة"(٤).

وبعبارةٍ أُخرى:

وما يخالِف ثقةٌ به الملا فالشاذُّ..................

---

(١) "قفوُ الأثر في صفو علوم الأثر" صـ٧٢.

(٢) "علوم الحديث" النوع ١٢ : معرفة التدليس وحكم التدليس، صـ٧٥.

(٣) "الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، الحديث المدلَّس، صـ١٦٣، ١٦٤.

(٤) المرجع السابق، الحديث الشّاذ، صـ١٧١.

مثاله: أخرج الترمذي من طريق سفيان بن عيَينة عن عَمرو بن دينار عن عَوْسجة عن ابن عبّاس: «أنّ رجلاً مات على عهدِ رسولِ الله ﷺ ولم يدعْ وارثاً إلاّ عبداً هو أعتَقه، فأعطاه النّبيُّ ﷺ ميراثَه»(١).

التطبيق: رواه الترمذيُ كما مرّ، والنَّسائيُ من طريقِ ابن جرَيج... إلى آخر السَّند، فخالَفهما في روايتِه حمّادُ بن زيد -وهو ثقةٌ-، فرواه عن عَمرو بن دينار عن عَوسجة: «أنّ رجلاً»... الحديث(٢)، فلذلك يقال لرواية حمّاد: "حديثٌ شاذٌّ"، ويقال لمقابِله، أي: رواية سفيان وابن جرَيج: "محفوظٌ".

حكمه: ضعيفٌ لا يُعمل به في الأحكام، وهو مقبولٌ في الفضائل.

الحديث المحفوظ: "هو ما رواه الأوثَق مخالِفاً لرواية الثقة"(٣).

مثاله: قد ذُكر المثالُ في بيان الحديث الشاذّ.

حكمُه: أنّه حديثٌ مقبولٌ، معمولٌ به في الأحكام وغيرها.

فائدة: علماً بأنّ الحديثَ المحفوظَ من أنواع المقبول، وإنّما ذُكر مع أنواع الحديث الضعيف لكونه مقابِلاً لـ"الشاذّ".

الحديث المنكَر: "هو ما رواه الضعيفُ مخالِفاً لرواية الثِقة"(٤).

---

(١) "جامع الترمذي" أبواب الفرائض، باب في ميراث المولى الأسفل، ر: ٢١٠٦، صـ٤٨٣.

(٢) "السنن الكُبرى" كتاب الفرائض، باب إذا مات العتيق وبقي المعتق، ر: ٦٤١٠، ٤/٨٨.

(٣) "التيسير" الباب ١: الخبر، الفصل ٣: الخبر المردود، الشّاذ والمحفوظ، صـ١١٨.

(٤) "الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، الحديث المنكَر، صـ١٧٨.

وبعبارةٍ أُخرى:

والمنكَرُ الفردُ به راوٍ غدا تعديلُه لا يحمل التفرُّدا

مثالُه: روى ابنُ أبي حاتم الرّازي من طريق حُبَيِّب بن حَبيب الزّيّات عن أبي إسحاق السَّبِيعي عن العَيزار بن حُريث عن ابن عبّاس رضي الله عنهما عن النّبي ﷺ قال: «مَن أقام الصّلاةَ، وآتى الزّكاةَ، وحجّ، وصام، وقرى الضيفَ، دخل الجنّة»[١].

التطبيق: روى الحديثَ المذكورَ حُبَيِّب -وهو راوٍ ضعيفٌ- مرفوعاً إلى سيّدِنا رسولِ الله ﷺ، ولكن غيرَه من الثِّقات روى الحديثَ نفسَه عن أبي إسحاق عن ابن عبّاس موقوفاً، فلذلك يقال لرواية حُبَيِّب المذكورة: "المنكَر".

حكمُه: الحديث المنكَر ضعيفٌ شديدُ الضَعف؛ لضَعف راوِيه من جهةٍ، ومخالَفتِه للثِّقات من جهةٍ أُخرى، ولكنّه معمولٌ به في الفضائل والمناقب.

الحديث المعروف: "ما رواه الثقةُ مخالِفاً لرواية الضعيف"[٢].

مثالُه: قد مرّ مثالُه في بيان "المنكَر"، ففيه ما رواه غير حُبَيِّب موقوفاً هو "الحديث المعروف"، مقابِلاً لرواية حُبَيِّب.

حكمه: "الحديث المعروف" مقبولٌ، معمولٌ به في الأحكام وغيرها.

فائدة: إنّ الحديثَ المعروفَ من أنواع المقبول؛ وإنّما ذُكر مع أنواع الحديث الضعيف لكونه مقابِلاً لـ"المنكَر".

---

(١) "كتاب العلل" علل أخبار رويت في الإيمان، وثواب الأعمال، والدعاء، علل أخبار رويت في الدعاء، ر: ٢٠٤٣، الجزء الثاني عشر، صـ٣٥٨، ٣٥٩.

(٢) "التيسير" الباب ١، الفصل ٣، المبحث ٣: المردود بسبب طعن الراوي، المعروف، صـ٩٧.

الحديث المضطرِب: "ما رواه راوٍ واحدٌ أو أكثر على أوجُهٍ مختلفةٍ متساويةٍ في القوّة، لا يمكن الترجيحُ أو التوفيقُ بينها"(١).

وبعبارةٍ أُخرى:

وَذُو اختلافِ سَنَدٍ أو متنٍ مضطرِبٌ عند أهيل الفَنّْ

ثمّ الاضطرابُ إمّا أن يكونَ في السَّنَد، أو في المتن:

مثال الاضطرابِ في السَّنَد: روى سيّدُنا علي ﷺ عن النبي ﷺ أنّه قال: «إذا عطس أحدُكم فليقُلْ: "الحمدُ لله على كلِّ حال" فليُقَلْ له: "يَرحمُكم الله" وليقُلْ هو: "يَهدِيكُمُ اللهُ ويُصلِح بالكم"»(٢).

التطبيق: مدار الحديثِ المارِّ على محمد بن عبد الرّحمن بن أبي ليلى، وقد اختلف الرُّواة عنه: فرواه عنه يحيى القَطّان، وعلي بن مسهر، ومنصور بن أبي الأسوَد، وأبو عَوانة، وابن أبي ذئب، وغيرهم بسندٍ ما يلي: عن محمد بن عبد الرّحمن بن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن علي بن أبي طالب ﷺ.

---

(١) "الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، الحديث المضطرِب، صـ١٨٤.

(٢) أخرجه ابن ماجه في "السنن" كتاب الأدب، باب تشميت العاطس، ر: ٣٧١٥، صـ٦٢٨، بطريق علي بن مسهر، عن ابن أبي ليلى، عن عيسى، عن عبد الرّحمن بن أبي ليلى، عن علي قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا عطَسَ أحدُكم فلْيقلْ: "الحمدُ لله"، وليردّ عليه مَن حولَه: "يرحمك الله"، وليردّ عليهم: "يهدِيكُم اللهُ ويُصلِحُ بالكم"».

وخالَفهم بالرّواية عنه شعبةُ بن الحَجّاج، وعدي بن عبد الرّحمن أبي الهيثم، فقالوا: عن محمد بن عبد الرّحمن بن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عبد الرّحمن بن أبي أيّوب الأنصاري.

وقع فيه الاضطرابُ من محمد بن عبد الرّحمن بن أبي ليلى القاضي؛ فإنّه سَيّئُ الحفظ[١].

مثالُ الاضطراب في المتن: روي عن أنس ﷺ أنّه قال: «قمتُ وراءَ أبي بكرٍ وعُمر وعثمان، فكلّهم كان لا يقرأ: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾ إذا افتتح الصّلاةَ»[٢].

التطبيق: روى الحديثَ طائفةٌ فرفعتْه إلى النّبي ﷺ، إلاّ أنّهم اختلفوا في لفظِه اختلافاً شديداً مضطرِباً متدافعاً:

فمنهم مَن يقول: «كانوا لا يقرءُون بـ﴿بِسْمِ اللهِ﴾»[٣]... الحديث،

ومنهم مَن يقول: «كانوا لا يجهرون بـ﴿بِسْمِ اللهِ﴾»[٤]... الحديث،

ومنهم مَن يقول: «كانوا لا يتركون ﴿بِسْمِ اللهِ﴾»[٥]... الحديث،

ومنهم مَن يقول: «كانوا يفتتحون القراءةَ بـ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

---

(١) "العِلل الواردة في الأحاديث النّبوية" حديث علي بن أبي طالب عن النّبي ﷺ، تحت ر: ٤٠٣، ٣/ ٢٧٦.

(٢) أخرجه الإمام مالك في "الموطّأ" كتاب الصّلاة، باب العمل في القراءة، ر: ١٧٩، صـ٥١، ٥٢.

(٣) "مسند أبي يعلى" مسند أنس بن مالك، أبو عمران الجوني عن أنس، ر: ٤٢٠٥، ٣/ ٣٥٠.

(٤) "مسند أحمد" مسند أنس بن مالك بن النضر، ر: ١٢٨٤٥، ٤/ ٣٥٨.

(٥) "تنوير الحوالك" كتاب الصّلاة، باب العمل في القراءة، تحت ر: ١٧٩، ١/ ٩٣.

[الفاتحة: ١]»[١]... الحديث،

ومنهم مَن يقول: «كانوا لا يستفتحون بـ﴿بِسْمِ اللهِ﴾»[٢]... الحديث، إلى غير ذلك من وجوهٍ أُخرى[٣].

حكمه: الاضطرابُ -سواءٌ كان في السَّندِ أو المتن- مُوجِبٌ للضَعف، فيمكن أن نقولَ عنه صحيحاً، إن كان جميعُ رُواتِه ضابطِين لروايتهم.

أشهَر المؤلَّفات فيه: "المقترِب في بيان المضطرِب" لابن حجر.

الحديث المقلوب: "هو ما وقع تغييرٌ في متنِه أو سَندِه بإبدال لفظٍ أو جملةٍ أو بتقديم المتأخِّر وتأخِير المتقدِّم" ونحو ذلك[٤].

وبعبارةٍ أُخرى:

.... والمقلوبُ قسمانِ تَلا

إبدالُ راوٍ ما براوٍ قِسمُ وقلبُ إسنادٍ لمتنٍ قِسمُ

ثمّ القلبُ نوعان: قلبٌ في المتن، وقلبٌ في السَّنَد.

مثالُ القلبِ في المتن: أخرج الطبراني عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا أمرتُكم بشيءٍ فأتُوه، وإذا نهيتُكم عن شيءٍ فاجتنبُوه ما استطعتم»[٥].

---

(١) "سنن أبي داود" كتاب الصّلاة، باب مَن لم ير الجهر ببسم الله الرّحمن الرحيم، ر: ٧٨٢، صـ١٢٢.

(٢) "مسند الإمام أحمد" مسند البصريين، حديث عبد الله بن مغفل المزني، ر: ٢٠٥٨٢، ٧/ ٣٤٣.

(٣) "نصب الراية" كتاب الصّلاة، باب صفة الصّلاة، ١/ ٤٠٢-٤٤٠.

(٤) "ظفر الأماني" المقلوب، صـ٤٠٩.

(٥) "المعجم الأوسط" مَن اسمه إبراهيم، ر: ٢٧١٥، ٢/ ١١٧.

التطبيق: متن الحديثِ المذكورِ مقلوبٌ؛ فقد رواه البخاري ومسلم بلفظ: «ما نهيتُكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتُكم به فأتُوا منه ما استطعتم»(١).

ومثالُ القلب في السَّنَد: روى الحاكمُ عن يعقوب بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا وضوءَ لمن لم يَذكرِ اسمَ الله عليه»(٢).

التطبيق: وقع القلبُ فيه من الحاكم؛ لأنّ راوي الحديثِ هو يعقوب بن سلمة اللَّيثي، وليس يعقوب بن أبي سلمة الماجشون، كما توهّم الحاكمُ.

حكمُه: الحديثُ المقلوب ضعيفٌ غيرُ معمولٍ به، إلاّ في الفضائل والمناقب.

أمّا القلبُ في الحديث فقد يقع خطأً ووَهماً أو سَهواً، فيدلّ على قلّةِ ضبطِ الرّاوي، وهو سببٌ للضَعف فيه، وقد يقع القلبُ في الحديث عَمداً للإغراب أو

---

(١) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ر: ٧٢٨٨، صـ١٢٥٤، بطريق مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرَج، عن أبي هريرة، عن النّبي ﷺ قال: «دَعُوني ما تركتُكم، فإنّما هلك مَن كان قبلكم سؤالُهم واختلافُهم على أنبيائِهم، فإذا نهيتُكم عن شيءٍ فاجتنِبُوه، وإذا أمرتُكم بشيءٍ فأتُوا منه ما استطعتم».

وأخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب الفضائل، باب توقيره ﷺ، ر: ٦١١٣، صـ١٠٣٥، ١٠٣٦، بطريق يونس، عن ابن شهاب، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرّحمن، وسعيد بن المسيّب، قالا: كان أبو هريرة يحدِّث، أنه سمِع رسولَ الله ﷺ يقول: «ما نهيتُكم عنه فاجتنِبُوه، وما أمرتُكم به فافعلُوا منه ما استطعتم، فإنّما أهلك الذين من قبلكم كثرةُ مسائلِهم، واختلافهم على أنبيائهم».

(٢) أي: في "المستدرَك" كتاب الطّهارة، ر: ٥١٨، ١/ ٢١٨.

الامتحان، فإذا كان للإغراب فلا يجوز، وهو يعتبر سَرِقَةٌ عند البعض، وإذا كان للامتحان فيجوز بشرطٍ أن لا يستمرَّ عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة، ويبيّن الرّوايةَ على وجهها الأصلي قبل انتهاءِ المجلس.

أشهَر المؤلَّفات فيه: "رافعُ الارتياب في المقلوبِ من الأسماء والألقاب" للخطيب البغدادي.

الحديث المُدرَج: هو الحديث الذي وقعتْ فيه زيادةٌ من كلام بعض الرُّواة ما ليستْ منه، بطريقةٍ تُوهِم أنّها منه[1].

أو بعبارةٍ أُخرى:

والمدرَجاتُ في الحديث ما أتتْ مِن بعض ألفاظِ الرُّواةِ اتّصلتْ

ثمّ الإدراجُ على نوعَين: "إدراجٌ في المتن"، و"إدراجٌ في السَّنَد".

الإدراج في المتن: هو أن يُذكَرَ في متن الحديث شيءٌ متّصلاً ما ليس منه[2].

والإدراجُ قد يكون في أوّل المتن، وقد يكون في وسطِه، وقد يكون في آخرِه، وهو الغالِب.

مثالُه: حديث ابن عمر ﵄: أنّ رسولَ الله ﷺ قال -وهو على المنبرِ وذكَرَ الصّدقةَ والتعفُّفَ عن المسألة-: «اليدُ العُليا خيرٌ من اليد السُّفلى، فاليدُ العُليا هي المُنفِقة، والسُّفلى هي السّائلة»[3].

---

(١) "المختصر" المدرج، صـ٢٣٠. و"الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، الحديث المدرج، صـ٢١٦.

(٢) "علوم الحديث" النوع ٢٠ : معرفة المدرج في الحديث، صـ٩٥.

(٣) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الزّكاة، باب: لا صدقةَ إلّا عن ظهرِ غِنى، ر: ١٤٢٩، صـ٢٣١، =

التطبيق: قوله: «اليدُ العُليا هي المُنفِقة... إلخ» مُدرَجٌ من كلام ابن عُمر في تفسير الحديث، والدّليلُ على ذلك ما نُقل عن ابن عمر ﵄ أنّه كان يقول: «إنّي لأحسبُ اليدَ العُليا المُعطِيةَ، والسُفلى السائلةَ»[1].

الإدراج في السَّنَد: هو تغييرُ سياقِ الإسناد[2] بأن يكونَ عند الرّاوي متنان مختلفان بإسنادَين مختلفَين، فيروِيهما على أحدِهما[3]. ولمدرَج السَّندِ صُوَرٌ عديدةٌ مذكورةٌ في كتب الأكابر، فمَن أراد التفصيلَ فليراجعها.

مثال المُدرَج[4]: ما روي من طريق مالكٍ عن الزُّهري عن أنس أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا تباغَضُوا، ولا تحاسَدُوا، ولا تدابَرُوا، ولا تنافَسُوا».

فقوله: «لا تنافَسوا» مدرَجٌ من حديثٍ آخَر مرويٍّ بإسنادٍ آخَر من طريق أبي الزنّاد عن الأعرَج عن أبي هريرة ﵁[5].

=

بطريق عبد الله بن مسلمة عن مالك، عن نافع عن عبد الله بن عمر ﵄ أنّ رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر، وذكر الصدقة والتعفُّف والمسألة: «اليدُ العُليا خيرٌ من اليد السُفلى، فاليدُ العُليا هي المُنفِقة، والسُّفلى هي السّائلة».

(١) "الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، الحديث المدرج، صـ٢١٦.

(٢) "نزهة النظر" المدرج، صـ٩٣.

(٣) "تدريب الرّاوي" النوع ٢٠: المدرج، صـ٢٣٥.

(٤) "الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، المدرج، صـ٢١٩.

(٥) حديث أنس ﵁ أخرجه الإمامُ مالك في "الموطّأ" كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في المهاجرة، ر: ١٦٨٣، صـ٥٠٦، بطريق ابن شهاب عن أنس بن مالك أنّ رسول الله ﷺ قال:

=

حكمُ الإدراج: هو حرامٌ بإجماع العلماء، إلاّ ما كان لتفسير غريبٍ.

مصادِر المدرَج: "الفصلُ للوصل والمدرَجُ في النقل" للخطيب البغدادي، و"تقريب المنهَج بترتيب المدرَج" لابن حجر العَسقلاني، و"المَدرَج إلى معرفة المُدرَج" للسُّيوطي، و"تسهيلُ المدرَج إلى المدرَج" لعبد العزيز الغُماري[١].

الحديث المصحَّف والمحرَّف: هو ما تغيّر فيه حرفٌ أو حروفٌ مع بقاء صورة الخَطّ في السِّياق، فإن كان التغييرُ في نَقط الحروفِ فهو المصحَّف، وإن كان في شكلِ الحروف فهو المحرَّف[٢].

ثمّ التّصحيفُ في الحديث والتحريفُ فيه على نوعَين: تصحيفٌ بالمعنى، وتصحيفٌ بالحِسّ، وأيضاً له تقسيماتٌ أُخرى، فعليك بالمطوَّلات غير هذا المختصر.

=

«لا تَباغَضُوا، ولا تَحاسَدوا، ولا تَدابَرُوا، وكُونُوا عِبادَ الله إخواناً، ولا يَحِلُّ لمسلمٍ أن يُهاجِرَ أخاه فوقَ ثلاثِ ليالٍ».

أمّا حديث أبي هريرة ﷺ فأخرجه الإمامُ مالك في "الموطّأ" كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في المهاجرة، ر: ١٦٨٤، صـ٥٠٦، بطريق أبي الزناد، عن الأعرَج، عن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: «إيّاكم والظنّ؛ فإنّ الظنّ أكذَبُ الحديث، ولا تَجَسَّسُوا، ولا تَحَسَّسُوا، ولا تَنافَسُوا، ولا تَحاسَدُوا، ولا تَباغَضُوا، ولا تَدابَرُوا، وكُونُوا عبادَ الله إخواناً».

(١) "الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، المدرج، صـ٢٢٢.

(٢) "نزهة النظر" المصحَّف والمحرَّف، صـ٩٦.

مثالُ التّصحيف بالمعنى: كما حكى الدارقطني عن أبي موسى محمد بن المثنى العَنَزِيّ أنّه قال يوماً: «نحن قومٌ لنا شرَفٌ، نحن من عَنَزَة، صلّى إلينا رسولُ الله ﷺ»(١)، يريد ما ثبت في الصّحيح: «أنّ رسولَ الله ﷺ صلّى إلى عَنَزَة»(٢).

التطبيق: العنزةُ هي حربةٌ نُصبتْ بين يدَيه، فتوهّم أنّه صلّى إلى قبِيلتهم بني عَنَزَة، وهذا تصحيفٌ عجيبٌ، واللهُ تعالى أعلَم(٣).

ومثالُ التّصحيف بالحِسّ: حديث أبي أيّوب الأنصاري ﷺ: «مَن صام رمضانَ وأتبَعه ستّاً مِن شوّال، كان كصيامِ الدّهر»(٤).

---

(١) انظر: "الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع" باب صلى إلى عنزة، ر: ٦٣٤، ٢/ ٢١٩.

(٢) أصل الحديث أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الصّلاة، باب الصّلاة في الثوب الأحمر، ر: ٣٧٦، صـ٦٧، بطريق عمر بن أبي زائدة، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، قال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ في قبةٍ حمراء من أدم، ورأيتُ بلالاً أخَذَ وضوءَ رسولِ الله ﷺ، ورأيتُ النّاسَ يبتدرُون ذاك الوضوءَ، فمَن أصاب منه شيئاً تمسّح به، ومَن لم يُصب منه شيئاً أخَذَ من بَلَلِ يدِ صاحبِه، ثمّ رأيتُ بلالاً أخَذَ عنزةً فركزها، وخرج النّبيُّ ﷺ في حُلّةٍ حمراء، مُشمّراً، صلّى إلى العنزةِ بالنّاس ركعتَين، ورأيتُ النّاسَ والدّوابّ يمرُّون بين يدَي العنزة».

(٣) "إرشاد الطلاّب" النوع الخامس والثلاثون معرفة المصحّف، صـ١٨٨.

(٤) أخرجه مسلم في "الصحيح" كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستّة أيّام من شوّال اتباعاً لرمضان، ر: ٢٧٥٨، صـ٤٧٩، بطريق سعد بن سعيد بن قيس، عن عمر بن ثابت بن الحارث الخزرجي، عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ أنه حدّثه أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَن صام رمضان ثمّ أتبعه ستّاً مِن شوّال، كان كصيام الدّهر».

التطبيق: صحّفه أبو بكر الصّولي فقال: «شيئاً» بالشّين المعجمة مكان «ستّاً» ونظائرُه كثيرةٌ تجدها في كتب العلماء(١).

حكم التّصحيف: لا يجوز تعمُّدُ شيءٍ من التّصحيف، وخاصّةً في متون الحديث؛ لأنّه يتوقّف عليها فهمُ المرادِ وإقرارُ الأحكامِ ومعرفتُها، وإن وقع من الرّاوي التّصحيفُ سَهواً فذلك لا يُخِلّ بضبطِه، إلاّ إذا كثُر وقوعُه منه(٢).

مؤلَّفات في معرفة التّصحيف: "التصحيف" للدارقطني، و"إصلاح غلط المحدِّثين" لحمد بن محمد الخطّابي، و"تصحيفات المحدِّثين" لأبي أحمد العسكري.

الحديث المعلَّل: هو الحديث الذي فيه علّةٌ خفيّةٌ غامضةٌ قادحةٌ في صحّتِه، مع أنّ الظاهرَ سلامتُه من العِلّة؛ لجمعِه شروطَ الصحّة(٣).

وبعبارةٍ أُخرى:

وما بعلّةٍ غموضٍ أو خَفا   معلّلٌ عندهُمْ قد عُرِفا

ثمّ المعلَّل يتنوّع بثلاثةِ أنواع: معلّلُ السَّند، ومعلّلُ المتن، ومعلّلُ السَّندِ والمتنِ معاً.

مثالُ المعلَّل: حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ «إذا استيقَظَ أحدُكم من منامِه فليغسلْ كفَيه ثلاثَ مرّاتٍ قبل أن يجعلَها في الإناء؛ فإنّه لا يدري أين باتتْ يدُه، ثمّ ليغترف بيمينِه من إنائِه، ثمّ ليصبّ على شمالِه، فليغسلْ مقعدَه»(٤).

---

(١) "إرشاد الطلاّب" النوع ٣٥، معرفة المصحّف، صـ١٨٧، ١٨٨.

(٢) "الإيضاح" من علوم متن الحديث، الحديث المصحّف والمحرّف، صـ٢٨٣، ٢٨٤.

(٣) "الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، الحديث المعلّ أو المعلّل، صـ١٨٩.

(٤) "عِلل ابن أبي حاتم" بيان علل أخبار رويتْ في الطهارة، ر: ١٧٠، الجزء الأوّل، صـ٦٤٧، ٦٤٨.

التطبيق: روى الحديثَ المذكور ابنُ أبي حاتم عن أبِيه عن حفص بن عبد الله النيسابوري عن إبراهيم بن طَهمان عن هشام بن حسّان بن محمد بن سِيرين عن أبي هريرة ﷺ، فقال ابن أبي حاتم: وينبغي أن يكونَ «ثمّ ليغترفَ بيمينِه»... إلى آخر الحديث من كلام إبراهيم بن طَهمان؛ فإنّه كان يصل كلامَه بالحديث، فلا يميِّزه المستمعُ[١].

حكمُه: الحديث المعلَّل ضعيفٌ، ولكنّه صالحٌ للعمل به في الفضائل والمناقب.

أشهَر المؤلَّفات فيه: "العِلَلُ ومعرفةُ الرّجال" لأحمد بن حنبل، و"العِلَل الكبير" و"العِلَلُ الصغير" للترمذي، و"العِلَلُ" لعلي المدِيني، و"عِلَلُ الحديث" لابن أبي حاتم الرّازي، و"العِلَلُ الواردة في الأحاديث النّبوية" للدارقطني.

الحديث المتروك: هو الحديث الذي يرويه مَن يُتّهم بالكذِب، ولا يُعرَف ذلك الحديثُ إلاّ مِن جهتِه، ويكون مخالِفاً للقواعد المعلومة[٢].

وبعبارةٍ أُخرى:

متروكُه ما واحدٌ به انْفَرَدْ   وأجمعُوا لضَعفِه فهو كَرَدّ

مثالُه: حديث: «كان النّبيُ ﷺ يقنتُ في الفجر، ويكبّرُ يومَ عرفةَ من صلاة الغَداة، ويقطع صلاةَ العصر آخِر أيّامِ التشريق»[٣].

التطبيق: رواه عَمرو بن شِمر الجُعفي الكوفي الشّيعي عن جابر عن أبي طفيل عن عليّ وعمّار، قال البخاري في عَمرو بن شِمر: "منكَر الحديث"، وقال النَّسائي

---

(١) "الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، الحديث المعلّ أو المعلَّل، صـ١٩٣.

(٢) تحقيق الدكتور عتر الحنفي على "نزهة النظر" صـ٩١.

(٣) "ميزان الاعتدال" ر: ٦٣٨٤ - عمرو بن شِمر، ٣/ ٢٦٨.

والدارقطني وغيرهما: "متروكُ الحديث"، وقال الجوزقاني: "زائغٌ كذّابٌ"، وقال ابن حِبّان: "رافضيٌّ يشتم الصّحابةَ، ويروي الموضوعاتِ عن الثّقات"(١).

حكمُه: الحديث المتروك ضعيفٌ لا يعمل به في الأحكام.

الحديث الموضوع: هو المختلق المصنوع المنسوب إلى النّبي ﷺ كَذِباً وزُوراً(٢).

وبعبارةٍ أُخرى:

والكَذِبُ المختلقُ المصنوعُ   على النَّبي فذلك الموضوعُ

وإنّما سُمّي الموضوعُ حديثاً؛ إمّا لكون الحكمِ عليه إنّما هو بطريقِ الظنّ الغالب لا بالقطع؛ إذ قد يصدق الكذوبُ، وإمّا بالنّظر إلى واضعِه.

فمثالُه: يروى أنّ عبد العزيز بن الحارث التميمي سُئل عن فتح مكّة أ كان صُلحاً أم عنوةً؟ فقال: عنوةً -هذا خلاف الحقّ-، فلمّا لم يُقبَل منه، جاء بسَندٍ عن الزُّهري: أنّ الصّحابةَ اختلفوا في فتح مكّةَ، أ كان صُلحاً أم عنوةً؟، فسألوا النّبيَ ﷺ فقال: «عنوةً»(٣).

---

(١) المرجع السابق، ر: ٦٣٨٤- عمر بن شمر، ٣/ ٢٦٨.

(٢) "الإيضاح" أنواع الحديث الضعيف، الحديث الموضوع، صـ١٩٨. و"التيسير" الباب ١: الخبر، الفصل ٣: الخبر المردود، المبحث ٣: المردود بسبب طعن في الرّاوي، الموضوع، صـ٨٨.

(٣) "تاريخ بغداد" ر: ٥٦٣١- عبد العزيز بن الحارث التميمي، ٨/ ٤٣٦، بطريق الحسن بن شهاب، عن عمر بن المسلم، قال: حضرت مع عبد العزيز بن الحارث الحنبلي بعض المجالس، فسُئل عن فتح مكّة، أ كان صلحاً أو عنوةً؟ فقال: عنوةً. فقيل: ما الحجّةُ في ذلك؟ فقال: حدّثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الصوّاف، حدّثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدّثني أبي، =

التطبيق: رواه الرّاوي الكذّابُ عبد العزيز بن الحارث التميمي، وقد اعترف بنفسِه أنّه وضع ذلك الحديث.

حكم الوضع: وضع الحديث كَذِبٌ على سيّدِنا محمّد رسولِ الله ﷺ، وقال النّبيُّ ﷺ: «مَن كَذِب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعدَه من النّار»(١) فإذا كان تعمُّداً فحرامٌ، وأمّا إذا كان بقصد الدَّسِ على الإسلام والتشويهِ له فكُفرٌ، وهذا الحكمُ متّفَقٌ عليه.

حكم الموضوع: اتّفق العلماءُ على أنّ شرَّ الضعيفِ هو الموضوع، وهو من المردودِ الذي لا يُقبَل إجماعاً، وقد اتّفق العلماءُ أيضاً على حرمةِ روايةِ الموضوع مع العِلم بوضعِه في أيِّ معنى كان، سواءٌ كان في الأحكام أو القصص أو الترغيب والترهيب أو غيرها، إلاّ مع بيان وضعِه(٢). واعلم بأنّ كونَ الحديث موضوعاً عند أحد المحدِّثين، لا يستلزم كونَه موضوعاً عند جميعِهم.

=

حدّثنا عبد الرزّاق، عن مالكٍ -أو معمَر، قال عبد الواحد: أنا أشُكّ- عن الزُّهري، عن أنس، أنّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ اختلفُوا في فتح مكّة، أ كان صلحاً أو عنوةً؟ فسألُوا عن ذلك رسولَ الله ﷺ فقال: «كان عنوةً». قال ابن المسلم: فلمّا خرجنا من المجلس قلتُ له: ما هذا الحديث؟ فقال: ليس بشيء، وإنّما صنعتُه في الحال؛ أدفع به عنّي حجّةَ الخصم.

(١) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب العلم، باب إثم مَن كذب على النّبي ﷺ، ر: ١١٠، صـ٢٤، بطريق أبي عوانة، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النّبي ﷺ قال: «تَسمُّوا باسمِي، ولا تكتنوا بكنيتِي، ومَن رآني في المنام فقد رآني؛ فإنّ الشيطانَ لا يتمثّل في صورتِي، ومَن كذب عليّ متعمّداً فلْيتبوّأ مقعدَه من النّار».

(٢) "ظفر الأماني" صـ٤٢٨.

تنبيه: قد عُرف بعضُ الأئمّةِ والمصنِّفين بالشدّة في أسلوبهم لتحقيق الأحاديث كالإمام ابن الجوزي، والإمام الذَّهبي، والشّوكاني وغيرهم، فلا يؤخذ بأقوالهم في وضع الحديث، إلاّ بعد الرّجوعِ إلى أقوال الأئمّةِ الآخَرين فيه، كالإمام السُّيوطي وغيرِه[1].

أشهَر المؤلَّفات فيه: "الموضوعات من الأحاديث المرفوعات" (الأباطيل) للجوزقاني، و"الموضوعات" لابن الجوزي، و"اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" و"ذَيل اللآلي" و"التعقُّبات على الموضوعات" (النُكت البديعات) للسُّيوطي، و"تنزيهُ الشّريعة المرفوعة عن الأحاديث الشَّنيعة الموضوعة" لابن عرّاق الكَناني، و"الموضوعات الكُبرى" و"الموضوعات الصُّغرى" للقاري، و"تذكرة الموضوعات" لطاهر الفَتني.

---

(١) "ظفر الأماني" صـ٤٢٧.

التقسيم الثاني لخبر الواحد

خبرُ الواحد من حيث منتهاه ينقسم إلى ثلاثةِ أقسامٍ: "المرفوع" و"الموقوف" و"المقطوع".

الحديث المرفوع: هو ما أضيفَ إلى سيّدِنا رسولِ الله مِن قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ، سواءٌ كان سَندُه متّصلاً أو غيرَ متّصلٍ[1].

وبعبارةٍ أخرى:

وما أُضِيفَ للنَّبيِّ المرفوع وما لتابعٍ هو المقطوع

مثاله: كلّ ما سبق من أمثِلةِ الصّحيحِ والحَسنِ والضعيفِ يصلح أن يكونَ مرفوعاً، ومع ذلك نقدِّم لكم بعضَ الأمثلة سِوى ما مرّ:

قال الإمام أحمد في "المسند": حدّثنا يونس وأبو سلمة الخزاعي، قالا: حدّثنا ليثٌ عن يزيد -يعني ابن الهاد- عن عَمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أنّه سمِع النّبيَ ﷺ يقول: «ألا أخبرُكم بأحبِّكم إليَّ، وأقربِكم منّي مجلساً يومَ القيامة؟!» فسكت القومُ، فأعادها مرّتَين أو ثلاثاً، قال القوم: نعم يا رسولَ ﷺ! قال: «أحسَنُكم خُلُقاً»[2].

التطبيق: القولُ في الحديث المذكور: «ألا أخبرُكم»... إلخ منسوبٌ إلى سيّدِنا رسولِ الله ﷺ، فالحديث مرفوعٌ.

(١) "الإيضاح" الأنواع المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف، الحديث المرفوع، صـ١١٥.

(٢) "مسند الإمام أحمد" مسند عبد الله بن عَمرو بن العاص، ر: ٦٧٤٧، ٢/ ٦١٠.

الحديث الموقوف: هو ما يُروى عن الصّحابي من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، سواءٌ كان متصلاً أو غيرَ متصلٍ[١].

وبعبارةٍ أخرى:

وما أضفتَه إلى الأصحابِ مِن قولٍ وفعلٍ فهو موقوفٌ زُكِن

مثاله: قولُ الرّاوي: قال علي بن أبي طالب: «حدِّثوا النّاسَ بما يعرفون، أ تُحِبُّون أن يكذَّبَ اللهُ ورسولُه؟!»[٢].

التطبيق: القول في الحديث المذكور: «حدِّثوا النّاسَ»... إلخ منسوبٌ إلى سيِّدِنا علي المرتضى -كرّم اللهُ تعالى وجهَه الكريم-، فالحديث موقوفٌ على الصّحابي.

بعض المؤلَّفات التي تناولت ذكرَ الأحاديث الموقوفة: "المصنَّف" لابن أبي شَيبة، و"المصنَّف" لعبد الرزّاق الصَّنعاني، و"الموطّأ" للإمام مالك، و"تفسير الطبري" لابن جرير الطبري، و"التفسير" لابن أبي حاتم الرّازي، و"التفسير" لأبي بكر النيسابوري، و"حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" لأبي نُعَيم الأصبهاني، و"الأجزاء الحديثيّة" لابن أبي الدّنيا.

الحديث المقطوع: هو ما جاء عن التابعي ومَن دونه موقوفاً عليه من قولٍ أو فعلٍ، متّصلاً أو غيرَ متّصلٍ[٣].

---

(١) "الإيضاح" الأنواع المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف، الحديث الموقوف، صـ١٢٠.

(٢) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب العلم، باب مَن خصّ بالعلم قوماً... إلخ، صـ٢٧.

(٣) "الإيضاح" الأنواع المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف، الحديث المقطوع، صـ١٢٣.

وبعبارةٍ أُخرى:

وما أُضِيفَ للنَّبيِّ المرفوع وما لتابعٍ هو المقطوع

مثاله: قال ابن أبي الدّنيا: حدّثنا علي بن الجعد، أنبأ قيس بن الرّبيع، عن الرّبيع بن المنذر، عن أبيه، عن الرّبيع بن خُثَيم: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً﴾ [الطلاق: ٢]، قال: "المخرَجُ من كلِّ ما ضاق على النّاس"[١].

التطبيق: الرّبيع بن خُثيم أبو يزيد الكوفي تابعيٌّ ثقةٌ، وتفسير الآية مضافٌ إليه من قوله، فهو مقطوعٌ[٢].

مصادِر الحديث المقطوع: مصادِرُه هي مصادِرُ الأحاديث الموقوفة نفسها.

الحكم المشترك بين الأقسام الثلاثة: "المرفوع" و"الموقوف" و"المقطوع" هذه الأقسام الثلاثة مشتركةٌ بين الصّحيح والحَسن والضعيف، فحسب الشّروط المعلومة كلُّ واحدٍ منها، قد يكون صحيحاً، وقد يكون حَسناً، وقد يكون ضعيفاً، فحكمُه دائرٌ بين الصّحةِ والحُسنِ والضَعفِ، ولكن الترجيحَ للمرفوع عند التعارُض[٣].

(١) "الفرَج بعد الشدّة" ر: ٤، صـ١٣.

(٢) "الإيضاح" ا لأنواع المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف، الحديث المقطوع، صـ١٢٣.

(٣) "الإيضاح" الأنواع المشتركة...، صـ١١٩، صـ١٢٧.

التقسيم الثالث لخبر الواحد

خبرُ الآحاد من حيث عدد الطُرُق ينقسم إلى ثلاثةِ أقسامٍ: "المشهور" و"العزيز" و"الفَرد" (الغريب).

الحديث المشهور: ما له طُرُقٌ محصورةٌ بثلاثةٍ فأكثر في كلّ طبقةٍ من طبقات السَّند، ما لم يصلْ إلى حدّ التواتُر(١).

وبعبارةٍ أخرى:

مشهورٌ مرويْ فوقَ ما ثلاثة ....

مثاله: قال النّبيُ ﷺ: «إنّ اللهَ رفيقٌ يحبّ الرِّفقَ، ويُعطِي عليه ما لا يُعطي على العُنف»(٢).

التطبيق: قد رواه عددٌ من الصّحابة، وعنهم عددٌ من التابعين ﷺ(٣).

الحديث العزيز: ما يروِيه اثنان [على الأقلّ] في بعض الطُرق(٤).

وبعبارةٍ أخرى:

عزيزٌ مروِي اثْنين أو ثلاثة ....

---

(١) "الإيضاح" أنواع الحديث وعلومه من حيث التفرّ د ومعرفة الزيادات، الحديث المشهور، صـ٢٣٣.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" مسند علي بن أبي طالب، ر: ٩٠٢، ١/ ٢٣٩، بطريق عبد الله بن وهب، عن أبيه، عن أبي خليفة، عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنّ اللهَ رفيقٌ يحبّ الرِّفق، ويُعطِي على الرِّفق ما لا يُعطِي على العُنف».

(٣) "الإيضاح" الحديث المشهور، صـ٢٣٣.

(٤) "الإيضاح" الحديث العزيز، صـ٢٣٨.

مثاله: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يؤمِنُ أحدُكم، حتّى أكونَ أحبَّ إليه من والدِه وولدِه والنّاسِ أجمعين»(١).

التطبيق: قد رواه أنسُ بن مالكٍ وأبو هريرة(٢)، وعنهما عددٌ من التّابعين، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

---

(١) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الإيمان، باب: حبُّ الرّسول ﷺ من الإيمان، ر: ١٥، صـ٦، بطريق شعبة، عن قتادة، عن أنس، قال: قال النبيُّ ﷺ: «لا يؤمِنُ أحدُكم، حتّى أكونَ أحبَّ إليه من والدِه وولدِه والنّاسِ أجمعين».

والنَّسائي في "السنن" كتاب الإيمان وشرائعه، باب علامة الإيمان، ر: ٥٠٢٣، الجزء الثامن، صـ١١٩، بطريق شعبة، عن قتادة، أنّه سمع أنساً يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يؤمِنُ أحدُكم حتّى أكونَ أحبَّ إليه من ولدِه، ووالدِه، والنّاسِ أجمعين». وأيضاً ر: ٥٠٢٤، الجزء الثامن، صـ١١٩، بطريق عمران بن موسى، قال: حدّثنا عبد الوارث، قال: حدّثنا عبد العزيز، عن أنس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يؤمن أحدُكم حتّى أكونَ أحبَّ إليه من مالِه، وأهلِه، والنّاسِ أجمعين».

(٢) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب الإيمان، باب: حبُّ الرسول ﷺ من الإيمان، ر: ١٤، صـ٦، بطريق شعيب، قال: حدّثنا أبو الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «والذي نفسِي بيدِه! لا يؤمِنُ أحدُكم، حتّى أكونَ أحبَّ إليه من والدِه وولدِه».

والنَّسائي في "السنن" كتاب الإيمان وشرائعه، باب علامة الإيمان، ر: ٥٠٢٥، الجزء الثامن، صـ١١٩، بطريق شعيب قال: حدّثنا أبو الزناد مما حدّثه عبد الرّحمن بن هرمز مما ذكر أنّه سمع أبا هريرة يحدِّث به عن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسِي بيدِه! لا يؤمِنُ أحدُكم حتّى أكونَ أحبَّ إليه من ولدِه، ووالدِه».

الحديث الفَرد (الغريب): هو ما تفرّد بروايتِه راوٍ واحدٌ بوجهٍ من وجوه التفرُّد[١].

وبعبارةٍ أخرى:

وقُل غريبٌ ما روا راوٍ فقط ....

مثاله: قال النّبيُ ﷺ: «إنّما الأعمالُ بالنيّات»[٢]... الحديث.

التطبيق: تفرّد بروايتِه سيّدُنا عُمر بن الخطّاب ﵁، وقد استمرّ التفرُّدُ إلى يحيى بن سعيد بن قيس بن عَمرو الأنصاري المدني، ت ١٤٣هـ.

ثمّ الحديثُ الفردُ ينقسم إلى الفردِ المطلَق والفردِ النِّسبي، فعليك بالمطوَّلات للتفاصيل.

مؤلَّفاتٌ لمعرفة الأحاديث المفردة والغريبة: "مُسند أبي بكر البزّار" و"المعجم الأوسَط" للطبراني، و"كتاب الأفراد" للدارقطني[٣].

الحكم المشترك بين الأقسام الثلاثة: "المشهور" و"العزيز" و"الفرد" (الغريب)، هذه الأقسامُ الثلاثةُ مشتركةٌ بين الصّحيحِ والحَسنِ والضعيفِ، فكلُّ

---

(١) "الإيضاح" أنواع الحديث وعلومه من حيث التفرّد...، الحديث الفرد والغريب، صـ٢٤٠.

(٢) أخرجه البخاري في "الصحيح" "كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسولِ الله ﷺ... إلخ، ر: ١، صـ١، بطريق محمد بن إبراهيم التيمي، أنّه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطّاب ﵁ على المنبر قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنّما الأعمالُ بالنيّات، وإنّما لكلّ امرئٍ ما نَوى، فمَن كانتْ هِجرتُه إلى دُنيا يُصيبُها، أو إلى امرأةٍ يَنكحُها، فهِجرتُه إلى ما هاجَر إليه».

(٣) "الإيضاح" أنواع الحديث وعلومه من حيث التفرّد...، الحديث الفرد والغريب، صـ٢٤٤.

واحدٍ منها حسب الشّروطِ المعلومة قد يكون صحيحاً، وقد يكون حَسناً، وقد يكون ضعيفاً، فحكمُه دائرٌ بين الصّحيحِ والحَسنِ والضعيفِ.

التقسيم الرّابع لخبر الواحد

خبرُ الواحد من حيث سقوطِ الرّاوي من السَّندِ وعدمِ سقوطِه، ينقسم إلى سبعةِ أقسامٍ: "المتّصل" و"المُسنَد" و"المنقطِع" و"المعلَّق" و"المعضَل" و"المرسَل" و"المدلَّس"، ومُعظَمُ هذه الأقسام قد مرّ ذكرُه في بيان أنواعِ الضعيف إلاّ "المتّصل" و"المسنَد"، فبيانُهما فيما يلي:

الحديث المتّصل: هو ما اتّصل إسنادُه، سواءٌ كان مرفوعاً إلى النّبيِ ﷺ، أو موقوفاً[1].

وبعبارةٍ أُخرى:

وما بسمعِ كلِّ راوٍ يَتّصلْ　　　إسنادُه للمصطفى فالمتّصلْ

مثاله: جميعُ الأمثِلةِ التي ذكرناها في بيان الصّحيحِ والحسن، تصلح أن تكونَ مثالاً للحديثِ المتّصلِ إلى سيّدِنا رسولِ الله ﷺ، وهاكَ غير ذلك من الأمثِلة:

عن مالكٍ عن نافع: أنّ ابنَ عُمر رضي الله عنهما كان يُحلّي بناتَه وجوارِيه الذهبَ، ثمّ لا يُخرِج من حليِّهنّ الزّكاةَ[2].

التطبيق: لم يسقطْ راوٍ من سَند الحديثِ المذكور، وكلُّ واحدٍ منهم سمِعه من شيخِه مباشرةً.

الحديث المُسنَد: هو الحديث الذي اتّصل سَندُه مرفوعاً إلى سيّدِنا رسولِ الله ﷺ[3].

---

(١) "المختصر" الباب الأوّل، الفصل الثالث، صـ٢١٠.

(٢) "الموطّأ" كتاب الزّكاة، باب: ما لا زكاةَ فيه من الحليّ والتبر والعنبر، ر: ٥٨٥، صـ١٤٩.

(٣) "المختصر" صـ٢٠٩، ٢١٠.

وبعبارةٍ أخرى: هو الحديث المتّصل المرفوع[١].

وبعبارةٍ غير ذلك:

والمسندُ المتّصلُ الإسنادِ مِنْ راوِيه حتّى المصطفى ولم يَبِنْ

مثاله: أخرج مسلم في "صحيحه": قال يحيى بن أيّوب حدّثنا ابن عُليّة قال: وأخبرنا سليمان التيمي: حدّثنا أنس بن مالكٍ قال: كان رسولُ الله ﷺ يقول: «اللّهم إنّي أعُوذُ بِكَ مِن العَجزِ، والكَسَلِ، والجُبنِ، والهَرَمِ، والبُخلِ، وأعُوذُ بِك من عذاب القبر، ومن فتنةِ المَحْيَا والمماتِ»[٢].

التطبيق: قد اتّصل السَّندُ في الحديث المذكور من أوّله -وهو الإمام مسلم- إلى منتهاه، وكان منتهاه سيّدُنا رسولِ الله ﷺ حيث أضِيفَ الكلامُ إليه[٣].

الحكم المشترك بين المتّصل والمسنَد: الحديث المتّصل والحديث المسنَد مشتركان بين الصّحيحِ والحَسنِ والضعيف، فكلُّ واحدٍ منهما وفق الشّروطِ المعلومةِ قد يكون صحيحاً، وقد يكون حَسناً، وقد يكون ضعيفاً، فحكمُه دائرٌ بين الصّحيحِ والحَسنِ والضعيف، كالمشهور والعزيز والغريب.

---

(١) "الإيضاح" أنواع المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف، الحديث المسند، صـ١١٦.

(٢) "صحيح مسلم" كتاب الذكر والدعاء، باب: التعوّذ من العجز والكسل، ر: ٦٨٧٣، صـ١١٧٦.

(٣) "الإيضاح" صـ١١٨.

التقسيم الخامس لخبر الواحد

خبر الواحد من حيث صِيغ الأداء على نوعَين: "المَعنْعَنْ" (والمؤنَّن) و"المسلسل".

الحديث المَعنْعَنْ (والمؤنَّن): المَعنْعَنْ هو الإسنادُ الذي يؤدِّيه الرّاويُ بلفظِ "عَن" من غيرِ بيانٍ للتحديثِ أو الإخبارِ أو السّماعِ، والمؤنَّنُ هو الذي يؤدِّيه الرّاويُ بلفظ "حدّثنا فلانٌ أنّ فلاناً قال"... إلخ مثل ذلك[١].

وبعبارةٍ أخرى:

مُعنْعَنٌ كعَن سعيدٍ عن كرُم ....

وأمثِلةُ هذا النّوع في كتب الحديث كثيرةٌ لا يحصى عددُها.

مثال المعنعن: عن أسامة بن زيد، عن عثمان بن عروة، عن عروة، عن عائشة ﵂ قالت: قال رسول الله ﷺ: «إنّ اللهَ وملائكتَه يصلُّون على مَيامن الصُّفوف»[٢].

حكمُهما: قال أحمد وجماعة: هو منقطعٌ حتّى يتبيّنَ اتصالُه[٣]، فحكمُهما كحكم المقطوع.

الحديث المسلسل: هو ما توارَد فيه الرُّواةُ كلُّهم واحداً بعد واحدٍ على صفةٍ واحدةٍ أو حالةٍ واحدةٍ للرُّواة أو للرِّواية، والتسلسُلُ من صفات الأسانيد، ولا علاقةَ

---

(١) "الإيضاح" من اللطائف الإسنادية، المَعنْعَن والمؤنَّن، صـ٢٥٧.

(٢) "سنن ابن ماجه" كتاب إقامة الصلاة...، باب فضل ميمنة الصف، ر: ١٠٠٥، صـ١٧٠.

(٣) "تدريب الراوي" النوع ١١: المعضل، صـ١٨٢.

له بالمتون[1].

وبعبارةٍ أخرى:

مسلسلٌ قُل ما على وصفٍ أتى مثلُ أمَا واللهِ أنبأني الفَتى

كذاك قد حدَّثنيه قائما أو بعدَ أن حدَّثني تبسّما

ثمّ الحديثُ المسلسل على ثلاثةِ أنواعٍ: "المسلسلُ بالفعل" و"المسلسلُ بالقول" و"المسلسلُ بالفعل والقول معاً".

مثال المسلسل: عن أبي هريرة ﷺ قال: شَبَّك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «خَلَقَ اللهُ الأرضَ يومَ السَّبت، والجبالَ يومَ الأحد، والشَّجرَ يومَ الاثنين، والمكروهَ يومَ الثلاثاء، والنّورَ يومَ الأربعاء، والدوابَّ يومَ الخميس، وآدمَ يومَ الجمعة»[2].

التطبيق: هذا الحديثُ مسلسلٌ بأحوالِ الرُّواةِ الفعليّةِ حيث شَبَّك كلُّ راوٍ يدَه بيدَي الذي يروي عنه[3].

---

(١) "الإيضاح" من اللطائف الإسنادية، الحديث المسلسل، صـ٢٥٩.

(٢) أخرجه مسلم في "الصّحيح" كتاب صفات المنافقين، باب ابتداء الخلق، ر: ٧٠٥٤، صـ١٢١٦، بطريق إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد، عن عبد الله بن رافع، مولى أمّ سلمة، عن أبي هريرة، قال: أخذ رسولُ الله ﷺ بيدِي فقال: «خَلَقَ اللهُ ﷻ التُّربةَ يومَ السبت، وخلَقَ فيها الجِبال يوم الأحد، وخلَقَ الشَّجرَ يوم الاثنين، وخلَقَ المكروهَ يوم الثلاثاء، وخلَقَ النُّورَ يوم الأربعاء، وبثَّ فيها الدوابَّ يوم الخميس، وخلَقَ آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخَلق، في آخر ساعةٍ من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى اللَّيل».

(٣) "الإيضاح" من اللطائف الإسنادية، الحديث المسلسل، صـ٢٦٠.

حكمُه: الحديثُ المسلسلُ حسب الشّروطِ المعلومة قد يكون صحيحاً، وقد يكون حَسناً، وقد يكون ضعيفاً، فحكمُه دائرٌ بين الصّحيحِ والحَسنِ والضعيف.

أشهَر المؤلَّفاتِ في الحديث المسلسل: "العذبُ السلسلُ في الحديث المسلسل" للحافظ الذَّهبي، و"الجواهرُ المفصَّلاتُ في الأحاديث المسلسلات" لابن الطَّيلسان، و"جيادُ المسلسلات" و"المسلسلاتُ الكُبرى" للسُّيوطي، و"المناهِلُ السلسلةُ في الأحاديث المسلسلة" لمحمد عبد الباقي الأيوبي، و"الفضلُ المبين في المسلسل من حديث النّبي الأمين" للشّاهْ ولي الله الدَّهلوي.

الأنواع المشتركة بين الصّحيحِ والحَسنِ والضعيفِ

الأنواع التالية للحديث النّبوي الشّريف مشتركةٌ بين الصّحيحِ والحَسنِ والضعيفِ، وهي: "المتّصل" و"المرفوع" و"المُسنَد" و"الموقوف" و"المقطوع"، فكلُّ واحدٍ منها حسب الشّروطِ المعلومةِ قد يكون صحيحاً، وقد يكون حَسناً، وقد يكون ضعيفاً، فحكمُه دائرٌ بين الصّحيحِ والحَسنِ والضعيفِ.

وهناك نسبةٌ بين الأنواع المذكورة، فبَين المتّصلِ والمُسنَدِ نسبةُ عمومٍ وخصوصٍ مطلق؛ فإنّ كلَّ مُسنَدٍ متّصلٌ دون عكس.

وكذلك بين المرفوعِ والمسندِ نسبةُ عمومٍ وخصوصٍ مطلق؛ فكلُّ مسنَدٍ مرفوعٌ ولا عكس.

وهكذا بين المتّصلِ والمرفوعِ عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ؛ فبعضُ المتّصلِ مرفوعٌ، وبعضُ المرفوعِ متّصلٌ[1].

---

(١) "الإيضاح" الأنواع المشتركة...، صـ١١٩، صـ١٢٧.

بيان الصِّيغ التي يؤدِّي بها الرّاويُ الحديثَ

الصِّيغُ التي يؤدِّي بها الرّاويُ الحديثَ الشّريفَ، لها مراتبُ عديدةٌ معروفةٌ عند المحدِّثين الكِرام، وهي حسب الترتيب التالي:

الأُولى: "سمعتُ" و"حدّثني".

والثانية: "أخبرَني"، و"قرأتُ عليه".

والثالثة: "قُرئ عليه وأنا أسمَع".

والرابعة: "أنبأَني".

والخامسة: "ناوَلَني".

والسادسة: "شافَهَني"، أي: بالإجازة.

والسابعة: "كَتَب إليّ"، أي: بالإجازة.

والثامنة: "عن" ونحوها من الصِّيَغ المحتملةِ للسَّماعِ والإجازةِ ولعدمِ السَّماع أيضاً، وهذا مثل: "قال"، و"ذكر"، و"روى"(١).

---

(١) "نزهة النظر" صِيغ الأداء ومراتبها، صـ١٢٣، ١٢٤.

المبحث الثاني

في كتب الحديث الشّريف

كُتب الحديث النَّبوي الشّريف من حيث الاعتباراتِ المختلفةِ تنقسم إلى قسمَين:

القسم الأوّل:

كُتبُ الحديث النّبوي الشّريف من حيث وضعِها وتأليفِها وترتيبِها للمسائل تتنوّع بخمسةَ عشرَ نوعاً: "الصّحيح" و"الجامع" و"السُّنن" و"المُسنَد" و"المعجَم" و"الجزء" و"المفرَد" و"الغريب" و"المستدرَك" و"المستخرَج" و"الرِّسالة" و"الأربعين" و"الأمالي" و"الأطراف" و"المراسيل".

الصّحيح: ما التُزِمَ فيه بجمع الأحاديث الصّحيحة، كـ"الموطّأ" للإمام مالك، و"صحيح البخاري" و"صحيح مسلم".

الجامع: هو الذي تُجمَع فيه الأحاديثُ تحت العناوين الثمانية التالية:

التفسير، والعقائد، والآداب، والأحكام، والمناقب، والسِّيَر، والفِتَن، وأشراطُ السّاعة، كـ"الجامع الصّحيح" للبخاري، و"جامع الترمذي".

السُّنن: ما تُجمَع فيه أحاديثُ الأحكام حسب ترتيب الأبواب الفقهيّة، كـ"سُنن أبي داود" و"سُنن النَّسائي" و"سُنن ابن ماجه".

المسنَد: هو الذي تُجمَع فيه الأحاديثُ بترتيبِ مراتبِ الصّحابة، أو بترتيب تقدُّمِهم وتأخُّرِهم في الإسلام، أو بالترتيب الهجائي لأسمائهم -رضوان الله تعالى عليهم أجمعين-، كـ"مُسنَد الإمام أحمد بن حنبل"، و"مسند الدّارمي".

المعجَم: هو ما تُجمَع فيه الأحاديثُ على الترتيب الهجائي لأسماء المشايخ، كـ"المعجَم الكبير" للطبراني.

الجزء: ما تُجمَع فيه الأحاديثُ المتعلّقةُ بمسألةٍ من المسائلِ، كـ"جزء القراءة خَلفَ الإمام"، و"جزء رفع اليدَين في الصّلاة" للبخاري، و"جزء القراءة" للبَيهقي.

المفرَد: ما تُجمَع فيه مروياتُ شيخٍ من المشايخ، كـ"مُسنَد البَزّار"، و"المُعجَم الأوسَط" للطبراني، و"كتاب الأفراد" للدارقطني.

الغريب: ما تُجمَع فيه مفرداتُ التلميذ التي رواها من شيخِه، كـ"الفائق في غريب الحديث" للزَّمخشري، و"النهاية في غريب الحديث والأثر" لابن الأثير الجزري.

المستدرَك: ما أخرَجَ فيه المصنِّفُ الأحاديثَ التي تركها الآخَرون، موافِقاً لشُروطِهم في أخذِ الرّواية، كـ"المستدرَك على الصّحيحَين" للحاكم.

المستخرَج: ما أخرَجَ فيه المصنِّفُ أحاديثَ البخاري أو مسلمٍ بأسانيدِه من غير طريق البخاري ومسلمٍ، فيجتمع إسنادُ المصنِّف مع إسنادِ البخاري أو مسلمٍ في شيخِه أو مَن فوقه، كـ"المستخرَج على صحيح البخاري" لأبي بكر الإسماعيلي، ولأبي بكر البرقاني، ولأبي نُعَيم الأصبهاني، وكـ"المستخرَج على صحيح مسلم" لأبي عوانة، ولأبي نُعَيم أيضاً.

الرِّسالة: ما تُجمَع فيه الأحاديثُ المتعلّقةُ بعنوانٍ من عناوين الجامع، كـ"كتاب الزُّهد والآداب" للإمام أحمد بن حنبل، و"كتاب التفسير" لابن جرير.

الأربعين: هو ما يُجمَع فيه أربعون حديثاً، كـ"الأربعين" للإمام النَّوَوي.

الأمالي: هو الذي تُجمَع فيه الأحاديثُ أو فوائدُها التي أملأها شيخٌ من المشايخ، كـ"أمالي الإمام محمد".

الأطراف: ما يُذكَر فيه جزءُ الحديثِ الذي يدلّ على بقيّتِه، ثمّ يُذكَر جميعُ أسانيدِه أو بعضُها، كـ"أطراف الكتبِ الخمسة" لأبي العبّاس، و"أطراف للمزّي".

المراسيل: ما تجمَع فيه الأحاديثُ المرسَلة، كـ"كتاب المراسيل" لأبي داود(١).

القسم الثاني

اعلم أنّ كُتبَ الحديث الشّريف باعتبار الصّحةِ والشُهرةِ على خمسِ طبقاتٍ:

الطبقة الأُولى: هي الكتبُ التي التزم مصنّفُوها بالصّحةِ على وجهِ الخصوص، وهي: "موطّأ الإمام مالك" و"صحيح البخاري" و"صحيح مسلمٍ" و"صحيح ابن حِبّان" و"المستدرَك" للحاكم، و"المختارة" للضياء المَقدَسي، و"صحيح ابن خزَيمة" و"صحيح أبي عوانة"، و"صحيح ابن السّكن"، و"المنتقى" لابن الجارود.

الطبقة الثانية: كتبُ هذه الطبقةِ لم تبلغ مبلغَ كتبِ الطبقة الأُولى في الصّحة والشُهرة، ولكنّ أحاديثَها لا تنزل عن كونها صالحةً للأخذ، ومصنّفُوها معروفون

---

(١) جميع الفوائد التي ذكرتُ تحت القسم الأوّل هي مستفادةٌ من الكتب التالية: "فتح المغيث" المستخرجات، صـ٣٣. و"العجالة النافعة" أنواع كتبهم في علم الحديث، صـ٤٣-٥٢. و"مقالات الكاظمي" بعض أقسام كتب الحديث، ١/ ٢٤٤- ٢٤٧. و"نزهة القاري شرح صحيح البخاري" المقدّمة، أقسام الكتب، ١/ ٤٧. و"تذكرة المحدِّثين" صـ٣٦، ٣٧.

بالوُثوقِ والعدالةِ والحفظِ والتبحُّرِ في فنّ الحديث النّبوي الشّريف، وهي: "مسند الإمام أحمد" و"جامع الترمذي" و"سنن أبي داود" و"سنن النَّسائي".

الطبقة الثالثة: هي المسانيدُ والجوامعُ والمصنَّفاتُ التي صُنِّفَتْ قبل الإمام البخاري والإمام مسلم، وفي زمنِهما وبعدِهما، وهي جمعتْ بين الصّحيحِ والحَسنِ والضعيف، وكان هدفُ مؤلِّفيها جمعَ ما وجدُوه من الرّوايات، وليس هدفُهم التلخيصَ والتهذيبَ والتقريبَ من العمل، فهي لم تشتهر في العلماء كاشتهار الطبقة الأُولى والثانية، وهي: "سنن ابن ماجه" و"مُسنَد أبي يعلى" و"مصنَّف عبد الرزّاق" و"مصنَّف ابن أبي شَيبة" و"مُسنَد سعيد بن منصور" و"مُسنَد البَزّار" و"المسنَد" لابن جَرِير، و"تهذيب الآثار" له، و"تفسير القرآن" له، و"التاريخ" له، و"تفسير ابن مَردوِيه" و"مُسنَد أبي حُمَيد" و"مُسنَد الطيالسي" و"سنن الدارقطني" و"غرائب الدارقطني" و"المعاجِم الثلاثة" للطبراني، ومؤلَّفات الطحاوي، و"حلية الأولياء" للأصبهاني، و"سنن البَيهقي" و"شعب الإيمان" له.

الطبقة الرّابعة: هي الكتبُ التي قصد مصنِّفُوها جمعَ ما لم يُوجدْ في الطبقتَين الأُوليَين، فكثيرٌ ما فيها رَطبٌ ويابسٌ بجميعِ أنواعِهما، ويقال لها: مادّةُ كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي، وهي: "كتاب المجروحِين" لابن حِبّان، و"الكامل" لابن عَدي، و"مسنَد الخوارزمي"، ومؤلَّفاتُ أبي نُعَيم الأصبهاني، ومؤلَّفاتُ الخطيب البغدادي، ومؤلَّفاتُ الدَّيلمي، ومؤلَّفاتُ الجوزقاني، ومؤلَّفاتُ ابن عساكر.

الطبقة الخامسة: هي الكتبُ التي تُعرَف بها الأحاديثُ الموضوعة، مثل كتاب "الموضوعات من الأحاديث المرفوعات" (الأباطيل) للجوزقاني، و"الموضوعات"

لابن الجوزي، و"الموضوعات الصُّغرى" و"الموضوعاتُ الكُبرى" للقاري، و"اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" و"ذَيل اللآلئ" للسُّيوطي، و"التعقّبات على الموضوعات" (النُكت البديعات) للسُّيوطي، و"تنزيه الشّريعة المرفوعة عن الأحاديث الشَّنيعة الموضوعة" لابن عرّاق الكَناني، و"تذكرة الموضوعات" لطاهر الفَتني(١).

---

(١) "حجّة الله البالغة" المبحث ٧: مبحث استنباط الرائع من حديث النّبي ﷺ، باب: طبقات كتب الحديث، الجزء الأوّل، صـ٣٠٤-٣٠٩. ورسالة: "ما يجب حفظه للناظر" صـ٧٩-٨١.

المبحث الثالث

في بيان الجَرح والتعديل

الجَرح: الجَرح في الاصطلاحِ يعبَّر ببيان المحدِّثين على وصفِ راوي الحديث بما يدلّ على كونِه غيرَ معتمَدٍ في الرّواية، كقولهم: "فلانٌ فيه جهالة" أو "فلانٌ سَيِّئُ الحفظ" وغير ذلك من الكلمات المعروفة التي سنذكرها إن شاء الله تعالى.

التعديل: يعبَّر التعديلُ في اصطلاح المحدِّثين ببيانهم وصفَ راوي الحديث بما يدلّ على كونِه معتمَداً في الرّواية، كقولهم: "فلانٌ ثقةٌ" أو "فلانٌ حافظٌ" وغير ذلك من الكلمات المعروفة عند أهل الفنّ.

ثمّ أجمع جماهيرُ العلماء من المحدِّثين والفقهاءِ والأصوليين على أنّ وجودَ العدالةِ والضبطِ شرطانِ أساسيانِ في الرّاوي الذي يُحتجُّ بروايتِه.

العدالة: هي مَلَكةٌ تَحمِلُ صاحبَها على ملازَمةِ التّقوى والمروءة.

العدل: هو المسلِم البالغ العاقل السّالم من أسباب الفِسقِ وخوارمِ المروءة(١).

الضبط: هو إتقان ما يروِيه الرّاويُ بأن يكونَ متيقِّظاً غيرَ مغفَّلٍ، حافظاً إن حدَّث من حفظِه، ضابطاً لكتابِه إن حدَّث منه، عالماً بما يُحيل المعاني إن حدَّث بالمعنى، غيرَ مخالِفٍ للثِّقات، ولا سَيِّئَ الحفظ، ولا فاحشَ الغلط، ولا كثيرَ الأوهام(٢).

---

(١) "الإيضاح" أهلية التحمّل والأداء وطرقهما، معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد (علم الجرح والتعديل) صـ٢٨٧.

(٢) "الإيضاح" صـ٢٨٨. و"التيسير" الباب ٢: صفة من تقبل روايته، وما يتعلّق بذلك من الجرح والتعديل، المبحث ١ في الرّاوي وشروط قبوله، صـ١٤٥.

ثمّ الضبط على نوعَين: "ضبط الصَّدر" و"ضبط الكتابة".

ضبط الصَّدر: يراد به أن يحفظَ الرّاويُ ما سمِعه وحفِظه في صَدرِه من وقت التحمُّل إلى وقتِ الأداء، بحيث يتمكّن من استحضارِه متى شاء.

ضبط الكتابة: بأن يصونَ كتابَه الذي دوّن فيه ما تحمّله من الحديث من وقتِ تحمُّلِه إلى وقتِ أدائِه، بحيث يأمَن عليه من التغييرِ والتبديلِ والزّيادةِ والنقص[1].

معرفة عدالة الرّاوي: عدالةُ الرّاوي تُعرَف بأحدِ الشّيئَين: "الشُّهرةُ والاستفاضة" و"تعديلُ أئمّةِ الجَرح والتعديل".

الشهرة والاستفاضة: مَن اشتهرتْ عدالتُه بين العلماء، وشاعَ الثناءُ عليه كفى، ولا يحتاج إلى البحثِ عن عدالتِه، أو إلى أقوال أهل الجَرح والتعديل، وذلك مثل الأئمّة المشهورِين كأئمّة المذاهبِ الأربعةِ المتبوعة، وأبي يوسف، ومحمد بن حَسَن الشَّيباني، وابن عُيَينة، والثّوري، والزُّهري، والأوزاعي، واللَّيث بن سعد، وشُعبةَ بن الحَجّاج، وابن المبارك، ووكيع بن الجرّاح، والبخاري، ويحيى بن مَعين، وعلي بن المدِيني، وإسحاق بن راهوَيه، والطحاوي، وغيرهم من الأئمّة الكِبار[2].

---

(١) "الإيضاح" أهلية التحمّل والأداء وطرقها، معرفة صفة مَن تقبل روايتُه ومَن ترد (علم الجرح والتعديل) صـ٢٨٨.

(٢) المرجع السابق، صـ٢٨٩، ٢٩٠.

تعديل أئمّة الجَرح والتعديل: قد تَحصل معرفةُ العدالةِ بتنصيص إمامٍ من الأئمّة المعدِّلين على عدالةِ الرّاوي(١).

معرفة الضبط: يعرف ضبطُ الرّاوي بموافقتِه لمرويات الثّقات المتقِنِين الضابطِين في الرّواية، فإن وافقهم غالباً فهو ضابطٌ، ولا تضرّ مخالَفتُه النادرةُ لهم، فإن كثرتْ مخالَفتُه وندرتْ موافَقتُه اختلّ ضبطُه، فلم يُحتَجّ بروايتِه(٢).

قواعد في الجَرح والتعديل

علم الجَرح والتعديل يحتوي على مجموعةٍ من القواعد، من أهمّها:

القاعدة الأُولى: الإجمالُ في التعديل، والتفسيرُ في الجَرح:

يُقبل التعديلُ بغير ذكرِ سببِه؛ لأنّ مُوجِباتِ التعديل كثيرةٌ فيصعب حصرُها، أمّا الجَرحُ فلا يُقبل بدون ذكرِ سببِه؛ إذ لا يصعب ذكرُها؛ ولأنّ الأئمّةَ مختلفون في أسباب الجَرح، فقد يجرح أحدُهم بما ليس بجارحٍ عند غيرِه(٣).

أمّا عدمُ قبولِنا الجرحَ بدون التفسير، إنّما هو في جَرح مَن ثبتتْ عدالتُه، أو فيمَن لم يُعرَف حالُه، أمّا مَن ثبت أنّه مجروحٌ فيُقبَل عندئذٍ قولُ مَن أطلَقَ جرحَه؛

---

(١) "التيسير" الباب ٢: صفة مَن تقبل روايته...، المبحث ١: في الرّاوي وشروط قبوله، صـ١٤٥.

(٢) "الإيضاح" أهلية التحمّل والأداء وطرقهما، معرفة صفة مَن تقبل روايته ومن ترد (علم الجرح والتعديل) صـ٢٩٠.

(٣) المرجع السابق، صـ٢٩٠، ٢٩١.

لجريانِه على الأصل المقرَّر، ولا نُطالِبه بالتفسير؛ إذ لا حاجةَ إلى ذلك في هذه الحالة[١].

القاعدة الثانية: تعارُض الجَرحِ والتعديلِ:

إذا اجتمع في راوٍ جَرحٌ وتعديلٌ بحيث جَرَحَه إمامٌ أو أكثر من أهل الفنّ، وعدَّله إمامٌ أو أكثر، فالمعتمَدُ أنّ الجَرحَ مقدَّمٌ على التعديل، بغضِّ النظرِ عن عدد المعدِّلين أو الجارحِين، وإنّما يقدَّم الجَرحُ على التعديل إذا كان مفسَّراً، ولم يكن الجارحُ معروفاً بتعنّتِه وتعصُّبِه، وبحيث ألاّ ينفيَ المعدِّلُ السببَ المجرِّح الذي ذكره الجارحُ، وإلاّ فيقدَّم التعديلُ على الجَرح[٢].

القاعدة الثالثة: شروطُ الجارح والمعدِّل:

لا يُقبل الجَرحُ إلاّ ممن توفّرتْ فيه العدالةُ واليَقظةُ والمعرفةُ التامّةُ بأسباب الجَرحِ والعدالةِ والضبطِ من حُسنِ تطبيقِ ذلك على الرُّواة، وسَبرٍ لأحوالِ الرُّواة والمرويات. وقد قرّرُوا أنّه لا يُقبَل الجَرحُ ممّن أفرَطَ في التجريح، أو أفرَطَ في التعديل فعدَّل بمجرّد ما يتبادر ظاهراً من غير اختبار.

ومن شروط المعدِّل -زيادةً على ما تقدّم- التّقوى والورعُ والبُعدُ عن التعصُّب والهوى، ومن أشهَر المتكلّمين في هذا الفنّ ممن اتّصفوا بالأوصاف التي مضى ذكرُها: الإمام مالك بن أنس، والإمام الأوزاعي، وسفيان الثَّوري، وسفيان بن عُيَينة، ووكيع بن الجرَّاح، وعبد الرّحمن بن مَهدي، وأحمد بن حنبل، وأصحاب

(١) "قاعدة في الجرح والتعديل" صـ٥٨.

(٢) "الإيضاح" أهلية التحمّل والأداء وطرقها، معرفة صفة مَن تقبل روايته ومَن ترد (علم الجرح والتعديل) صـ٢٩١، ٢٩٢.

الكتب السّتّة، وغيرهم، وللإمام شمس الدّين السَّخاوي رسالة بعنوان: "المتكلّمون في الرِّجال" مطبوعة[١].

التعديل المُبهَم: المرادُ بالتعديل المبهَم قولُ الرّاوي في روايتِه: "حدَّثني الثقةُ" دون أن يسمّيَه، فمختارُ الأئمّةِ الحنفيةِ قبولُه إن كان المعدِّلُ ثقةً[٢]، والذي عليه غيرُهم من العلماء أنّ هذا التعديلَ لا يكفي لقبول الرّواية؛ وذلك لأنّه قد يكون ثقةً عنده، ويكون غيرُه قد اطّلع على جَرحٍ فيه، فلا بدّ من تسميتِه؛ حتّى يُعرَفَ، أمّا إن كان قائلُ ذلك أحدَ الأئمّة المجتهِدين المتبوعِين كالإمام الأعظم أبي حنيفة، والإمام مالك، والإمام الشّافعي، كفى في حقّ موافِقِه في المذهب[٣].

مَراتب التعديل:

(١) أرفعُها الوصفُ بما دلّ على المبالَغة، أو عُبِّر عنه باسم التفضيل: كـ"أوثَق النّاسِ" و"أضبَط النّاسِ" و"إليه المنتهى في التثبُّت" و"لا أعرفُ له نظيراً في الدّنيا" و"مَن أُكِّد مدحُه".

(٢) ثمّ ما يليه، كقولهم: "فلانٌ لا يُسأل عنه".

(٣) ما تأكّد بصفةٍ دالّةٍ على التوثيق: كـ"ثقة ثقة" و"ثبت ثبت" و"ثقة مأمون" و"ثبتٌ حُجّة" و"ثقةٌ ثبتٌ" و"ثقةٌ حافظ".

---

(١) المرجع السابق، صـ٢٩٢، ٢٩٣.

(٢) "قفوُ الأثر" الحديث المردود لطعن في الرّاوي، صـ٨٥.

(٣) "الإيضاح" أهلية التحمّل والأداء وطرقهما، معرفة صفة مَن تقبل روايته ومَن ترد (علم الجرح والتعديل) صـ٢٩٤.

(٤) ما انفرد بصيغةٍ دالّةٍ على التوثيق: كـ"ثقة" و"ثبتٌ" و"كأنّه مصحَفٌ" و"عدلٌ" و"حجّةٌ" و"إمامٌ" و"ضابطٌ" و"حافظٌ" والحجّة أقوى من الثقة.

(٥) قولهم: "ليس به بأس" و"لا بأسَ به" و"صَدوق" و"مأمون" و"خيار الخَلق".

(٦) ما أشعر بالقُرب من التجريح، وهو أدنى مراتبِ التعديل كقولهم: "ليس ببعيدٍ من الصّواب" و"شيخٌ" و"يروى حديثُه" و"يعتبر به" و"شيخٌ وَسَطٌ" و"روى عنه النّاس" و"صالحُ الحديث" و"يُكتَب حديثُه" و"مُقارِبُ الحديث" و"صوَيلح" و"صدوقٌ إن شاء الله" و"أرجو ألاّ بأسَ به"[1].

مَراتب الجَرح:

(١) ما يدلّ على المبالَغة، كقولهم: "أكذَبُ النّاس" و"إليه المنتهى في الكذِب" و"وهو ركنُ الكذِب" و"منبعُ الكذِب" و"معدنُ الكذِب".

(٢) ما هو دون ذلك، كقولهم: "دَجّال" و"كذّاب" و"وَضّاع" و"يضع" و"يكذب".

(٣) ما يليها، كقولهم: "فلانٌ يسرق الحديثَ" و"متّهَمٌ بالكذِب" و"متّهَمٌ بالوضع" و"ساقط" و"متروك" و"هالِك" و"ذاهب الحديث" و"تركوه" و"لا يعتبر به".

---

(١) المرجع السابق، صـ٢٩٦. و"التيسير" الباب ٢: صفة مَن تقبل روايته ومايتعلّق...إلخ، المبحث ٣: مراتب الجرح والتعديل، صـ١٥١.

(٤) ما يليها، كقولهم: "فلانٌ رُدّ حديثُه" و"مردودُ الحديث" و"ضعيفٌ جدّاً" و"واهٍ بمرة" و"طرحُوه" و"مطروحُ الحديث" و"لا يُكتَب حديثُه" و"ليس بشيءٍ" و"لا شيءَ".

(٥) ما دونها، وهي: "فلانٌ لا يحتَجّ به" و"ضعّفوه" و"مضطرِبُ الحديث" و"له مناكير" و"ضعيف" و"منكَرُ الحديث".

(٦) ما يليها، وهي أسهَلُها، كقولهم: "فيه مقال" و"ضعِّف" و"ليس بذلك" و"ليس بالقوي" و"فيه شيء" و"غيرُه أوثَق منه" و"سَيّئُ الحفظ" و"فيه لين" و"تكلّموا فيه" و"سكتُوا عنه" و"فيه نظر" و"ليس بالحافظ" و"فيه جهالة"[1].

مؤلَّفاتٌ في الجَرح والتعديل:

"التاريخ الكبير" للبخاري، و"الكمال في أسماء الرِّجال" لعبد الغني المَقدَسي و"الضعفاء الكبير" للعُقَيلي، و"الكامل في الضعفاء" لابن عدي، و"الثِّقات" لابن حِبّان، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرّازي، و"ميزان الاعتدال" للحافظ الذَّهبي، و"لسان الميزان" للحافظ ابن حجر العَسقلاني، و"الرَّفع والتكميل في الجرح والتعديل" لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللَّكنَوي.

(١) المرجع السابق، صـ٢٩٦، ٢٩٧. و"التيسير" المبحث ٣: مراتب الجرح والتعديل، صـ١٥٢.

المَنْظُومَةُ البَيْقُونِيَّة

للعلاّمة طه بن محمد البَيقُوني (ت١٠٨٠هـ)

أبدَأُ بالحمدِ مُصلّياً على محمدٍ خيرِ نَبيٍّ أُرسِلا
وذِي مِن أقسامِ الحديثِ عِدَّه وكلُّ واحدٍ أتى وحَدَّه
أوّلُها الصَّحيحُ وهو ما اتّصلْ إسنادُه ولم يَشُذَّ أو يُعَل
يَروِيه عدلٌ ضابطٌ عن مِثلِهِ مُعتمَدٌ فِي ضَبطِهِ ونقلِهِ
والحَسنُ المعروفُ طُرُقاً وغَدَتْ رِجالُه لا كالصَّحيحِ اشْتهرتْ
وكلُّ ما عن رتبةِ الحُسنِ قَصُرْ فهو الضَّعيفُ وهو أقسامٌ كُثُرْ
وما أُضِيفَ للنَّبيِّ المرفوعْ وما لتابعٍ هو المقطوعْ
والمُسنَدُ المتّصلُ الإسنادِ مِنْ راوِيه حتّى المصطفى ولم يَبِنْ
وما بسمعِ كلِّ راوٍ يتّصلْ إسنادُه للمصطفى فالمتّصلْ
مسلسلٌ قُلْ ما على وصفٍ أتى مِثلُ أمَا واللهِ أنبَأَنِي الفَتى
كذاكَ قَد حدّثَنِيهِ قائماً أو بعد أنْ حدَّثَني تبسّما
عزيزُ مروِي اثْنَينِ أو ثلاثهْ مشهورُ مروِي فوقَ ما ثَلاثهْ
مُعَنْعَنٌ كعَنْ سعيدٍ عنْ كرَمْ ومُبهَمٌ ما فيه راوٍ لم يُسَمْ
وكلُّ ما قلّتْ رِجالُه عَلا وضِدُّهُ ذاكَ الذي قَد نَزَلا
وما أَضَفتَه إلى الأصحابِ مِنْ قولٍ وفعلٍ فهو موقوفٌ زُكِنْ

ومرسَلٌ منه الصَّحابِيُ سقَطْ وقُلْ غريبٌ ما روَى راوٍ فقطْ
وكلُّ ما لم يتّصلْ بحالِ إسنادُه مُنقطِعُ الأَوصالِ
والمعضَلُ السّاقطُ منه اثنانِ وما أتى مُدَلَّساً نوعانِ
الأوّلُ: الإسقاطُ للشَّيخِ وأنْ يَنقُلَ عمّن فوقَه بـ"عَنْ" و"أن"
والثانِ: لا يُسقِطُه لكنْ يَصِفْ أوصافَه بما به لا يَنعرِفْ
وما يُخالِفْ ثقةٌ به المَلا فالشَّاذُ والمقلوبُ قسمانِ تَلا
إبدالُ راوٍ ما بِراوٍ قِسمُ وقلبُ إسنادٍ لمتْنٍ قِسمُ
والفردُ ما قَيَّدتَه بثقةِ أو جمعٍ أو قصرٍ على روايةِ
وما بعِلّةٍ غُموضٍ أو خَفا معلَّلٌ عندَهُمُ قَد عُرِفا
وذُو اختِلافِ سَندٍ أو مَتْنِ مُضطرِبٌ عند أُهَيلِ الفنِّ
والمُدرَجاتُ في الحديث ما أتتْ مِن بعضِ ألفاظِ الرُّواةِ اتّصلتْ
وَمَا رَوَى كلُّ قرينٍ عن أخِهْ مُدَبَّجٌ فاعْرفْهُ حقّاً وانْتخِهْ
متَفِقٌ لفظاً وخطّاً متَفِقْ وَضِدُّه فيما ذَكرْنَا الْمفترِقْ
مُؤتلِفٌ متّفِقُ الخطِّ فقطْ وضِدُّه مختلِفٌ فاخْشَ الغَلَطْ
والمنكَرُ الفَردُ به راوٍ غَدَا تعديلُه لا يَحمِلُ التفرُّدَا
متروكُهُ ما واحدٌ به انْفَرَدْ وأجمعُوا لضَعفِه فهو كرَدْ
والكذِبُ المختلِقُ المصنوعُ على النَّبي فذلك الموضوعُ
وقد أتتْ كالجوهر المكنونِ سَمَّيتُها منظومةَ البَيقُونِي

فوقَ الثلاثينَ بأربَعٍ أتتْ أبياتُها تمّتْ بخيرٍ خُتمتْ

صلّوا عليه وسلّموا تسليما وآله وصحبِه تكريما

صلّى عليك اللهُ يا مولانا وآلك وصحبك رَجانا[1]

(١) هذان البيتان الأخيران زيادةٌ من الفقير محمد أسلم رضا الشّيواني.

بسم الله الرحمن الرحيم

تنبيه وبيان

"مقدّمة الجامع الرّضوي" طبعتْ في أوائل المجلّد الثاني من "الجامع الرّضوي" المطبوع من "المكتبة القاسمية البركاتية" بحيدرآباد، السّند، الباكستان، عام ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، فخدمناها من جديد، وعملنا فيها بما يلي:

١- ضبط نصّ "مقدّمة الجامع الرّضوي" فقط على نحوٍ ليسهلَ قراءتُه على طلبة العلم، ويجنّبه الزّلل في فهم المراد، كما ضبطنا الأحاديثَ النبويّة ليسهلَ قراءتُها على الوجه الصّحيح دون لحنٍ فيها.

٢- تخريج النّصوص لا سيّما الأحاديث النّبوية الشّريفة من مصادرها الأصليّة.

٣- مقابلة النصّ على نسخة "المكتبة القاسمية البركاتية" بحيدر آباد، السّند باكستان.

٤- وكلّ ما أضفناه إلى النصّ الأصلي فهو في مثل هذَين القوسَين [ ].

٥- ترجمة المؤلّف بالاختصار؛ ليقفَ القارئ على كثيرٍ من جهوده في تحصيل العلم وخدمة الدّين.

٦- وكما نلفت الأنظار إلى أنّنا قُمنا بصنع فهارس علميةٍ لهذه المقدّمة، وجعلناها في نهايتها، تسهيلاً لوصول القارئ إلى مراده، وترتيب الفهارس بما يلي:

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النّبوية والآثار الشّريفة
- فهرس الأعلام المترجمة
- فهرس الكتب المترجمة
- فهرس المحتويات
- فهرس المصادر

وما توفيقنا إلاّ بالله، ولا توكّلنا إلاّ على الله، وصلّى الله تعالى على سيّدنا ومولانا الحبيب الأعظم محمّد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه.

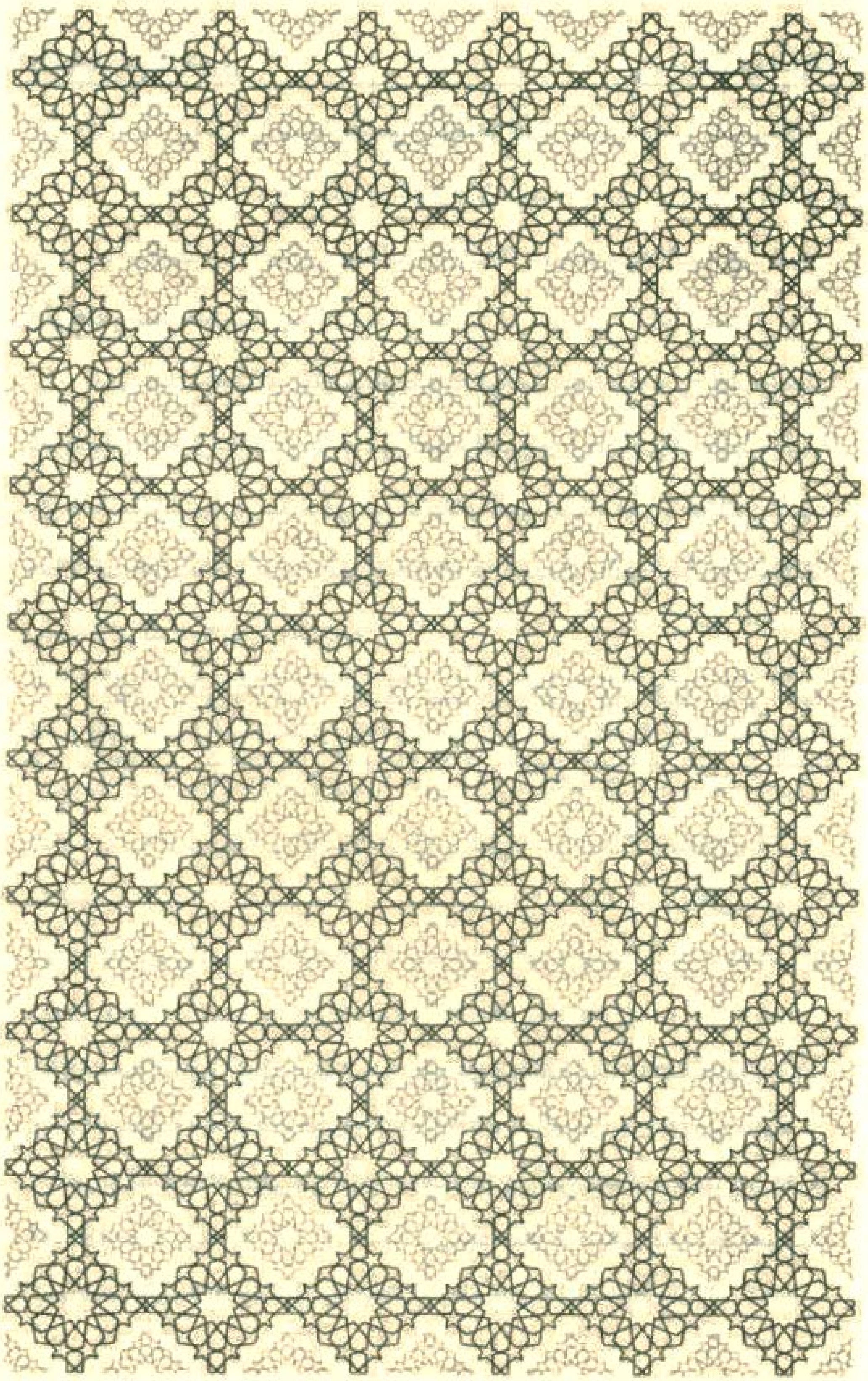
خوَيدم العلم الشّريف

محمد أسلم رضا الشّيواني الميَمني

١٠ شوّال المكرّم ١٤٣٥هـ

بسم الله الرحمن الرحیم

مُقدِمَةُ الجَامِع الرَّضَوي



ترجمة موجِزة للمؤلِّف

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرَف الأنبياءِ والمرسَلِين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

هو ملِكُ العلماء، الفاضِلُ البِهاري، العلّامةُ المحدِّث المفتي الشّيخ محمد ظفر الدّين القادري الرّضوي، وهو من العلَماء المعروفين في أكناف شبه القارّة الهندية والباكستانية والبنجلاديشيّة، وهو من الأعلام الذين استفاد القومُ كثيراً من كتبِهم وخدماتِهم الدينيّة، كثيرُ التصانيف في العلوم من الحديث والفقه والأصول والمنطق والهيئة والتوقيت والتقويم والزائجة.

يكنّى بـ"أبي البَركات" واسمُه محمد ظفر الدِّين ابن الملِك المنشي محمد عبد الرزّاق[1] بن كرامتْ علي[2]، وجدُّه الأعلى الشيخ السيّد إبراهيم ابن السيّد

(١) الملِك عبد الرزاق الأشرفي -عليه الرحمة- بايَع على يد حضرة الشاه چاند البيتهوي ابن الشاه غلام رسول -عليه الرحمة- الطريقة الأشرفيّة، كان يعلم الفارسيّة جيّداً، ودرس شيئاً مّا من العربية أيضاً، وكان يعيش من عمل الزراعة، لذا خلّى عن اشتغالٍ بوظيفة، لقي اللهَ في ١٣١٢هـ. ("ملِك العلماء"، صـ٢٩، ٣٠ ملتقطاً بتعريب).

(٢) كرامتْ علي ابن الملك أحمد ابن الملك غلام قادِر، ذكره في "مِلك العلماء" صـ٣٠.

أبي بكر الغَزنَوي المعروف بـ"مدار المُلك"[١] يصل نَسبُه الشّريفُ إلى سيّدِنا الشّيخ عبد القادر الجيلاني[٢] بسبع وسائط، رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

وُلد ١٤ محرّم الحرام ١٣٠٣هـ بموضع "رَسولْفَور مَيجْرا"، مدينة "بَتْنَه" (عظيم آباد) من أحدِ أقاليم الهند "البِهار"، وأخذ العلومَ من المنقول والمعقول عن جهابذة العصر من الفقهاء والمحدِّثين والأصوليين واللُّغويين، أشهرُهم إمامُ أهل السنّة والجماعة شيخُ الإسلام الإمام أحمد رضا[٣]، والعلّامةُ

---

(١) الشيخ السيّد إبراهيم ابن السيّد أبي بكر الغَزنَوي المعروف بـ"مدار المُلك"، ذكره في "ملِك العلماء"، صـ٣١.

(٢) عبد القادر بن أبي صالح موسى جَنكي دُوسْتْ ابن أبي عبد الله بن يحيى الزاهدي بن محمد بن داود محيي الدّين أبو محمد الجيلي، أعني الكيلاني البغدادي العارف بالله الصُّوفي الحنبلي، وُلد سنة ٤٩١ وتوفّي سنة ٥٦١هـ. من تصانيفه: "رسالة الغوثية" و"الغُنية" في التصوّف، و"فتوح الغيب" و"الفيوضات الربانيّة في الأوراد القادريّة" و"الكبريت الأحمر في الصّلاة على النّبي ﷺ" وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٥/ ٤٨٠ ملتقطاً).

(٣) اسمه محمد، واسمه التاريخي المختار، وسمّاه جدُّه أحمد رضا، وأبوه الشيخ نقي علي خان الحنفي، وجدّه الشيخ رضا علي خان الحنفي، فقد ابتدأ في دراستِه على يد مرزا غلام قادر البريلوي الحنفي، وبعد قراءته الكتب الابتدائية قرأ على والده الشيخ نقي علي خان حتّى فرغ عن دراسة العلوم المروجة، ومن أساتذته: الشاه آل الرّسول المارَهْرَوي الحنفي، والشيخ أحمد زيني دحلان المكّي الشافعي، والشيخ أبو الحسين النُّوري، والشيخ عبد العلي الرامفوري، والشيخ عبد الرّحمن مكّي، والشيخ حسين بن صالح. بايَع مع أبيه على يد السيّد آل الرّسول الأحمدي وسلك في السلسلة العالية القادرية، وأعطاه شيخُه خرقةَ الخلافة مع إجازة البيعة في السلسلة القادرية، ولقّب بعضُ =

المحدّث الشيخ وصي أحمد السُّورَتي (ت١٣٣٤هـ)[1]، والشّيخ أحمد حَسن

=

العلماء الأعلام بمجدِّدِ الأمّة. له مؤلّفات كثيرة منها: "الزلال الأنقى من بحر سبقة الأنقى"، و"حيات الموات في بيان سماع الأموات"، و"فتاوى الحرمَين برَجف ندوةِ المين"، و"قوارع القهّار على المجسّمة الفجّار"، و"المعتمَد المستنَد بناء نجاة الأبد"، و"السوء والعقاب على المسيح الكذّاب"، و"المبين ختم النبيّين"، و"إقامة القيامة على طاعِن القيامِ لنبي تِهامة"، و"منير العين في حكم تقبيل الإبهامَين"، و"النّهي الأكيد عن الصّلاة وراء عدي التقليد"، و"صَيقل الرَّين عن أحكام مجاوَرة الحرمَين"، و"تجلّي المشكاة لإنارة أسئلة الزّكاة"، وغير ذلك من الكتب.

("مجدّد الأمّة"، صـ٤، ٥، ٧، ١٠، ١٩٣، ١٩٨-٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤ ملتقطاً).

(١) العلاّمة المحدّث وصي أحمد السُّورَتي الحنفي، محشي "شرح معاني الآثار" للإمام الطحاوي ﷺ.

وُلد المحدِّثُ وصي أحمد ابن الفاضل العلاّم محمد طيّب بقصبة "رانديَر" من مضافات "سُورَتْ" الهند سنة إحدى وأربعين بعد الألف وثمانِ مئة من الميلاد، وحجّ في صغر سنّه مع والدَيه، قرأ القرآن المجيد مع الكتب الدّراسية البدائية من الصَّرف والنحو بقصبة "رانديَر"، رحل مع أخيه الصغير مولانا محمد لطفُ الله إلى دهلي، وقرأ كتبَ النَّحو والفنون الأخرى بمدرسة حسَين بخش، وأقام بدهلي سنة، ثمّ رحل إلى إمام العلوم والفنون العلاّمة لطفُ الله العَلِيكَرِهِي فأكمَلَ جميعَ الفنون عليه وتبحّر في العلوم كلّها، ثمّ رحل في طلب المعرفة الإلهيّة وصفاء الأنوار الروحانيّة إلى مجمَع البركات بلدة "گنج مراد آباد" من مضافات "أناؤ" وبايَع على يد الشّيخ الجليل العارف الزاهد مولانا فضل الرّحمن ﷺ، فأجازه الشّيخ في الطريقة القادريّة وأشاره إلى نشر علوم الحديث الشريف وخدمة الدّين الحنيف ببلدة "پِيلي بِهِيتْ"، فأسّس المحدِّثُ العلاّمة "مدرسة الحديث" فيها، ورحل المحدّثُ السُّورتي إلى دار الآخرة ثامن

=

الكانْفَوري (ت١٣٢٢هـ)[١]، والشيخ مولانا القاضي عبد الرزّاق (ت١٩٤٦م)[٢]،

=

جمادى الآخر سنة أربع وثلاثين بعد الألف وثلاثمئة من الهجرة، وفق سنة الميلاديّة ستّ عشر بعد الألف وتسعمئة، ودُفن بـ"پِلي بِهيتْ". ("اليواقيت المهرية"، صـ٨٦، ٨٧ ملتقطاً).

(١) الشيخ الفاضل العلاّمة أحمد حسن الحنفي البطالوي ثمّ الكانْفوري، أحد العلماء المشهورين في كثرة الدّرس والإفاضة، تخرّج عليه خلقٌ لا يحصون كثرةً، وُلد ونشأ ببلدة "بطاله"، وسافَر للعلم فلازَم المفتي لُطف الله ببلدة "علي جَرهْ" وتخرّج عليه، ووَلّي التدريس بمدرسة "مَظاهر العلوم" في سهارنْفور فدرّس بها زماناً، ثمّ ولّي بفيض عام في كانْفور فسكن بها وتأهّل وتديّر ودرّس بها مدةً طويلة، ثمّ سافَر إلى الحجاز فحجّ وزار وأخذ الطريقةَ عن الشيخ إمداد الله المهاجر المكّي، ثمّ رجع إلى الهند، وكان إماماً ورعاً متواضعاً، متخلّقاً بجميع الصفات، كان يدرّس الكتب الدقيقة في المنطق والحكمة والأصول والكلام ويباحث في المسائل العويصة من علوم متعدّدة زيادةً على خمسة عشر درساً في كلّ يوم. له: حاشية مبسوطة على "شرح سُلَّم العلوم"، وتعليقات على "المثنوي المعنوي"، ورسالة في مبحث إمكان الكذب وامتناعه لله سبحانه، وأثبت بالدّلائل الكلامية الامتناع. توفّي في سنة اثنتين وعشرين وثلاثمئة وألف ببلدة كانْفور. ("نزهة الخواطر"، حرف الألف، ر: ٢٩، ٨/ ٤٧، ٤٨ ملتقطاً).

(٢) الشيخ مولانا القاضي عبد الرزّاق الحنفي الكانْفوري، حصّل وكمّل العلومَ من أستاذ الزّمنِ الشيخ مولانا الشاهْ أحمد حَسَن، وتميّز واشتهر بالعلوم والفنون، كان مريداً للشيخ الحاج إمداد الله المهاجر المكّي، أمضى عمرَ كلّه في خدمة التدريس، كان يدرّس في مدرسة "إمداد العلوم" بانس مَنِدي كانْفور، وأيضاً درس عنده الشيخ مولانا مشتاق أحمد وُلدُ الاستاذ، ومولانا الشاهْ حبيب الرّحمن ابن مولانا الشاهْ محمد عادل، ومولانا محمد ظفر الدّين القادري

=

والشيخ عبَيد الله البَنجابي الكانْفوري (١٣٤٣هـ)[١] رحمهم الله تعالى أجمعين.

جدَّ في الحصول على العلم فلمَع نجمُه في مقتَبل شبابِه، وبرز على أقرانِه، ومَهَرَ في العلوم، وكان ذا بديهةٍ نادرةٍ وبلاغةٍ فائقة، وطلاقةِ لسانٍ وجرأةِ جنان، وذهنٍ وقّاد، وكان له مهارةٌ تامّةٌ في علم المناظَرة.

ألّف كتباً كثيرةً في العلوم الشتّى زاد عددُها على الستِّين، بالعربية والفارسية والأُوردية، منها: "الجامع الرّضوي" المعروف بـ"صحيح البِهاري" في الحديث، و"حياة أعلى حضرت" في سيرة شيخِه الإمام أحمد رضا أربع مجلَّدات، و"ظفر الدّين الجيّد" و"الحسام المسلول على منكِر علم الرّسول" و"جواهر البيان في ترجمة الخيرات الحِسان" بالأُوردية، و"أطيَب الأكسير في علم التكسير"، وله مجموعة الفتاوى المسمّاة

=

الرّضوي صاحب "الجامع الرّضوي" الذي هو مشهورٌ بعلمِه، ودرسِه، وتصنيفه، توفّي في عمر ٨٥ سنة بشهر جمادى الثانية ١٩٤٦م. ("تذكرة علماء أهل السنّة"، صـ١٢٤ ملتقطاً بتعريب).

(١) الشيخ مولانا الشاهْ محمد عبيد الله الحنفي الكانْفوري، كان ساكنَ البنجاب، حفظ القرآن أوّلاً، وبعده جاء تحصيلاً للعلم بسماع شهرةِ درس الشيخ أستاذ الزّمن مولانا الشاهْ [أحمد] حَسَن الكانْفوري ﷺ، وأخذ العلومَ منه، كان يمتاز من أوّلِ جماعةِ العلماء الذين فرغوا من مدرسةِ أستاذ الزّمن، كان الشيخ مولانا الشاهْ الحاج عبد اللطيف الستّهني ﷺ أخوه في الطريقة، وكان له الإجازةُ والخلافةُ منه، وانتقل إلى جوارِ ربّه في ٦ جمادى الأُولى سنة ١٣٤٣هـ، هو مريدٌ وخليفةٌ وتلميذٌ أرشَد للإمام أحمد رضا البَرَيْلوِي مجدِّدِ المئة، ودرس عنده الشيخُ مولانا الشاهْ محمد ظفر الدّين القادري الرّضوي "الهداية" آخرَين.

("تذكرة علماء أهل السنّة"، صـ١٨١، ١٨٢ ملتقطاً بتعريب).

بـ"نافع البشر في فتاوى ظَفر" والتعليق على "القدوري" و"بسط الرّاحة في الحظر والإباحة" و"الفيض الرّضوي في تكميل الحَمَوي" و"توضيح الأفلاك" في التوقيت، و"الفرائض التامّة" في الكلام، و"خير السّلوك في نَسب الملوك" في التاريخ، و"المجمل المعدّد لتأليف المجدِّد" فهرس مؤلَّفات الإمام أحمد رضا، و"الجواهر واليواقيت" في التوقيت.

توفّي ١٣٨٢هـ في مدينة "بَتْنَه" فدُفن فيها، وهو مستمرٌ في خدمة الدّين المتين، وتدريس علوم الدّين، رحمه الله تعالى ورحمنا به أجمعين، وصلّى الله تعالى على خير خلقِه ونورِ عرشِه سيّدنا ومولانا وشفيعِنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد الله ربّ العالمين!.

خوَيدم العلم الشّريف

محمد أسلم رضا الشّيواني المَيمني

١٠ شوّال المكرّم ١٤٣٥هـ

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد[١] لله المسلسل إحسانُه المتّصلِ إنعامُه، غيرُ منقطعٍ ولا مقطوعٍ فضلُه وإكرامُه، ذكرُه سَنَدُ مَن لا سَنَدَ له، واسمُه أحد مَن لا أحدَ له، وأفضلُ الصّلواتِ العوالي النُّزول، وأكمَلُ السّلامِ المتواتر الموصول، على أجلِّ مرسَل، كشّافِ كلِّ معضَل، العزيزِ الأعزّ المعِزّ الحبيب، الفردِ في وصل كلِّ غريب، فضلُه الحسنُ مشهورٌ مستفيض، وبالاستنادِ إليه يعود صحيحاً كلُّ مريض، قد جاء جودُه المزيدُ في متّصل الأسانيد، بل كلُّ فضلٍ إليه مسنَد، عنه يروى وإليه يردّ، فسموطُ فضائلِه العُليّةِ مسلسلاتٌ بالأوّليّة، وكلُّ درٍّ جيّدٍ من بحرِه متسخرَج، وكلُّ مدرِ جودٍ في سائليه مدرَج، فهو المخرِج من كلِّ حرج، وهو الجامِع، وله الجوامِع، علمُه مرفوع، وحديثُه مسموع، ومتابِعُه مشفوع، والإصرُ عنه موضوع، وغيرُه من الشّفاعة قبلَه ممنوع، فإليه الإسنادُ في محشرِ الصفوف، وأمرُ الموقف على رأيِه موقوف، حوضُه المورود لكلّ واردٍ مسعود، فيا فوزَ مَن هو منه منهَلٌ ومعلول، فبه كلُّ علّةٍ من معلَّلٍ تزول، حزبُه المعتبر، والشّذوذُ عنه منكَر، وطريقُ الشّاذِ إلى شواظ سقر، حافظُ الأمّةِ من الأمور الدّهمة، الذابُّ عنّا كلَّ تلبيسٍ وتدليس، والجابرُ لقلب بائسٍ مضطربٍ من عذابٍ بئيس، الحاكمُ الحجّةُ الشّاهِدُ البشير، معجَمٌ في مدحِه كلُّ بيانٍ وتقرير، علوُّه لا يدرَك، وما عليه مستدرَك، مقبولُه يُقبَل ومتروكُه يُترَك، تعدَّد طُرُقُ الضعيف إليه، فمِن سُننه الصِّحاحُ التعطُّف عليه، فيجبر باعتضادِه قلبُه الجريح، ويرتقي من ضَعفِه إلى درجة الصّحيح، مدارُ أسانيدِ الجُود والإكرام، منتهى سلاسلِ الأنبياءِ الكِرام،

(١) خطبة رضوية ابتدأتُ بها تيمُّناً، نفعنا اللهُ ببركات الخطبة ﷺ، انتهى منه غفر له.

صلّى الله تعالى عليه وعليهم وسلَّم، ملأ آفاقِ السّماءِ وأطرافِ العالَم، وعلى آله وصحبِه وكلّ صالحٍ من رجالِه وحزبِه، رُواةِ عِلمِه ودُعاةِ شرعِه ووُعاةِ أدبِه، وعلى كلّ مَن له وَجادةٌ ومناوَلة، من أفضالِه الواصلةِ الدارّةِ المتواصِلة، بحُسن ضبطٍ محفوظُ النّظام، من دون وهمٍ ولا إيهام، ولا اختلاط بالأعداء اللِّيام، ما رُوي خبرٌ وحوي إجازةٌ وغلب حقيقة الكلام مجازه، آمين[1] آمين، إله الحقّ آمين! أمّا بعد:

فيقول العبدُ الضعيف المفتقِر إلى رحمة الله القوي، أبو المختار [وأبو البركات] محمّد ظفر الدّين القادري الرّضوي البِهاري العظيم آبادي المَيجَروِي -غفر له وحقّق أمله-: هذا مجلَّدٌ ثانٍ من المجلَّدات الصّحاح الستّ لـ"الجامع الرّضوي" المعروف بـ"صحيح البِهاري" الذي أردتُ جمعَه وترتيبَه وتأليفَه وتبويبَه، حاوياً لعقائدِ أهل السنّة والجماعة، وكافياً لفروع إمام الأئمّة، مالك الأزمّة، إمامنا الأعظم، أبي حنيفة النعمان بن ثابت، جعلنا اللهُ ببركتِه ممّن يثبّتهم اللهُ بالقول الثابت.

فالمجلَّد الأوّل[2] في العقائد يشتمل على آياتٍ وأحاديث تتعلّق بذاتِ الله تعالى وصفاتِه وأفعالِه، وما يجوز له، وما يمتنع عليه، وكُتبِه، وأنبيائِه، لا سيّما سيّد المرسَلين، قائد الغرّ المحجَّلين، عروس مملكةِ ربّ العالمين -صلّى الله تعالى عليه

---

(١) هذه الخطبة مأخوذة من "الإجازات المتينة لعلماء بكّة والمدينة" للإمام أحمد رضا، النسخة الثانية، صـ٤٤، ٤٥.

(٢) لم يتسنّ للمؤلّف حتّى يطبّق خُطتَه المذكورة للتأليف، إلاّ مجلّدَين، فطُبع الثاني في حياتِه، أمّا الأوّل -وهو في العقائد- فما زال مخطوطاً، لعلّ الله يوفّق أحداً من عِبادِه ليُكملَه حسب ترتيب المؤلّف ﷺ، آمين بجاه سيّدِ المرسَلين ﷺ.

وعليهم أجمعين- وملائكتِه، وأوليائِه، والخلافةِ وخلفائِه، والعلمِ وعلمائِه، واليومِ الآخِرِ يوم البعث والنُّشور ولِقائِه، وما يكون فيه لأحبّائِه وأعدائِه.

والمجلَّد الثاني يشتمل على آياتٍ وأحاديث تتعلّق بكُتب الطّهارة، والصّلاة.

والمجلَّد الثالث يحتوي على آياتٍ وأحاديث كُتبِ الزّكاة، والصّوم، والحجّ.

والمجلَّد الرابع يتضمّن كُتبَ النكاح، والرّضاع، والطلاق، والعتق، والأيمان، والحدود، والسِّير، واللَّقِيط، واللُّقطة، والإباق، والمفقود، والشّركة، والوقف.

والمجلَّد الخامس يجمع كُتبَ البيوع، والصَّرف، والكَفالة، والحوالة، والقَضاء، والشَّهادة، والرُّجوع عن الشّهادة، والوكالة، والدّعوى، والإقرار، والصُّلح، والمضارَبة، والوديعة، والعارية، والهِبة، والإجارة، والمكاتَب، والولاء، والإكراه، والحجر، والمأذون، والغصب.

والمجلَّد السادس يكتنف أحاديثَ كُتبِ الشُّفعة، والقسمة، والمزارَعة، والمساقاة، والذبائح، والأُضحية، والحظرِ والإباحة، وإحياء الموات، والأشرِبة، والصّيد، والرّهن، والجنايات، والدِّيات، والمعاقل، والوصايا، والخُنثى، والفرائض.

ولنقدِّمْ قبل الشّروع في المقصود مقدّمةً يشمل فوائدَ التقطتُّها من تصانيف العلماء، لا سيّما سيّدي ومُلاذِي، شيخِي وأستاذِي، شيخ الإسلام والمسلمين، وارث علوم سيّد المرسَلين، مؤيِّد الملّةِ الطاهرة، مجدِّد المئة الحاضرة[1]، مولانا الشّاهْ أحمد رضا خان القادري البَركاتِي البَرَيْلَوِي، نفعنا اللهُ ببركاتِه في الدّنيا والآخرة.

---

(١) أي: القرن الرابع عشر.

الفائدة الأُولى

هذه المجلَّداتُ وإن كانتْ في باديْ الرّأي مثل الصّحاح الستّ [أي:] "صحيح البخاري"(١) و"مسلم"(٢) و"جامع الترمذي"(٣) و"سنن أبي داود"(٤) و"النَّسائي"(٥) و"ابن ماجه"(٦) وغيرها من الكتب المشهورة [التي] تشتمل على أحاديث صِحاحٍ وحِسانٍ وضِعافٍ، كما صرّح به الشيخُ المحقّق مولانا عبد الحقّ

---

(١) أي: "الجامع الصّحيح" المشهور بـ"صحيح البخاري": للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، المتوفّى بخرتنك سنة ٢٥٦هـ. ("كشف الظنون"، ١/ ٤٢٧).

(٢) أي: "الجامع الصّحيح": للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الشّافعي، المتوفّى سنة ٢٦١هـ. ("كشف الظنون"، ١/ ٤٣٨).

(٣) أي: "الجامع الصّحيح": للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، المتوفّى سنة ٢٧٩هـ. وهو ثالثُ الكتب السّتّة في الحديث. ("كشف الظنون"، ١/ ٤٤١).

(٤) "سنن أبي داود": لسليمان بن الأشعث السّجستاني، المتوفّى سنة ٢٧٥هـ.

("كشف الظنون"، ٢/ ٤٦).

(٥) أي: "المجتبى": للنَّسائي وهو أبو عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النَّسائي الحافظ، المتوفّى ٣٠٣هـ، وهو أحد الكتب السّتّة، وإذا أطلق أهل الحديث على أنّ النَّسائي روى حديثاً، فإنّما يريدون "المجتبى". ("كشف الظنون"، ٢/ ٤٧).

(٦) "سنن ابن ماجه" في الحديث: للإمام أبو عبد الله محمد بن (يزيد بن) ماجه القَزويني، المتوفّى سنة ٢٧٣هـ، وهي السّادسة من الكتب السّتّة. ("كشف الظنون"، ٢/ ٤٥).

المحدِّث الدّهلوي[١] في مقدّمة "أشعّة اللَّمعات"[٢]: "*درين كتب ستة اقسام احاديث از صحاح وحسان وضعاف موجود است، وتسميه آن بصحاح سته بطريق تغليب است*"[٣] اهـ.

لكن لا يخفى على بالغِ النظر ومتعمِّقِه أنّ أحاديثَ الكتاب إمّا صِحاحٌ أو حِسان؛ لما صرّح العلماءُ أنّ الحديثَ المروي من طُرقٍ ضعيفةٍ يصل إلى درجة الحسن كما سيأتي[٤]، فلمّا وصَلَ الحديثُ الضعيفُ بكثرةِ الطُرق إلى درجة الحَسن، لم يبقَ ضعيفٌ أصلاً، ولذا لم آل جُهداً في تكثيرِ طُرق الأحاديثِ ما استطعتُ؛ ليرتقي الضعيفُ إلى درجة الحَسن، والحَسنُ إلى الصّحيح [أي: الصّحيحِ لغيره]، كما صرّح به

---

(١) عبد الحقّ بن سيف الدّين بن سعد الله أبو محمد الدّهلوي المحدِّث الحنفي المتخلّص بحقّي المتوفّى سنة ١٠٥٢هـ قال مؤلِّف "سبحة المرجان": بلغت تصانيفُه مئة مجلّد منها: "أخبار الأخيار في أسرار الأبرار" و"أشعّة اللمعات في شرح المشكاة" فارسي، و"تكميل الإيمان وتقوية الإيقان" في العقائد فارسي، و"جذّاب القلوب إلى ديار المحبوب" في أحوال المدينة المنوّرة، و"ديوان شعره" فارسي، و"زُبدة الآثار في أخبار قُطب الأخيار" و"زُبدة الأسرار في مناقب غوث الأبرار" و"شرح سفر السعادة" و"فتح المنّان في مذهب النعمان" و"ما ثبت بالسنّة في أيّام السنة" و"مطلع الأنوار" و"مفتاح الغيب" في شرح "فتوح الغيب" للجيلي. ("هدية العارفين" ٥/ ٤١٠).

(٢) "أشعّة اللمعات في شرح المشكاة" فارسي، مقدّمة، ١/ ٩ ملتقطاً: لعبد الحقّ بن سيف الدّين الدّهلوي، المتوفّى سنة ١٠٥٢هـ. ("إيضاح المكنون" ٣/ ٥٨).

(٣) أي: في هذه الكتب الستّة أقسام الأحاديث من الصّحاح والحِسان والضّعاف، وتسميتُها بالصّحاح بطريق التغليب.

(٤) أي: في صـ٩٧.

العلاّمةُ ابن حجر العَسقلاني[١] في "نخبة الفكر"[٢] و"نزهة النظر"[٣] حيث قال: "وبكثرةِ طُرقِه يُصحَّح (أي: يحكم عليه بأنّه صحيحٌ)، وإنّما نحكم له بالصّحة عند تعدُّد الطُّرق؛ لأنّ للصّورةِ المجموعةِ قوّةً تجبر القدرَ الذي قصُر به ضبطُ راوي الحَسن عن راوي الصّحيح، ومِن ثَمّ يُطلَق الصحّةُ على الإسنادِ الذي يكون حَسناً لذاتِه، لو تفرَّد إذا تعدَّد"[٤] اهـ، على أنّ الأحاديثَ كلَّها معتضدةٌ بعمل أهلِ العلم.

---

(١) هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الكناني الحافظ أبو الفضل شهاب الدّين العَسقلاني، ثمّ المصري الشّافعي، وُلد سنة ٧٧٣ وتوفّي سنة ٨٥٢هـ. من مؤلّفاته: "الإصابة في تمييز الصّحابة" و"أنباء الغمر في أبناء العمر" في التاريخ والتّراجم، و"بلوغ المرام من أحاديث الأحكام" و"تقريب التهذيب" في أسماء الرّجال، و"الدراية" في منتخب أحاديث "الهداية" للمَرغيناني في فروع الحنفية، و"الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة" و"فتح الباري شرح صحيح البخاري" و"القول المسدّد في الذبّ عن المسند للإمام أحمد" و"لسان الميزان في اختصار ميزان الاعتدال" و"نتائج الأفكار" في تخريج أحاديث "الأذكار" للنّووي، و"نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" في أصول الحديث، و"نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" و"هدي الساري لمقدّمة فتح الباري في شرح صحيح البخاري" وغير ذلك.

("هدية العارفين" ٥/ ١٠٧، ١٠٨ ملتقطاً).

(٢) "نخبة الفكر في مصطلَح أهل الأثر" متن متين في علوم الحديث: للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفّى سنة ٨٥٢هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٧٤٦).

(٣) "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر": للحافظ شهاب الدّين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفّى سنة ٨٥٢هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٧٤٦).

(٤) "نخبة الفكر" و"نزهة النظر" الصّحيح لغيره، صـ٦٦.

الفائدة الثانية

أصحابُنا العِظام الحنفيّة الكِرام أشدُّ اتّباعاً للحديث، وأكثرُ استدلالاً به، كما لا يخفى على مَن طالَع كتبَ الجدل المهذَّب حيث استدّل الحنفيّةُ بالحديث(١)، وقال غيرُهم برأيِهم، والشّغفُ بالحديث قد اضطرّهم إلى قبولِ المراسيل، وتقديمِ الحديثِ الضعيفِ على رأيِهم.

قال الملاّ علي القاري(٢) -عليه رحمة الله الباري- في "شرح

(١) كمقدار مسح الرأس قدر الناصية، وهو رُبع الرأس؛ لما روى المغيرةُ بن شعبة: «أنّ النّبيَ ﷺ توضّأ فمسح بناصيتِه»... الحديث، ["صحيح مسلم"، كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية والعمامة، ر: ٦٣٦، صـ١٣٠]. وكوَضع اليد اليُمنى على اليُسرى تحت السُّرة في قيام الصّلاة، ما أخرجه ابن أبي شَيبة في "المصنَّف"، [كتاب الصّلاة، باب وضع اليمين على الشمال، ر: ٣٩٥٩، ١/ ٣٩٠، بطريق وكيع، عن موسى بن عمير، عن علقمة بن وائل بن حجر، عن أبيه، قال: «رأيتُ النبيَ ﷺ وضع يمينَه على شمالِه في الصّلاة تحت السُّرة»]. وكمسألة الزّنا بامرأةٍ وحُرمة أمّها وابنتِها على الزّاني، فروى عبد الرزّاق في "المصنَّف"، [كتاب الطلاق، باب الرجل يزني بأمّ امرأتِه وابنتِها وأختِها، ر: ١٢٧٧٦، ٧/ ٢٠٠، عن عثمان بن سعيد عن قتادة عن عمران ابن حصين في «الذي يزني بأمّ امرأتِه، قد حُرّمتا عليه جميعاً»].

(٢) علي بن سلطان محمد القاري الهَروي نور الدّين الفقيه الحنفي نزيل مكّة، المتوفّى ١٠١٤هـ. له من التصانيف: "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة" في الحديث، و"التبيان في بيان ما في ليلة النصف من شعبان" و"جمع الوسائل في شرح الشمائل" وحاشية على "تفسير الجلالَين" وسمّاه "الجمالَين" و"الحرز الثمين للحصن الحصين" و"الحظّ الأوفر في الحجّ الأكبر" و"الزُبدة في شرح قصيدة البردة" وشرح "الشّفا" للقاضي عياض، و"فتح باب العناية لشرح كتاب النقاية" و"المرقاة على المشكاة في شرح مشكاة المصابيح" و"المسلك المتقسّط في =

النقاية"[١]: "اعلم أنّ علماءَنا ﷺ أكثرُ اتّباعاً للسنّة من غيرِهم؛ وذلك أنّهم اتّبعُوا السَّلَفَ في قبول المرسَل معتقِدين أنّه كالمسنَد في المعتمَد، مع الإجماع على قبول مراسيل الصّحابة من غير النّزاع. قال الطبري[٢]: أجمع العلماءُ على قبول المرسَل، ولم يأتِ عن أحدٍ منهم إنكارُه إلى رأسِ المئتَين. قال الرّاوي كأنّه الشّافعي، وأشار إلى ذلك الحافظ أبو عُمر بن عبد البَرّ[٣] في "التمهيد"[٤]

=

المنسلك المتوسّط" و"منح الروض الأزهَر في شرح الفقه الأكبر" و"المنح الفكريّة على مقدّمة الجزريّة" و"المورد الرّوي في المولِد النّبوي" و"نزهة الخاطر الفاتر في ترجمة الشيخ عبد القادر الجيلي". ("هدية العارفين" ٥/ ٦٠٠، ٦٠١ ملتقطاً).

(١) "فتح باب العناية لشرح كتاب النقاية": لمولانا نور الدّين علي بن سلطان محمد القاري الهَروي، المتوفّى ١٠١٤هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٧٧١).

(٢) هو محمّد بن جرير بن يزيد بن خالد بن كثير أبو جعفر الطبري، الآملي الأصل، البغدادي المولد والوفاة، وُلد سنة ٢٢٤ وتوفّي سنة ٣١٠هـ. صنّف من الكتب: "تاريخ الأمم والملوك وأخبارهم ومولد الرُّسُل وأنباؤهم" و"جامع البيان في تفسير القرآن" و"تهذيب الآثار" و"كتاب البسيط" في الفقه، و"كتاب التبصير" في الأصول وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٦/ ٢٢، ٢٣).

(٣) الحافظ جمال الدّين أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ الأديب الفقيه المالكي الشهير بابن عبد البرّ القُرطبي، وُلد سنة ٣٦٨ وتوفّي بشاطبة سنة ٤٦٣هـ. من تصانيفه: "الاستذكار لمذاهب أئمّة الأمصار وفيما تضمّنه الموطّأ من المعاني والآثار" و"الاستيعاب في معرفة الأصحاب" و"التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد" و"جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله". ("هدية العارفين"، ٦/ ٤٢٧ ملتقطاً).

(٤) "التمهيد لما في الموطّأ في المعاني والأسانيد" الجزء ١، صـ٤: للحافظ أبي عمر بن عبد البرّ

=

فمَن نَسبَ أصحابَنا إلى مخالفةِ السنّة واعتبارِ الرأي والمقايَسة، فقد أخطَأ خطأً عظيماً؛ لأنّ الحديثَ الموقوف على الصّحابةِ مقدَّمٌ على القياس عندنا، وكذا الحديثُ الضعيف، فمَن خالَفَنا فيما ذكرنا فهو من رأيِه الفاسِد، وقياسِه الكاسِد. والحاصل: أنّ المرسَل حجّةٌ عند الجمهور، ومنهم الإمام مالكٌ، وقد نقل الحافظُ أبو الفرَج ابن الجوزي[1] في "التحقيق"[2] عن أحمد، وروى الخطيبُ[3] في كتاب

=

يوسف بن عبد الله القُرطبي، توفّي ٤٦٣هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٧٢٤).

(١) هو عبد الرّحمن بن أبي الحسن بن علي بن عبد الله القرشي التميمي الحافظ جمال الدّين أبو الفرَج البكري البغدادي المعروف بابن الجوزي الفقيه الحنبلي، وُلد سنة ٥١٠ وتوفّي ببغداد في رمضان من سنة ٥٩٧هـ. صنّف من الكتب: "التحقيق في أحاديث الخلاف" و"تلبيس إبليس" و"العِلل المتناهيةُ في الأحاديث الواهية" و"كتاب الوفاء" و"الموضوعات في الأحاديث المرفوعات". ("هدية العارفين" ٥/ ٤٢٣-٤٢٥ ملتقطاً).

(٢) "التحقيق في أحاديث الخلاف" كتاب الزّكاة، مسألة: تجب الزّكاة في مال الصبي والمجنون، تحت ر: ١١٠٦، ٥/ ٦٥: لأبي الفرَج عبد الرّحمن بن علي بن الجوزي البغدادي الحنبلي، المتوفّى سنة ٥٩٧هـ. ("كشف الظنون" ١/ ٣٢١، ٣٢٢).

(٣) هو أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي بن ثابت الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي الشّافعي، كان فقيهاً محدّثاً صنّف قريباً من مئة تأليف: كانت ولادته سنة ٣٩٢ وتوفّي بجمادى الآخرة سنة ٤٦٣هـ. ومن مصنّفاته: "تاريخ بغداد" و"الجامع لأخلاق الرّاوي والسّامع" في قواعد أصول الحديث، و"الفقيه والمتّفقه" و"المتّفق والمفترق" وغير ذلك.

("هدية العارفين" ٥/ ٦٧، ٦٨ ملتقطاً).

"الجامِع"[1] أنّه قال: ربما كان المرسَلُ أقوى من المسنَد[2]، وجزم بذلك عيسى بن أبان[3] من أصحابِنا، وطائفةٌ من أصحاب مالكٍ أنّ المرسَلات أولى من المسنَدات، ووجهُه أنّ مَن أسنَدَ لك، فقد أحالك البحث عن أحوال مَن سمّاه لك، ومَن أرسَل من الأئمّة حديثاً مع علمِه ودينِه وثقتِه، فقد قطع لك على صحّتِه، وكفاك بالنظر، وقالتْ طائفةٌ من أصحابِنا ومن أصحابِ مالك: لسنا نقول: إنّ المرسَلَ أقوى من المسنَد، ولكنّهما سَواءٌ في وجوب الحجّة، واستدلّوا بأنّ السَّلَفَ أرسلُوا ووصلوا وأسندوا، فلم يَعِب واحدٌ منهم على صاحبِه شيئاً من ذلك، وردّ الشّافعيُ المرسَلَ إلاّ أن يجيءَ من وجهٍ آخر مسنَداً، أو مرسَلاً أرسَلَه واحدٌ من غير رجال الأوّل، أو

---

(١) "الجامع لأخلاق الرّاوي و[آداب] السّامع": لأحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي بن ثابت الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي الشّافعي، توفّي بجمادى الآخرة سنة ٤٦٣هـ.

("هدية العارفين" ٥/ ٦٧، ٦٨ ملتقطاً).

(٢) "الجامع لأخلاق الرّاوي و[آداب] السّامع" باب القول في كتب الحديث على وجهه وعمومه وذكر الحاجة إلى ذلك في الجمع لأصناف علومه، وأمّا الأحاديث المرسَلات عن النّبي ﷺ، تحت ر: ١٥٧٦، ٢/ ١٩١.

(٣) عيسى بن أبان بن صدقة بن عدي بن مَروان شاه القاضي أبو موسى البغدادي الحنفي، المتوفّى بالبصرة سنة ٢٢٠هـ. له من الكتب: "الحجّة الصغيرة" في الحديث و"خبر الواحد" و"كتاب الجامع" في الفقه و"كتاب العِلل" في الفقه. ("هدية العارفين" ٥/ ٦٤١).

اعتضد بقول الصّحابي، أو بقولِ أكثر أهل العلم، أو كان المرسِلُ لا يُرسِل إلاّ عن عدلٍ"[١].

وقال فيه: "ثمّ اعلمْ أنّ المتأخرين اصطلَحُوا على تقسيم الحديث إلى صحيحٍ، وحَسنٍ، وضعيفٍ، ومرسَلٍ، ومنقطعٍ، ومعضَلٍ وغيرِ ذلك من الأنواع المعروفة في أصول الحديث، ثمّ ردّوا من ذلك المرسَلَ وما بعده، وأمّا المتقدّمون من السَّلَف فلم يردّوا شيئاً من ذلك، كما فعل الإمامُ مالكٌ في "موَطّئه"[٢] كذلك؛ وذلك لعدم الفرق عندهم بين المرسَلِ والصّحيحِ والحَسن، ويُطلِقون المرسَلَ على المنقطِع وعلى المعضَل، فإذا رأى مخالفُنا أنّا احتججنا بأحاديث مرسَلةٍ، أطلق عليها أنّها ضعيفةٌ على اصطلاحِهم، ونَسَبنا إلى العمل بالحديث الضعيف المعارِض للحديث الصّحيح أو الحَسَنِ بزعمِه"[٣] اهـ مختصراً.

❁ ❁ ❁

---

(١) "فتح باب العناية بشرح النقاية" مقدّمة الشارح، قبول الحديث المرسَل، ١/ ٣٢، ٣٣.

(٢) "الموطّأ" في الحديث: للإمام مالك بن أنس (الحميري الأصبحي المدني إمام دار الهجرة، المتوفّى سنة ١٧٩هـ). ("كشف الظنون" ٢/ ٧٢٤).

(٣) "فتح باب العناية بشرح النقاية" مقدّمة الشّارح، قبول الحديث المرسَل، ١/ ٣٣.

الفائدة الثالثة

في مراتب الحديث وأحكامِها

أعلى المراتب: "الصّحيحُ لذاتِه" ثمّ "الصّحيحُ لغيرِه" ثمّ "الحَسنُ لذاتِه" ثمّ "الحَسنُ لغيرِه"، فهذه الأقسامُ الأربعة محتَجٌّ بها مطلقاً، ثمّ: "الضعيفُ بالضَعف القريب"، وهذا صالحٌ بالمتابَعات والشّواهد، ويتقوّى بالجابر، حتّى يرتقيَ بدرجة "الحَسنِ لغيرِه"، بل "الصّحيحِ لغيرِه" فيصحّ الاحتجاجُ به في الأحكام، وإلاّ يُقبَل في الفضائل، ثمّ: "الضعيفُ بضَعفٍ قويٍّ ووهنٍ شديد" كفِسقِ الرّاوي، لكن ما بلغ إلى حدّ الكذِب، فهذا لا يحتَجّ به في الأحكام، وأمّا في الفضائل فعلى المذهبِ الرّاجح مطلقاً[1]، وعند البعضِ يُقبَل بعد الانجبار بتعدُّد المخارِج وتنوُّع الطُرق، ثمّ بعدها في الدّرجةِ السّابعة: "الحديثُ المطروح" الذي مدارُه على الوضّاع الكذّاب أو المتّهَم بالكذِب، ثمّ بعدها: "الموضوعُ" وهذا لا يصلح الحجّةَ، لا في الفضائل، ولا في غيرِها من الأبواب، بل الحقُّ أنّ القولَ بـ"أنّه حديثٌ" لا يجوز إلاّ توسعةً ومجازاً، بل هو مجعولٌ ومفترى، والعياذُ بالله تعالى.

(١) أي: يُعمَل به في الفضائل مطلقاً.

الفائدة الرّابعة

الحديث المروي من طرقٍ ضعيفةٍ يصل إلى درجة الحَسن

قال الملاّ علي القاري في "المرقاة"(١) آخر الفصل الثاني من باب ما لا يجوز العملُ في الصّلاة: "تعدُّد الطُرقِ يبلِّغ الحديثَ الضعيفَ إلى حدِّ الحَسن"(٢). وقال في آخرِ "الموضوعات"(٣): "تعدُّد الطُرقِ ولو ضعفتْ، يرقِّي الحديثَ إلى الحَسن"(٤).

وقال المحقِّقُ على الإطلاق الإمامُ ابن الهمام(٥) في "فتح القدير"(٦) في مسألة

---

(١) "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح": للشيخ نور الدّين علي بن سلطان محمّد الهَروي الحنفي المعروف بالقاري، المتوفّى سنة ١٠١٤هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٥٧١).

(٢) "المرقاة" كتاب الصّلاة، باب ما لا يجوز من العمل في الصّلاة وما يباح منه، الفصل الثاني، تحت ر: ١٠٠٨، ٣/ ٨٨.

(٣) أي: "الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة" في الحديث: لعلي بن سلطان محمد القاري الهَروي نور الدّين الفقيه الحنفي، نزيل مكّة، المتوفّى سنة ١٠١٤هـ. ("هدية العارفين" ٥/ ٦٠٠).

(٤) أي: "الأسرار المرفوعة" صـ٣٤٦.

(٥) هو محمّد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي ثمّ السكندري كمال الدّين الحنفي المعروف بابن الهمام، وُلد سنة ٧٩٠ وتوفّي سنة ٨٦١هـ. من مؤلَّفاتِه: "تحرير الأصول"، و"فتح القدير للعاجز الفقير" من شروح "الهداية" للمَرغيناني في الفروع، و"المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة"، وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٦/ ١٦٠).

(٦) "فتح القدير للعاجز الفقير شرح الهداية": للشيخ الإمام كمال الدّين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي، المتوفّى ٨٦١هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٨١٨).

السّجود على كَورِ عمامتِه: "لو تمّ تضعيفُ كلِّها كانتْ حَسنةً؛ لتعدُّد الطُرقِ وكثرتِها"[١].

وقال فيه في مسألة التنفُّل بعد المغرب: "جاز في الحَسن أن يرتفعَ إلى الصّحةِ إذا كثرتْ طُرقُه، والضعيفُ يصير حجّةً بذلك؛ لأنّ تعدُّدَه قرينةٌ على ثبوتِه في نفس الأمر"[٢].

قال الإمام عبد الوهّاب الشَّعراني[٣] في "ميزان الشّريعة الكُبرى"[٤] في الفصل الثالث من فصول الأجوبةِ عن الإمام أبي حنيفة ﷺ: "قد احتجّ جمهورُ المحدِّثين بالحديث الضَّعيف إذا كثرتْ طُرقُه، وألحقُوه بالصّحيح تارةً وبالحَسن أُخرى، وهذا

---

(١) "الفتح" كتاب الصّلاة، باب صفة الصّلاة، ١/ ٢٦٦.

(٢) المرجع السابق، باب في النوافل، ١/ ٣٨٩.

(٣) هو عبد الوهّاب بن أحمد بن علي التلمساني الفقيه المحدِّث الشَّعراني المصري الصّوفي، توفِّي في جمادى الأُولى من سنة ٩٧٣هـ. له: "تنبيه المغترّين في القرن العاشر على ما خالَفوا فيها سلَفهم الطاهر"، و"الكبريت الأحمَر في علوم الشيخ الأكبر"، و"كشف الغمّة عن جميع الأمّة" في الحديث، و"لطائف المنن والأخلاق في بيان وجوبِ التحدُّث بنعمةِ الله ﷺ على الإطلاق"، و"لواقح الأنوار في طبقات السّادة الأخيار"، و"لواقح الأنوار القدسية المنتخب من الفتوحات المكّية"، و"الميزان الشَّعرانية المدخلة لجميع أقوال الأئمّة المجتهدين ومقلّديهم في الشّريعة المحمّدية"، و"اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر". ("هدية العارفين" ٥/ ٥١٥، ٥١٦ ملتقطاً).

(٤) أي: "الميزان الشَّعرانيّة المدخلة لجميع أقوال الأئمّة المجتهدين ومقلّديهم في الشّريعة المحمديّة": للشيخ عبد الوهّاب بن أحمد الشَّعراني، المتوفّى ٩٧٣هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٧٣٢).

النَّوعُ من الضَّعيف يوجَد كثيراً في كتاب "السُّنن الكُبرى"(١) للبَيهقي(٢) التي ألَّفها بقصد الاحتجاج لأقوال الأئمّةِ وأقوالِ أصحابِهم"(٣).

وقال الإمام ابن حجر المكّي(٤) في "الصَّواعق المحرقة"(٥) في حديث التوسعة على العِيال يوم عاشوراء، نقلاً عن الإمام أبي بكر البَيهقي(٦): "هذه الأسانيدُ وإن

---

(١) أي: "السُّنن الكبير": لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفّى سنة ٤٥٨هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٤٨).

(٢) هو أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله البيهقي أبو بكر الخسروجردي الشّافعي الفقيه، كانت ولادته سنة ٣٨٤ وتوفّي سنة ٤٥٨هـ. ومن تصانيفه: "الجامع المصنَّف في شعب الإيمان"، و"السُّنن الكبيرة" في الحديث، و"كتاب الأسماء والصّفات"، و"كتاب البعث والنُّشور"، و"كتاب الدّعوات" وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٥/ ٦٦، ٦٧ ملتقطاً).

(٣) "ميزان الشّريعة الكبرى" فصل في تضعيف قول من قال: إنّ أدلّة... إلخ، الجزء الأوّل، صـ٦٨.

(٤) هو أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي شهاب الدّين المكّي الشافعي، وُلد سنة ٨٩٩ وتوفّي سنة ٩٧٤هـ. من تصانيفه: "الإعلام بقواطع الإسلام" و"تحفة المحتاج في شرح المنهاج" و"الجوهر المنظَّم في زيارة قبر النّبي المكرَّم ﷺ" و"الخيرات الحِسان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان" و"الصَّواعق المحرقة على أهل الرفض والزّندقة" و"فتاوى الحديثيّة" و"فتاوى الفقهيّة" و"فتح الإله شرح المشكاة" و"فتح المبين في شرح الأربعين" و"المنح المكيّة في شرح الهمزيّة" وغير ذلك من الحواشي والرّسائل. ("هدية العارفين"، ٥/ ١٢١، ١٢٢ ملتقطاً).

(٥) "الصواعق المحرقة على أهل الرّفض والزندقة": للشيخ شهاب الدّين أحمد بن حجر الهيتمي مفتي الحجاز توفّي سنة ٩٧٤هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ١٠٥. و"هدية العارفين" ٥/ ١٢١).

(٦) أي: في "شعب الإيمان" باب في الصيام، فصل، تحت ر: ٣٧٩٥، ٣/ ١٣٩٠.

كانت ضعيفةً، لكنّها إذا ضمَّ بعضُها إلى بعضٍ أحدثتْ قوّة"(١).

وقال الإمامُ الجليل الجلال السّيوطي(٢) في "التعقّبات"(٣) باب المناقب، تحت حديث: «النظر إلى وجه عليٍّ عبادةٌ»(٤): "المتروك أو المنكَر، إذا تعدّدتْ طُرقُه ارتقى إلى درجة الضعيفِ الغريب، بل رُبما ارتقى إلى الحَسن"(٥).

---

(١) "الصواعق المحرقة" الباب ١١ في فضائل أهل البيت النّبوي، وفيه بيان نشأة البيت النّبوي وتكوينه، الفصل ١ في الآيات الواردة فيهم، صـ١٨٤، ١٨٥.

(٢) هو عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمّد، الإمام جلال الدين الأسيوطي [السيوطي] المصري الشّافعي، وُلد سنة ٨٠٩ وتوفّي في التاسع من جمادى الأولى لسنة ٩١١هـ. صنّف من الكتب: "الإتقان في علوم القرآن"، و"الإكليل في استنباط التنزيل"، و"تاريخ الخلفاء"، و"تبييض الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة"، و"تدريب الرّاوي في شرح تقريب النَّووي"، و"تفسير الجلالين"، و"تنوير الحوالك على موطّأ الإمام مالك"، و"الجامع الصغير في حديث البشير النذير"، و"جمع الجوامع" في الحديث، و"الحاوي للفتاوي"، و"حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة"، و"الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور"، و"شرح الصدور بشرح أحوال الموتى والقبور"، و"طبقات الحفّاظ"، و"اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة"، و"مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه"، و"نكت البديعات على الموضوعات"، وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٥/ ٤٣٤- ٤٤١ ملتقطاً).

(٣) أي: "النكت البديعات على الموضوعات" -أي: "الموضوعات" لابن الجوزي-: لجلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفّى سنة ٩١١هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٧٧٤).

(٤) "الفردوس بمأثور الخطاب" ر: ٦٨٦٥ معاذ بن جبل، ٤/ ٢٩٤.

(٥) "التعقّبات على الموضوعات" باب المناقب، ر: ٣١٤، صـ٢٩٩.

الفائدة الخامسة

يكفي لقوّة الحديث سَندان، قال في "التيسير"[(١)]: "ضعيفٌ لضَعف عَمرو بن واقد[(٢)]، لكنّه يقوّى بوُرودِه من طريقَين"[(٣)].

وفيه: تحت حديث: «أكرِمُوا المعْزَى، وامسَحُوا بِرغامِها؛ فإنّها من دوابّ الجنّة»[(٤)]:

---

(١) "التيسير مختصر شرح الجامع الصغير": لعبد الرؤف ابن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي الحدّادي المصري الحافظ زين الدّين الفقيه الشّافعي، توفّي سنة ١٠٣١هـ.

("إيضاح المكنون"، ٣/ ٢١٦، و"هدية العارفين"، ٥/ ٤١٥).

(٢) عَمرو بن واقد القرشي، أبو حفص الدمشقي، مولى بني أميّة. **روى عن**: زيد بن واقد، والوليد بن سليمان بن أبي السائب، ويزيد بن عبد الرّحمن بن أبي مالك، وإسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، وغيرهم. **وعنه**: الوليد بن مسلم، وعبد الله بن محمد النفيلي، وهشام بن عمّار، وغيرهم. وقال البخاري، وأبو حاتم، ودحيم، ويعقوب بن سفيان: "ليس بشيء". وقال أبو حاتم: "ضعيف منكَر الحديث"، وقال البخاري والترمذي: "منكَر الحديث"، وقال النَّسائي والدارقطني والبرقاني: "متروك الحديث"، وقال ابن عدي: "وهو ممّن يكتب حديثُه مع ضعفِه". وقال ابن حِبّان: "يقلّب الأسانيد ويروي المناكير عن المشاهير، واستحقّ الترك"، وذكره البخاري في فصل من مات بين الثلاثين إلى الأربعين ومئة.

("تهذيب التهذيب" حرف العين: من اسمه عمرو، ر: ٥٣١٥، ٦/ ٢٢٣، ٢٢٤ ملتقطاً).

(٣) "التيسير شرح الجامع الصغير" حرف الهمزة، تحت ر: ١٤٩٩، ٢/ ٣٦.

(٤) "الجامع الصغير" ر: ١٤٢١، الجزء الأوّل، صـ٨٨.

ضعيفٌ؛ لكون ضَعفِ يزيد(١) النَّوفلي(٢)، ثمّ ذكر له شاهداً بروايةِ أبي سعيدٍ الخُدري(٣) وقال: "إسنادُه ضعيفٌ، لكن يُجبرُه ما قبلَه فيتعاضدان"(٤).

---

(١) يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطّلب بن هاشم النوفلي، أبو المغيرة، **روى عن**: أبي سلمة بن عبد الرّحمن بن عوف، وابن المنكدر، وزيد بن أسلم، وجماعة، **وعنه**: معن بن عيسى، وخالد بن مخلد، وإسحاق الفروي، وغيرهم، قال أبو حاتم عن أحمد: "ضعيف الحديث"، وقال البخاري: "لينه يحيى"، وقال أحمد: "عنده مناكير"، وقال معاوية عن ابن مَعين: "ليس حديثه بذاك"، وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث"، وقال مرّة: "واهي الحديث وغلط القول جدّاً"، وقال البخاري: "أحاديثه شِبه لا شيء، وضعّفه جدّاً". وقال ابن سعد: "كان جلداً صارماً، ثقة، وله أحاديث، وتوفّي بالمدينة سنة سبع وستّين ومئة".

("تهذيب التهذيب" حرف الياء: من اسمه يزداد ويزيد، ر: ٨٠٣٠، ٩/ ٣٦٢، ٣٦٣ ملتقطاً).

(٢) "التيسير" حرف الهمزة، تحت ر: ١٤٢١، ١/ ٥٧٨.

(٣) هو سعد بن مالك بن شيبان بن عبيد بن ثعلبة، أبو سعيد الأنصاري الخدري، وهو مشهور بكنيته، من مشهوري الصّحابة وفضلائهم، وهو من المكثرين من الرّواية عنه، وأوّل مشاهده الخندق، غزا مع رسول الله ﷺ اثنتي عشرة غزوة. **روى عنه** من الصحابة: جابر، وزيد بن ثابت، وابن عبّاس، وأنس، وابن عمر، وابن الزبير. ومن التابعين: سعيد بن المسيّب، وأبو سلمة، وعطاء بن يسار، وأبو أمامة بن سهل بن حنيف، وغيرهم، وتوفّي سنة أربع وسبعين يوم الجمعة، ودُفن بالبقيع، وهو ممّن له عقب من الصحابة، وكان يحفي شاربه ويصفّر لحيته.

("أسد الغابة" باب السين والراء، سعد بن مالك الخدري، ر: ٢٠٣٦، ٢/ ٤٥١، ٤٥٢ ملتقطاً).

(٤) "التيسير" حرف الهمزة، تحت ر: ١٤٢٢، ١/ ٥٧٨.

وفيه[١] وفي "السّراج المنير"[٢]: وقد ذكر حديث: «أكرِمُوا العلماءَ؛ فإنّهم ورثةُ الأنبياء»[٣] من طريقَين، فكتب تحت الطريق الأُولى: "ضعيفٌ، لكن يقوِّيه ما بعده"[٤]، وتحت الطريق الثانية: "ضعيفٌ لضَعفِ الضَحّاك بن حجرة[٥]، لكن يعضّده ما قبلَه"[٦].

❁ ❁ ❁

---

(١) "التيسير" حرف الهمزة، تحت ر: ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١/ ٥٧٩، ٥٨٠.

(٢) "السّراج المنير في شرح الجامع الصغير": لعلي بن أحمد بن محمّد بن إبراهيم العزيزي البُولاقي، الشّافعي (نور الدّين) فقيه، محدّث، توفّي ببولاق ١٠٧٠هـ.

("إيضاح المكنون"، ٤/ ٧. و"معجم المؤلّفين"، ٢/ ٣٩٩).

(٣) "الجامع الصغير" ر: ١٤٢٧، ١٤٢٨، الجزء الأوّل، صـ٨٨.

(٤) "السراج المنير" ١/ ٢٩٣.

(٥) هو الضّحّاك بن حجوة، عن سفيان بن عيينة. قال الدارقطني: كان يضع الحديث، وقال ابن عدي: هو أبو عبد الله المنبجي، كلّ رواياته مناكير إمّا متناً وإمّا إسناداً.

("ميزان الاعتدال" حرف الضاد، الضحاك، ر: ٣٩٣٠، ٢/ ٣٢٣).

(٦) "السّراج المنير" ١/ ٢٩٣.

الفائدة السّادسة

الحديث الضعيف يصير قويّاً بعمل أهل العلم

قال الملاّ علي القاري في "المرقاة" أوّل الفصل الثاني من باب ما على المأموم من المتابَعة: "رواه الترمذي[١] وقال: غريبٌ، والعملُ على هذا عند أهل العلم[٢]، قال النَّوَوي[٣]: وإسنادُه ضعيفٌ نقله ميرك، فكان الترمذي يريد تقويةَ الحديث بعمل أهلِ العلم، والعلمُ عند الله تعالى، كما قال الشيخ محيي الدّين بن العربي[٤]: أنّه بلغني عن

---

(١) هو محمّد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضَّحاك السّلمي الإمام الحافظ أبو عيسى الضرير البوغي الشهير بـ"الترمذي"، المتوفّى سنة ٢٧٩هـ. من مؤلّفاته: "الجامع الصّحيح" في الحديث أحد الكتب الستّة، و"شمائل النّبي ﷺ"، و"كتاب العِلل" في الحديث.

("هدية العارفين"، ٦/ ١٧).

(٢) "جامع الترمذي" أبواب الصّلاة، باب ما ذكر في الرجل يدرك الإمام [وهو] ساجد كيف يصنع، تحت ر: ٥٩١، صـ١٥٣.

(٣) هو الحافظ محيي الدّين أبو زكريا يحيى بن شرف، المحدِّث الفقيه الشّافعي الشّهير بالنَّوَوي، وُلد سنة ٦٣١ وتوفّي ببلده سنة ٦٧٦هـ. له من التصانيف: "الأربعين"، و"الإيضاح في مناسك الحجّ"، و"تهذيب الأسماء واللُّغات"، و"حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدّعوات والأذكار"، و"روضة الطالبين وعمدة المتّقين" في الفروع، و"رياض الصالحين"، و"المجموع" في شرح "المهذّب" لأبي إسحاق الشيرازي، و"المنهاج لشرح صحيح مسلم بن الحجّاج". ("هدية العارفين"، ٦/ ٤٠٨، ٤٠٩ ملتقطاً).

(٤) هو محمّد بن علي بن محمّد بن العربي الطائي الحاتمي محيي الدّين أبو عبد الله الأندلُسي المعروف بابن عربي الشهير بالشيخ الأكبر، وُلد بالأندلُس سنة ٥٦٠ وتوفّي بدمشق سنة ٦٣٨هـ. له من =

النّبي ﷺ أنّ: «مَن قال: "لا إلهَ إلاّ اللهُ" سبعين ألفاً غُفر له، ومَن قيل له غُفر له أيضاً» فكنتُ ذكرتُ التهليلةَ بالعدد المروي من غير أن أنويَ لأحدٍ بالخصوص، فحضرتُ طعاماً مع بعض الأصحاب وفيهم شابٌّ مشهورٌ بالكشف، فإذا هو في أثناء الأكل أظهَر البُكاء، فسألتُه عن السّبب فقال: أرى أمّي في العذاب، فوهبتُ في باطني ثوابَ التهليلةِ المذكورةِ لها، فضحك وقال: إنّي أراها الآن في حُسن المآب، فقال الشيخ: فعرفتُ صحّةَ الحديثِ بصحّةِ كشفِه، وصحّةَ كشفِه بصحّةِ الحديث"[١].

وقال الإمام السُّيوطي في "التعقُّبات" باب الصّلاة، تحت حديث صلاة التسبيح، نقلاً عن الإمام البَيهقي[٢]: "تداوَلها الصّالحون بعضُهم عن بعض، وفي ذلك تقويةٌ للحديث المرفوع"[٣].

وفيه تحت حديث: «مَن جمَع بين الصّلاتَين من غير عذرٍ فقد أتى باباً من

=

التصانيف: "الفتوحات المكيّة في معرفة أسرار المالكيّة"، و"فصوص الحكم"، و"محاضرة الأبرار ومسامَرة الأخيار"، وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٦/ ٩١، ٩٣، ٩٦ ملتقطاً).

(١) "المرقاة" كتاب الصّلاة، تحت ر: ١١٤٢، ٣/ ٢٢٢ ملتقطاً.

(٢) أي: في "شعب الإيمان" باب في محبّة الله ﷻ، تحت ر: ٦١٠، ١/ ٣٦٩.

(٣) "التعقّبات على الموضوعات" باب الصّلاة، ر: ٥٦، صـ٧٨.

أبواب الكبائر»: "أخرجه الترمذي[١] وقال: "حنش"[٢] ضعَّفه أحمد وغيرُه، والعملُ على هذا الحديث عند أهل العلم[٣]". فأشار بذلك إلى أنّ الحديثَ اعتضد بقول أهل العلمِ، وقد صرّح غيرُ واحدٍ بأنّ من دليلِ صحّةِ الحديث قولَ أهلِ العلم به، وإن لم يكن له إسنادٌ يعتمَد على مثلِه[٤]" اهـ.

هذه أقوالُ العلماءِ في أحاديث الأحكام، فما ظنُّك بأحاديث الفضائل!.

---

(١) أي: في "الجامع" أبواب الصّلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتَين في [الحضر]، ر: ١٨٨، صـ٥٢، بطريق المعتمر بن سليمان عن أبيه، عن حنش، عن عكرمة، عن ابن عبّاس عن النّبي ﷺ قال: «مَن جمَع بين الصّلاتَين من غير عذرٍ، فقد أتى باباً من أبواب الكبائر».

(٢) هو الحسين بن قيس الرحبي، أبو علي الواسطي، ولقبه حنش. **روى عن**: عطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس. **روى عنه**: إسماعيل بن عيّاش، وخالد بن عبد الله الواسطي، وسليمان التيمي. قال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: "ليس حديثه بشيء، لا أروي عنه شيئاً"، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: "متروك الحديث ضعيف الحديث"، وقال عبّاس الدوري، عن يحيى بن مَعين، وأبو زرعة: "ضعيف"، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه: "ضعيف الحديث، منكَر الحديث"، وقال البخاري: "أحاديثه منكَرة جدّاً ولا يكتب حديثُه"، وقال النَّسائي: "متروك الحديث"، وقال في موضعٍ آخر: "ليس بثقة"، وقال العقَيلي: "له غير حديثٍ لا يتابع عليه ولا يعرف"، وقال أبو أحمد بن عدي: "هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق". ("تهذيب الكمال" باب الحاء، من اسمه الحسين، ر: ١٣١٢، ٤/٥١٨ ملتقطاً).

(٣) "جامع الترمذي" أبواب الصّلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتَين في [الحضر]، تحت ر: ١٨٨، صـ٥٢ ملتقطاً.

(٤) "التعقّبات على الموضوعات" باب الصّلاة، ر: ٥١، صـ٧٢.

الفائدة السّابعة

قد يكون الحديثُ ضعيفاً غايةَ الضَّعف من حيث السَّند، لكن يصلح للعمل بتجربةِ العلماء والصّالحين، فقد روى الحاكم[١] من طريق عمر بن هارون البَلخي[٢] عن عبد الله بن مسعود[٣] ﷺ عن النّبي ﷺ: «إذا كانت لك حاجةٌ فصلِّ اثنتَي عشرةَ

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن محمد الضبي أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع، وُلد سنة ٣٢١ وتوفّي سنة ٤٠٥هـ بنيسابور. من مؤلّفاته: "السياق في ذيل تاريخ نيسابور"، و"مدخل إلى علم الصّحيح"، و"المستدرَك على الصّحيحَين" في الحديث.

("هدية العارفين"، ٦/ ٤٨ ملتقطاً).

(٢) عُمر بن هارون بن يزيد الثقفي مولاهم، أبو حفص البلخي. **روى عن:** ابن جريج، وأسامة بن زيد الليثي، وسعيد بن أبي عروبة، وشعبة، ومالك، والثوري، وطائفة. **وعنه:** أحمد بن حنبل، وأبو الحسن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي والد البخاري، وعثمان بن أبي شيبة، وصالح بن عبد الله الترمذي، وهشام بن عبيد الله الرازي، وخلق. قال البخاري: "تكلّم فيه يحيى بن مَعين"، وقال أبو داود: "هو غير ثقة"، وقال عبد الله بن علي المدِيني: "سألت أبي عنه فضعّفه جدّاً"، وقال النَّسائي، وصالح بن محمّد، وأبو علي الحافظ: "متروك الحديث"، وقال الدارقطني: "ضعيف"، وقال أبو نعَيم: "حدّث بالمناكير لا شيء". قال علي بن المفضل البلخي: "مات ببلخ يوم الجمعة أوّل يوم من رمضان سنة أربع وتسعين ومئة، وهو ابن ستّ وستّين سنة".

("تهذيب التهذيب"، حرف العين: من اسمه عمر، ر: ٥١٤٠، ٦/ ١٠٨-١١١ ملتقطاً).

(٣) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، أبو عبد الرّحمن الهذلي. كان إسلامه قديماً أوّل الإسلام، حين أسلم سعيد بن زيد وزوجته فاطمة بنت الخطّاب، وذلك قبل إسلام عُمر بن الخطّاب بزمان، وهو أوّل مَن جهر بالقرآن بمكّة، وهاجَر الهجرتَين جميعاً إلى الحبشة وإلى =

ركعةً ليلاً أو نهاراً، وتشهَّد على كلّ ركعتَين، وبعد التشهُّدِ الأخيرِ احمدِ اللهَ، وصلِّ على النّبيِ ﷺ، ثمّ اسْجُد وَاقْرَاءْ في السّجدة "الفاتحَةَ" سبعاً، و"آيةَ الكرسي" سبعاً، و"لا إلهَ إلاّ الله وحدَه لا شريكَ له، له الملك، وله الحمد، وهو على كلّ شيءٍ قديرٌ" عشراً، ثمّ قُل: "اللّهم إنّي أسألُك بِمَعَاقِدِ العِزِّ مِن عَرشِك، ومنتهَى الرّحمةِ من كتابِك، واسمِكَ الأعظمِ، وَجدِّكَ الأعلى، وَكلماتِكَ التامّة"، ثمّ سَلْ حاجتَك، وارفعْ رأسَك من السّجدة وسلِّم، ولا تعلِّمُوها السُّفهاءَ؛ فإنّهم يدعُون بها فيستجابون»[1].

=

المدينة، وصلّى القبلتَين، وشهد بدراً، وأُحُداً، والخندق، وبيعة الرّضوان، وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ، وشهد اليرموك بعد النّبي ﷺ، وهو الذي أجهَزَ على أبي جهل، وشهد له رسولُ الله ﷺ بالجنّة. وروى عن النّبي ﷺ. روى عنه من الصحابة: ابن عباس، وابن عمر، وأبو موسى، وابن الزبير، وجابر، وأنس، وأبو سعيد، وأبو هريرة، وغيرهم. وروى عنه من التابعين: علقمة، وأبو وائل، وعبيدة، وقيس بن أبي حازم، وغيرهم. ومن مناقِبه أنّه بعد وفاة رسولِ الله ﷺ شهد المشاهد العظيمة. منها: أنّه شهد اليرموك بالشّام وكان على النفل، وسيّره عُمر بن الخطّاب ﷺ إلى الكوفة. وتوفّي ابن مسعود بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين، وأوصى إلى الزُّبير ﷺ، ودُفن بالبقيع، وصلّى عليه عثمان ودَفنه ليلاً أوصى بذلك، وكان عُمره يوم توفّي بضعاً وستين سنة.

("أسد الغابة"، باب العين والباء، ر: ٣١٨٢، ٣/ ٣٨١– ٣٨٥، ٣٨٧ ملتقطاً).

(١) انظر: "الترغيب والترهيب" كتاب النوافل، الترغيب في صلاة الحاجة ودعائها، ر: ٤، ١/ ٢٧٤، نقلاً عن الحاكم، و"الموضوعات" لابن الجوزي، كتاب الصّلاة، صلاة أخرى، ٢/ ٦٣ عن الحاكم.

هذا الحديثُ فيه عمرُ بن هارون قد تكلّم فيه، فقال أحمد والنَّسائي[١]: "متروكُ الحديث"[٢]، وقال الإمامُ علي بن المدِيني[٣] والدارقطني[٤]: "ضعيفٌ أشدّ الضَّعف"، وقال صالح[٥]: "كذّاب"، وقال يحيى بن مَعين[٦]: "لا شيءَ،

---

(١) هو أحمد بن علي بن شعيب الحافظ أبو عبد الرّحمن النَّسائي، وُلد سنة ٢١٤ وتوفّي بالرَّملة سنة ٣٠٣هـ. له من التصانيف: "خصائص علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه"، و"السنن الكبيرة" في الحديث، و"المجتبى في مختصر السنن الكبرى" له. ("هدية العارفين"، ٥/ ٤٩).

(٢) "الضعفاء والمتروكين"، باب العين، ر: ٤٧٥، صـ٨٥.

(٣) علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء، المدِيني، البصري، أبو الحسن: محدِّث مؤرِّخ، كان حافظ عصرِه. له نحو مئتي مصنَّف، وكان أعلَم من الإمام أحمد باختلاف الحديث، وُلد بالبصرة، ومات بسامرّاء (٢٣٤هـ). من كتبه: "الأسامي والكُنى"، و"الطبقات"، و"التاريخ"، و"اختلاف الحديث"، و"عِلل الحديث ومعرفة الرِّجال" رسالة. ("الأعلام"، ٤/ ٣٠٣).

(٤) هو علي بن عمر بن أحمد بن مَهدي البغدادي الحافظ أبو الحسن المعروف بالدارقطني، وُلد سنة ٣٠٦ وتوفّي سنة ٣٨٥هـ. من تصانيفه: "السنن" في الحديث، و"كتاب الأفراد"، و"كتاب الجرح والتعديل"، و"كتاب العِلل" في الحديث، و"المختلف والمؤتلف" في أسماء الرِّجال، وغير ذلك. ("هدية العارفين" ٥/ ٥٤٨ ملتقطاً).

(٥) صالح بن محمّد بن عمرو بن الأسدي الحافظ أبو جعفر البغدادي الملقَّب بجزرة، نزيل بخارى، محدِّث ما وراء النَّهر، توفّي سنة ٢٩٤هـ. من تصانيفه: "تفسير القرآن"، و"الجرح والتعديل"، و"كتاب النوادر". ("هدية العارفين"، ٥/ ٣٤٥).

(٦) الحافظ أبو زكريا يحيى بن مَعِين بن عون البغدادي الحافظ الكبير، المتوفّى حاجّاً بالمدينة المنوّرة في ٢٢ ذي الحجّة من سنة ٢٣٣هـ. من تصانيفه: "الجرح والتعديل" في رجال الحديث، =

كذّابٌ خبيث" ذكر كلَّ ذلك في "الميزان"[١].

وقال الإمامُ حافظ الشّأن في "التقريب"[٢]: "متروكٌ وكان حافظاً"[٣]. وقال الذَّهبي[٤]: "كان من أوعيةِ العلمِ على ضَعفِه وكثرةِ مناكيرِه، وما أظنُّه ممن يتعمّد الباطلَ"[٥]. وقال في "تذكرةِ الحفّاظ"[٦]: "لا ريبَ في ضَعفِه"[٧]، وقال الحافظُ

=

و"كتاب التاريخ". ("هدية العارفين"، ٦/ ٤٠١).

(١) "ميزان الاعتدال في نقد الرّجال" ر: ٦٢٣٧، ٣/ ٢٢٨، بتصرّف: لشمس الدّين أبي عبد الله محمّد بن أحمد الذهبي الحافظ، المتوفّى سنة ٧٤٨هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٧٣١).

(٢) "تقريب التهذيب" في أسماء الرّجال: لابن حجر العَسقلاني، المتوفّى ٨٥٢هـ. ("كشف الظنون"، ١/ ٣٧٨، و٢/ ٤٣١).

(٣) "تقريب التهذيب" ر: ٤٩٧٩- عمر بن هارون، صـ٣٥٥.

(٤) هو محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني المصري الإمام الحافظ شمس الدّين أبو عبد الله الذهبي المحدِّث المؤرِّخ، وُلد سنة ٦٧٣ وتوفّي سنة ٧٤٨هـ. من مصنّفاته: "تاريخ الإسلام"، و"تذكرة الحفّاظ"، و"تذهيب التهذيب" في أسماء الرّجال، و"سِير النبلاء" في التاريخ والتراجم، و"الكاشف" في أسماء الرّجال، و"كتاب الكبائر"، و"ميزان الاعتدال في نقد الرّجال". ("هدية العارفين"، ٦/ ١٢٣، ١٢٤ ملتقطاً).

(٥) "الميزان" ر: ٦٢٣٧، ٣/ ٢٢٩.

(٦) "تذكرة الحفّاظ": للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، المتوفّى سنة سبع وأربعين وسبعمئة. ("كشف الظنون"، ١/ ٣٢٦).

(٧) "تذكرة الحفّاظ" الطبقة السابعة، الجزء ١، صـ٢٤٩.

عبد العظيم المنذري(١) في كتاب "الترغيب"(٢) في صلاة الحاجة بعد نقل هذا الحديث: "قد تفرّد به عمرُ بن هارون البَلخي، وهو متروكٌ متّهَم، أثنى عليه ابنُ مَهدي(٣) وحدَه فيما أعلَمه"(٤).

أفاد حضرةُ الشيخ(٥) نفعنا اللهُ ببركاته: "بل اختلفت الرّوايةُ عن ابن مَهدي أيضاً، فقال في "الميزان": قال ابنُ مَهدي وأحمدُ والنَّسائي: "متروكُ الحديث"(٦)، ثمّ

---

(١) عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة الحافظ زكي الدّين أبو محمّد المنذري القيرواني ثمّ المصري الشّافعي، وُلد سنة ٥٨١ وتوفّي سنة ٦٥٦هـ. من تصانيفه: "الترغيب والترهيب"، وشرح "التنبيه" لأبي إسحاق الشيرازي في الفروع، وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٥/ ٤٧٢، ٤٧٣ ملتقطاً)

(٢) "الترغيب والترهيب": للشيخ الإمام الحافظ زكي الدّين أبي محمّد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، المتوفّى سنة ستّ وخمسين وستّمئة. ("كشف الظنون"، ١/ ٣٣٥).

(٣) هو عبد الرّحمن بن مهدي بن حسّان العنبري البصري اللؤلؤي، أبو سعيد: من كِبار حفّاظ الحديث. وله فيه تصانيف حدث ببغداد. ومولده ووفاته في البصرة (١٩٨هـ).

("الأعلام"، ٣/ ٣٣٩).

(٤) "الترغيب والترهيب" كتاب النوافل، الترغيب في صلاة الحاجة...، ١/ ٢٧٤، ٢٧٥ بتصرّف.

(٥) أي: شيخ المؤلّف الإمام أحمد رضا ﷺ.

(٦) "الميزان" حرف العين، تحت ر: ٦٢٣٧- عمر بن هارون، ٣/ ٢٢٨.

قال: وقال ابن حِبّان[١]: "كان ابنُ مَهدي حَسنُ الرّأي في عُمر بن هارون"[٢]اهـ، ومع ذلك قال أحمد بن حرب[٣]: "قد جرّبتُه فوجدتُه حقّاً"، وقال إبراهيم بن الدَّيبلي: "قد جرّبتُه فوجدتُه حقّاً"، وقال الحافظُ المنذري: "الاعتمادُ في مثل هذا على التجربة، لا على الإسناد"، قال الحاكم: "قال لنا أبو زكريا[٤]: قد جرّبتُه فوجدتُه حقّاً"، ثمّ قال: "وقد جرّبتُه فوجدتُه حقّاً"[٥].

---

(١) هو محمد بن حِبّان بن أحمد بن حِبّان بن معاذ بن سعيد بن شهيد التميمي الحافظ العلاّمة أبو حاتم البُستي، توفّي في شوّال من سنة ٣٥٤هـ له من التصانيف: "كتاب الجرح والتعديل"، و"كتاب الثقات"، و"كتاب الضعفاء"، و"كتاب المسند" في الحديث.

("هدية العارفين"، ٦/ ٣٦، ٣٧ ملتقطاً).

(٢) "الميزان" حرف العين، تحت ر: ٦٢٣٧- عمر بن هارون، ٣/ ٢٢٩.

(٣) أحمد بن حرب أبو عبد الله النيسابوري، توفّي سنة ٢٣٤هـ. له: "أربعين" في الحديث، و"كتاب الحكمة"، و"كتاب الكسب"، و"مناسك الحج". ("هدية العارفين"، ٥/ ٤٢).

(٤) الإمام، أبو زكريا يحيى بن محمّد بن عبد الله بن عنبر بن عطاء السلمي مولاهم، العنبري، النيسابوري، المعدّل. **سمع**: أبا عبد الله محمّد بن إبراهيم البوشنجي، والحسين بن محمّد القباني، وابن خزيمة، وخلقاً كثيراً. **روى عنه**: أبو علي الحافظ، والحاكم، وابن مندة، وآخرون. توفّي في شوّال سنة أربع وأربعين وثلاث مئة. وله ستّ وسبعون سنة.

("سير أعلام النبلاء" ر: ٣٢٩٨- العنبري، يحيى بن محمّد بن عبد الله، ١٠/ ٣٠١ ملتقطاً).

(٥) "الترغيب والترهيب" كتاب النوافل، الترغيب في صلاة الحاجة ودعائها، ١/ ٢٧٤، ٢٧٥ ملتقطاً.

الفائدة الثامنة

قد يكتفى بذكر الحديثِ في كتب العلماء بلا سَندٍ أيضاً، وهذا الذِكرُ فقط يكون اعتماداً له، فقد ذكر الإمامُ أبو محمد عبد الله بن علي اللَّخمي الأندلُسي[١] المتوفّى ٤٦٦هـ[٢] في كتابه "اقتباس الأنوار والتماس الأزهار"[٣]: أنّ أميرَ المؤمنين الفاروق الأعظم ﷺ أتى النّبيَ ﷺ بعد وفاتِه وقال: «بأبِي أنتَ وأمّي يا رسولَ الله! لقد بلغ من فضيلتِك عند الله أن أقسَمَ بحياتِك دون سائرِ الأنبياء، ولقد بلَغَ من فضيلتِك عنده أن أقسَمَ بتُرابِ قدمَيك فقال: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ﴾[البلد: ١]»[٤].

---

(١) هو عبد الله بن علي بن خلف بن أحمد بن عمر اللَّخمي أبو محمّد الأندلسي المعروف بالرشاطي المحدِّث المالكي، وُلد سنة ٤٦٦ وتوفّي سنة ٥٤٣هـ. من تصانيفه: "اقتباس الأنوار والتباس الأزهار في أنساب الصّحابة ورُواة الآثار في ستّة أسفار"، و"عيون الأخبار" في التاريخ. ("هدية العارفين"، ٥/ ٣٧٣).

(٢) هذا ما أثبته في "كشف الظنون" ١/ ١٦١.

(٣) "اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورُواة الآثار": لأبي محمّد عبد الله بن علي اللَّخمي الشهير بالرشاطي، توفّي سنة ٥٤٣هـ. ("هدية العارفين"، ٥/ ٣٧٣).

(٤) انظر: "نسيم الرياض في شرح الشّفاء لقاضي عياض" القسم ١، الباب ١ في ثناء الله تعالى عليه وإظهار عظيم قدره لديه، الفصل ٤ في قسمه تعالى بعظيم قدره، ١/ ٣١٧.

ثمّ ذكره الإمام محمد بن الحاجّ العبدري المالكي[١] المتوفّى ٧٣٧هـ في "المدخَل"[٢]، ثمّ العلاّمة أبو العبّاس القصار[٣] في "شرح البُردة"[٤] نقلاً عن "اقتباس الأنوار"، ثمّ ذكر العلاّمةُ أحمد القُسطلاني[٥] في "المواهب اللَدُنيّة"[٦] وعزا إلى "شرح البُردة" للقصار

---

(١) أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي المعروف بابن الحاج من أصحاب ابن أبي جمرة، نزيل القاهرة، المتوفّى بها سنة ٧٣٧هـ. من تصانيفه: "شموس الأنوار وكنوز الأسرار" في علم الحروف وروحانيتها، و"مدخل الشّرع الشّريف على المذاهب الأربعة".

("هدية العارفين"، ٦/ ١١٩).

(٢) "مدخل الشّرع الشّريف على المذاهب الأربعة" آداب النّبي ﷺ، ١/ ٣١٧: للإمام ابن الحاج أبي عبد الله محمد بن محمد بن العبدري الفاسي المالكي، المتوفّى سنة ٧٣٧هـ.

("كشف الظنون"، ٢/ ٥٣٠).

(٣) أحمد بن محمّد بن عبد الرحمن القصار، الأزدي، التُونسي (كان حيّاً بعد ٧٩٠هـ). من تصانيفه: "مختصر على البُردة" و"شرح شواهد المقرب". ("معجم المؤلّفين"، ١/ ٢٧٣).

(٤) "شرح قصيدة البُردة": لأبي العبّاس أحمد الأزدي المعروف بالقصار (كان حيّاً بعد ٧٩٠هـ).

("كشف الظنون"، ٢/ ٢٩٨، "معجم المؤلّفين"، ١/ ٢٧٣).

(٥) أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد القُسطلاني شهاب الدّين أبو العبّاس المصري الشّافعي الخطيب، وُلد سنة ٨٥١ وتوفّي سنة ٩٢٣هـ. له من التصانيف: "إرشاد السّاري" في شرح "الجامع الصّحيح" للبخاري، و"لطائف الإشارات بفنون القراآت"، و"المواهب اللدُنية بالمنح المحمدية" في السّيرة النبويّة، وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٥/ ١١٥، ١١٦ ملتقطاً).

(٦) "المواهب اللدُنية بالمنح المحمدية" في السيرة النّبوية، المقصد ٦ آيات من التنزيل... إلخ، الفصل ٥: القسم بحياته وعصره، ٣/ ٢١٥: للشيخ الإمام شهاب الدين أبي العبّاس أحمد بن

=

و"المدخَل"، ثمّ ذكر العلاّمةُ الشّهاب الخَفاجي[1] في "نسيم الرّياض"[2]، والشيخ المحقّق المحدّث الدّهلوي في "مدارج النّبوّة"[3] ذكر هذا الحديث تحت الآية الكريمة: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ * وَأَنتَ حِلٌّ بِهَٰذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١، ٢].

ونصّ "النّسيم" في الفصل الرّابع من الباب الأوّل هكذا: "قد قالُوا: إنّ هذا القسم أدخَلُ في تعظيمِه ﷺ من القَسم بذاتِه وحياتِه، كما أشار إليه عمرُ ﵁ بقوله:

=

محمّد القسطلاني المصري، المتوفّى سنة٩٢٣هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٧١٦).

(١) هو أحمد بن محمّد بن عمر المصري القاضي شهاب الدين المعروف بالخفاجي الأديب الحنفي، توفّي سنة ١٠٦٩هـ. من تصانيفه: "عناية القاضي وكفاية الراضي حاشية على تفسير البيضاوي"، و"نسيم الرياض في شرح الشّفاء للقاضي عياض"، وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٥/ ١٣٣ ملتقطاً).

(٢) "نسيم الرّياض في شرح الشّفاء للقاضي عياض" القسم ١، الباب ١ في ثناء الله تعالى عليه وإظهار عظيم قدره لديه، الفصل ٤ في قسمه تعالى بعظيم قدره، ١/ ٣١٧: لأحمد بن محمد بن عمر المصري القاضي شهاب الدّين المعروف بالخفاجي الأديب الحنفي، توفّي سنة ١٠٦٩هـ.

("إيضاح المكنون" ٤/ ٤٣٢. و"هدية العارفين" ٥/ ١٣٣).

(٣) "مدارج النبوّة" القسم ١: فضائل وكمالات، الباب ٣ في بيان الفضل والشرف، الجزء ١، صـ٦٥: لعبد الحقّ بن سيف الدّين بن سعد الله أبو محمّد الدّهلوي المحدّث الحنفي المتخلّص بحقّي، المتوفّى سنة ١٠٥٢هـ. ("إيضاح المكنون" ٤/ ٣٠٤. و"هدية العارفين" ٥/ ٤١٠).

«بأبِي أنتَ وأمّي يا رسولَ الله! قد بلغتَ من الفضيلةِ عنده أن أقسَمَ بتُرابِ قدمَيك فقال: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ﴾»[1].

وقال الإمام السّيوطي في "مَناهل الصَّفا في تخريج أحاديث الشِّفا"[2]: "لم أجده"[3] في شيءٍ من كتب الأثر، لكن صاحبَ "اقتباس الأنوار" وابنَ الحاجّ في "مَدخَله" ذكراه في ضمن حديثٍ طويل، وكفى بذلك سَنداً لمثلِه؛ فإنّه ليس ممّا يتعلّق بالأحكام.

---

(١) "النسيم" القسم ١، الباب ١ في ثناء الله...، الفصل ٤ في قسمه تعالى بعظيم قدره، ١/ ٣١٧.

(٢) "مناهل الصَّفا في تخريج أحاديث الشِّفا": لعبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد الإمام جلال الدين السيوطي المصري الشّافعي، توفّي في التاسع من جمادى الأولى لسنة ٩١١هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٨٢. و"هدية العارفين" ٥/ ٤٣٤).

(٣) "مناهل الصفا" تحت ر: ٤٧، صـ٣٨.

الفائدة التاسعة

قول المحدِّثين: "لا يصحّ في هذا الباب شيء" لا ينافي الحجّية

قال الإمام محمد بن محمد بن أمير الحاجّ الحَلَبي[١] في "الحَلبة شرح المنية"[٢] في مسألة المسح بالمنديل بعد الوضوء: قولُ الترمذي: "لا يصحّ عن النّبي ﷺ في هذا الباب شيءٌ"[٣] لا ينفي وجودَ الحَسن ونحوِه، والمطلوبُ لا يتوقّف ثبوتُه على الصّحيح، بل كما يثبت به، يثبت بالحَسن أيضاً"[٤].

وفيه آخِر صفة الصّلاة، قبَيل فصل ما يكره فعلُه في الصّلاة: "على المشي على مقتضى الاصطلاح الحديثي لا يلزم من نفي الصحّةِ نفيُ الثبوتِ على وجه الحَسن"[٥].

وقال الإمام ابن حجر المكّي في "الصّواعق المحرقة" في حديث التوسعة على العيال يومَ عاشوراء في آخِر الفصل الأوّل من الباب الحادي عشر، قبَيل الفصل

---

(١) محمد بن محمد بن محمد بن حسن الشهير بابن أمير الحاج الحلَبي القاضي شمس الدّين الحنفي، المتوفّى سنة ٨٧٩هـ من تصانيفه: "التقرير والتحبير في شرح التحرير" في الفروع، و"حَلبة المجلّي وبغية المهتدي في شرح منية المصلّي وغنية المبتدي".

("هدية العارفين"، ٦/ ١٦٥ ملتقطاً، و"كشف الظنون"، ٢/ ٧٠٩).

(٢) "حلبة المجلّي وبغية المهتدي في شرح منية المصلّي": للإمام الشهير بابن أمير حاج محمد بن محمد بن أحمد [محمد] (الحنفي، المتوفّى سنة ٨٧٩هـ). ("كشف الظنون"، ٢/ ٧٠٨، ٧٠٩).

(٣) "جامع الترمذي" أبواب الطهارة، باب [ما جاء في] المنديل بعد الوضوء، تحت ر: ٥٣، صـ١٥.

(٤) "الحلبة" كتاب الطهارة، باب سنن الغسل، تتميات، ١/ ق١١٠.

(٥) "الحلبة" كتاب الصّلاة، فصل فيما يكره فعله في الصّلاة، ٢/ ق١٤٤.

الثاني: قول أحمد: "إنّه حديثٌ لا يصحّ"، أي: لذاتِه، فلا ينفي كونَه حَسناً لغيرِه، والحَسنُ لغيرِه يحتَجّ به كما بيّن في الحديث"(١).

وقال الإمامُ ابن حجر العَسقلاني في "تخريج أحاديث أذكار النَّوَوي"(٢): "من نفي الصحّةِ لا ينتفي الحَسن"(٣).

وقال في "نزهة النظر شرح نخبة الفكر": "هذا القسمُ من الحَسن مشارِكٌ للصّحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونَه"(٤).

وقال مولانا علي القاري في "الموضوعات الكُبرى": "لا يصحّ" لا ينافي الحَسن"(٥).

وقال سيّدِي نور الدّين السّمهُودي(٦) في "جواهر العقدَين في فضل

---

(١) "الصواعق المحرقة" الباب ١١ في فضائل أهل البيت النّبوي، وفيه بيان نشأة البيت النّبوي وتكوينه، الفصل ١ في الآيات الواردة فيهم، صـ١٨٥.

(٢) "نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار": للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني، توفّي سنة ٨٥٢هـ.

("إيضاح المكنون"، ٤/ ٤١٤، ٤١٥، و"هدية العارفين"، ٥/ ١٠٧).

(٣) "نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار" ١/ ١٦٥ ملخّصاً.

(٤) "نزهة النظر شرح نخبة الفكر" الحَسن لذاته، صـ٦٦.

(٥) أي: "الأسرار المرفوعة" ر: ٩٢٩، صـ٢٣٦ ملتقطاً.

(٦) علي بن عفيف الدين عبد الله بن أحمد أبو الحسن السمهودي الشّافعي الحسني، نزيل المدينة المنوّرة المفتي بها، وُلد سنة ٨٤٤ وتوفّي سنة ٩١١هـ. له من التصانيف: "جواهر العقدَين في =

الشَّرفَين"[1]: "قد يكون غيرَ صحيحٍ وهو صالحٌ للاحتجاج به؛ إذ الحَسنُ رتبةٌ بين الصّحيحِ والضعيف"[2].

وكان النّبيُ ﷺ ينهى أن ينتعلَ الرّجلُ قائماً، رواه الترمذي[3] عن جابرٍ[4]

=

فضل الشّرفَين شرف العلم الجلي والنَّسب العلي"، و"خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى" في تاريخ المدينة، و"وفاء الوفا"، وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٥/ ٥٩٢ ملتقطاً).

(١) "جواهر العقدَين في فضل الشّرفَين شرف العلم الجلي والنَّسب العلي": للسيّد نور الدّين أبي الحسن علي بن عبد الله السمهودي المدني الشّافعي، المتوفّى سنة ٩١١هـ. ("كشف الظنون"، ١/ ٤٨٠).

(٢) "جواهر العقدَين في فضل الشّرفَين" ١٥: ذكر ما يطلب لأهل البيت النّبوي من الآداب الزكية... إلخ، النوع التاسع، ٢/ ١٢٦، ١٢٧.

(٣) لم نجد في "جامع الترمذي" عن سيّدِنا جابر، بل فيه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، يكنّى أبا عبد الله، شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صبي، وقال بعضهم: شهد بدراً، وقيل: لم يشهدها وكذلك غزوة أحد، وقال الكلبي: شهد جابر أحداً، وقيل: شهد مع النّبي ﷺ ثمان عشرة غزوة، وشهد صفين مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعُمي في آخر عمره، وكان يحفى شاربه، وكان يخضب بالصفرة، وهو آخر مَن مات بالمدينة ممّن شهد العقبة. وكان من المكثرين في الحديث، الحافظين للسنن، **روى عنه**: محمد بن علي بن الحسين، وعمرو بن دينار، وأبو الزبير المكي، وعطاء، ومجاهد، وغيرهم. وتوفّي جابر سنة أربع وسبعين، وصلّى عليه أبان بن عثمان، وكان أمير المدينة، وكان عمر جابر أربعاً وتسعين سنة. ("أسد الغابة"، باب الجيم والألف، ر: ٦٤٧- جابر بن عبد الله بن حرام، ١/ ٤٩٢- ٤٩٤ ملتقطاً).

وأنسٍ[١] ﷺ[٢]، وقال: "كلا الحديثَين لا يصحّ عند أهل الحديث"[٣]. وأفاد العلاّمةُ عبد الباقي الزرقاني[٤] في "شرح المواهب"[٥] في المقصد الثالث من النّوع

---

(١) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد، خادم رسول الله ﷺ، كان يتسمّى به ويفتخر بذلك، ودعا له رسول الله ﷺ بكثرة المال والولد، فولد له من صلبه ثمانون ذكراً وابنتان،إحدهما: حفصة، والأخرى: أم عمرو، ومات وله من ولده وولد ولده مئة وعشرون ولداً. واختلف في وقت وفاته ومبلغ عمره، فقيل: توفّي سنة إحدى وتسعين، وقيل: سنة اثنتين وتسعين، وقيل: سنة ثلاث وتسعين، وقيل: سنة تسعين. وهو آخر مَن توفّي بالبصرة من الصّحابة، وكان موته بقصره بالطف، ودفن هناك على فرسخَين من البصرة، وصلّى عليه قطن بن مدرك الكلابي. ("أسد الغابة" باب الهمزة والنون وما يثلّثهما، ر: ٢٥٨- أنس بن مالك بن النضر، ١/ ٢٩٤-٢٩٧ ملتقطاً).

(٢) أي: في "الجامع" أبواب اللباس، باب ما جاء في كراهيّة أن ينتعل الرجل وهو قائم، ر: ١٧٧٥، صـ٤٢١، بطريق الحارث بن نبهان عن معمر، عن عمار ابن أبي عمّار، عن أبي هريرة قال: «نهى رسولُ الله ﷺ أن ينتعلَ الرّجلُ وهو قائم». [قال أبو عيسى:] هذا حديثٌ غريب.

(٣) "جامع الترمذي" أبواب اللّباس، باب ما جاء في كراهيّة أن ينتعلَ الرّجلُ وهو قائم، تحت ر: ١٧٧٥، صـ٤٢١.

(٤) هو محمّد بن عبد الباقي بن يوسف الأزهري أبو عبد الله المصري المالكي الشهير بالزرقاني، المتوفّى سنة ١١٢٢هـ. من تصانيفه: "شرح موطأ مالك"، وشرح "المواهب اللدنية"، للقُسطلاني، ومختصر "المقاصد الحسنة" للسخاوي. ("هدية العارفين"، ٦/ ٢٤٤ ملتقطاً).

(٥) "شرح الزرقاني على المواهب اللدنية": للمولى العلاّمة خاتمة المحدّثين محمّد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري المالكي، المتوفّى سنة ١١٢٢هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٧١٦).

الثاني في ذِكر نعلِه ﷺ: "نفيُه الصحّةَ لا ينافي أنّه حَسنٌ كما عُلم"[١].

ونقل في "المرقاة" عن المحقّق على الإطلاق[٢] ﷺ: "وقول مَن يقول في حديث: "إنّه لم يصحّ" إن سلِّم لم يقدح؛ لأنّ الحجيّةَ لا تتوقّف على الصحّة، بل الحَسنُ كافٍ"[٣].

وقال الشيخُ المحقّق عبد الحقّ المحدِّث الدّهلوي[٤]: "حكم بعدم صحت كردن بحسب اصطلاح محدثين غرابت ندارد، چه صحت در حديث چنانچه در مقدمه معلوم شد درجهٔ اعلى است دائرهٔ آن تنگ تر جميع احاديث كه در كتب مذكور است، حتى درين شش كتاب كه آن را صحاح ستہ گويند همه باصطلاح ايشان صحيح نيست، بلكه تسميهٔ آنها صحاح باعتبار تغليب است"[٥].

---

(١) "شرح الزرقاني على المواهب" المقصد ٣، الفصل ٣، النوع ٢ في لباسه وفراشه نعله ﷺ، ٦/ ٣٥٠.

(٢) أي: في "الفتح" كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، ١/ ٣٨ بتصرّف.

(٣) "المرقاة" كتاب الصّلاة، باب ما لا يجوز من العمل في الصّلاة وما يباح منه، الفصل الثاني، تحت ر: ١٠٠٨، ٣/ ٨٨.

(٤) "الطريق القويم شرح الصراط المستقيم" خاتمة الكتاب، صـ٥٠٢ ملتقطاً بتصرّف.

(٥) أي: الحكم بعدم الصحّة حسب اصطلاح المحدِّثين لا يلزم منه الغرابةُ؛ لأنّ صحّةَ الحديث درجةٌ عُليا في الحديث كما مرّ في المقدّمة (أي: مقدّمة الشيخ عبد الحقّ الدّهلوي في المصطلح)، حتّى لا يخلوَ كتابٌ من الصِّحاح على مصطلحاتهم من عدم الصحّة، وقد سُمّيت الستّةُ صحاحاً تغليباً.

الفائدة العاشرة

بَونٌ بعيدٌ بين عدمِ الصحّة وبين الحكمِ بوضعِ الحديث

قال الإمامُ بدر الدّين الزّركشي(١) في كتاب "النُكت على ابن الصّلاح"(٢)، والإمامُ جلال الدّين السُّيوطي في "اللآلئ المصنوعة"(٣)، والعلاّمةُ علي بن محمد الكناني(٤) في "تنزيه الشّريعة المرفوعة عن الأخبار الشَّنيعة الموضوعة"(٥)، والعلاّمةُ

---

(١) محمّد بن بهادُر بن عبد الله الزركشي بدر الدّين المصري الشّافعي، وُلد سنة ٧٤٥، المتوفّى سنة ٧٩٤هـ. له من الكتب: "أعلام الساجد بأحكام المساجد"، و"البرهان في علوم القرآن"، و"التنقيح" في شرح "الجامع الصّحيح" للبخاري.

("هدية العارفين"، ٦/ ١٣٩، ١٤٠ ملتقطاً).

(٢) "النكت على ابن الصّلاح" النوع ٢١ [في] معرفة الموضوع، صـ٢٣٧ بتصرّف: للشيخ بدر الدّين محمد بن عبد الله الزركشي، المتوفّى سنة ٧٩٤هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ١٦٧).

(٣) "اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" كتاب التوحيد، ١/ ١٨: لجلال الدين السيوطي المتوفّى سنة ٩١١هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٤٤٩).

(٤) علي بن محمّد بن علي بن عبد الرّحمن الكناني الدّمشقي علاء الدّين أبو الحسن الشّافعي المعروف بابن عرّاق الخطيب بالمدينة المنوّرة، وُلد سنة ٩٠٧ وتوفّي بالمدينة سنة ٩٦٣هـ. من تصانيفه: "تنزيه الشّريعة المرفوعة عن الأخبار الشَّنيعة الموضوعة"، وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٥/ ٥٩٦ ملتقطاً).

(٥) "تنزيه الشّريعة المرفوعة عن الأخبار الشّنيعة الموضوعة" كتاب التوحيد، الفصل الثاني، تحت ر: ٢٠، ١/ ١٤٠ بتصرّف: للشيخ أبي الحسن علي بن محمّد بن عرّاق الكناني، المتوفّى سنة ٩٦٣هـ. ("كشف الظنون" ١/ ٣٩٩).

محمد طاهر الفَتني[١] في خاتمة "مجمع البِحار"[٢]: "بين قولنا: "لم يصحّ" وقولنا: "موضوع" بَونٌ كبيرٌ؛ فإنّ الوضعَ إثباتُ الكذِب والاختلاقِ، وقولُنا: "لم يصحّ" لا يلزم منه إثباتُ العدم، وإنّما هو إخبارٌ عن عدم الثبوت، وفرقٌ بين الأمرَين"[٣]. وزاد في "التنزيه": وهذا يجيءُ في كلّ حديثٍ قال فيه ابنُ الجوزي: "لا يصحّ" أو نحوه"[٤].

وقال الإمامُ ابن حجر العَسقلاني في "القول المسدَّد في الذَبّ عن مسند أحمد"[٥]:

---

(١) محمّد طاهر الصدّيقي الهندي، الفَتني، جمال الدّين الحنفي: عالم بالحديث ورجاله، كان يلقّب بملِك المحدِّثين، ومولده ووفاته فيها (٩٨٦هـ)، ودعا إلى مناوأة البواهير وكانُوا قومه، أنكر عليهم بدعتَهم، فانفردوا به فقتلوه بالقُرب من "أُجّين" بضمّ الهمزة، ودُفن في فَتن. من كتبه: "مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار"، و"تذكرة الموضوعات"، و"المغني" في أسماء رجال الحديث. ("الأعلام"، ٦/ ١٧٢ ملتقطاً).

(٢) "مجمع البِحار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار": للشيخ محمّد طاهر الصّديقي الفَتني، المتوفّى سنة ٩٨٦هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٤٩٦، "الأعلام"، ٦/ ١٧٢).

(٣) "مجمع بِحار الأنوار" فصل في علومه واصطلاحاته، ٥/ ٢٢٦ بتصرّف.

(٤) "التنزيه" كتاب التوحيد، الفصل الثاني، تحت ر: ٢٠، ١/ ١٤٠.

(٥) "القول المسدّد في الذبّ عن المسند للإمام أحمد": لشهاب الدين العلاّمة أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني، المتوفّى سنة ٨٥٢هـ. ("كشف الظنون" ٢/ ٣٢٢).

"لا يلزم من كون الحديث "لم يصحّ" أن يكونَ موضوعاً"(١).

وقال الإمامُ السُّيوطي في "التعقّبات على الموضوعات": "أكثرُ ما حكَمَ الذَّهبيُ على هذا الحديث أنّه قال: "متنٌ ليس بصحيحٍ" وهذا صادِقٌ بضَعفِه"(٢).

وقال الملاّ علي القاري في "الموضوعات" تحت أحاديث العقل: "لا يلزم من عدمِ الصحّة وجودُ الوضع، كما لا يخفى"(٣).

وفيه بعد ذكر حديث الاكتحال يومَ عاشوراء: "وقول الإمام أحمد: "لا يصحّ هذا الحديث"، قلتُ: لا يلزم من عدم صحّتِه ثبوتُ وضعِه، وغايتُه أنّه ضعيفٌ"(٤).

وقال العلاّمةُ الطاهر صاحب "المجمع" في "تذكرة الموضوعات"(٥) عن الإمام ابن حجر العَسقلاني: "إنّ لفظ: "لا يثبُت" لا يُثبِت الوضعَ؛ فإنّ الثابتَ يشمل الصّحيحَ فقط، والضعيفُ دونه"(٦).

---

(١) "القول المسدَّد" جواب الكلام عن أحاديث... إلخ، الحديث السابع، ١٠/ ٥٠٩.

(٢) "التعقّبات على الموضوعات" باب بدء الخلق والأنبياء، ر: ٢٦٠، صـ٢٥٠.

(٣) أي: "الأسرار المرفوعة" فصل بيان أحاديث العقل، ر: ١٢٢٣، صـ٣١٨.

(٤) "الأسرار المرفوعة" عاشوراء، ر: ١٢٩٨، صـ٣٤١.

(٥) "تذكرة الموضوعات": لمحمّد طاهر الصدّيقي الهندي، الفَتني، جمال الدّين، وفاته (٩٨٦هـ). ("الأعلام" ٦/ ١٧٢).

(٦) "تذكرة الموضوعات" الثاني في أقسام الواضعين، صـ٧ بتصرّف.

وقال علي القاري في آخر "الموضوعات الكُبرى" بعد ذكر حديث: «البطيخُ قبل الطعام يغسل البطنَ غَسلاً، ويُذهِب بالدّاء أصلاً»[١]: "وقول ابن عساكر[٢]: "شاذٌّ لا يصحّ" هو يفيد أنّه غيرُ موضوعٍ كما لا يخفى"[٣].

❁ ❁ ❁

---

(١) "كشف الخفاء" حرف الباء الموحدة، ر: ٩١٠، ١/ ٣٢٨.

(٢) هو علي بن أبي محمد الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الحافظ ثقة الدّين أبو القاسم الدمشقي الشّافعي المعروف بابن عساكر، وُلد في محرّم سنة ٤٩٩ وتوفّي في رجب من سنة ٥٧١هـ. له من التصانيف: "التاريخ الكبير لدمشق"، و"الموافقات على الأئمة الثلاث الثقات" في الحديث، وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٥/ ٥٦١، ٥٦٢ ملتقطاً).

(٣) "الأسرار المرفوعة" أحاديث الأطعمة، ر: ١٣٣٣، صـ٣٥٠.

الفائدة الحادية عشر

لو تنازلنا تنازُلاً تامّاً في مثل هذا المقام، وسلّمنا أنّ معنى قولهم: "لا يصحّ في هذا الباب شيءٌ" أنّ ما ذكروه موضوعٌ باطلٌ[1]، لكن لا يخفى أنّ كونَ الشّيءِ موضوعاً عدمُ الحديث، لا حديثُ العدم، فمفادُه أنّه لم يَرد في هذا الباب شيءٌ من الحديث، فلا بدّ أن يُعرَضَ على القواعد الشّرعية، فإن ثبتتْ حرمتُه يكون ممنوعاً، وإلاّ يبقى على الإباحة الأصليّة، ويكون مستحسَناً بالنيّة الحَسنة، كما هو شأنُ المباحات جميعاً، كما نصّ عليه في "الأشباه"[2] من القاعدة الأُولى هكذا: "أمّا المباحاتُ فإنّها تختلف صفتُها باعتبار ما قصدتْ لأجله"[3].

وقال السيّدُ أحمد الطحطاوي المصري[4] في "حاشية الدرّ المختار"[5] تحت

---

(١) أي: كون ما ذكروه من الحديث الغير الصّحيح موضوعاً وباطلاً.

(٢) "الأشباه والنظائر" في الفروع: للفقيه الفاضل زين الدّين بن إبراهيم المعروف بـ"ابن نجَيم" المصري الحنفي، المتوفّى بها سنة سبعين وتسعمئة. ("كشف الظنون"، ١/ ١٣٥).

(٣) "الأشباه" الفنّ الأوّل: القواعد الكلية، القاعدة الأولى: لا ثواب إلاّ بالنيّة، صـ١٨.

(٤) أحمد بن محمّد بن إسماعيل الطحطاوي المصري مفتي الحنفية بالقاهرة من ذرّية السيّد محمد التوقادي الرُّومي، حضر والدُه إلى طحطا وسكن بها، توفّي في الخامس عشر من رجب لسنة ١٢٣١هـ. له "حاشية على الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار"، و"حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح". ("هدية العارفين"، ٥/ ١٥٢).

(٥) "حاشية الطحطاوي على الدرّ المختار": لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي المصري، توفّي في الخامس عشر من رجب لسنة ١٢٣١هـ. ("هدية العارفين" ٥/ ١٥٢).

قوله: "أمّا الموضوعُ فلا يجوز العملُ به بحال"(١): "أي: حيث كان مخالفاً للقواعد الشّرعية، وأمّا إذا كان داخلاً في أصلِ عامٍّ، فلا مانعَ منه؛ لا لجعله حديثاً؛ بل لدخولِه تحت الأصل العامّ"(٢).

وقد صرّح العلماءُ بإذن الفعلِ مع إظهارِ الوضعِ والبُطلانِ للحديث ورد فيه، وقال العلاّمة السّخاوي(٣) في "المقاصد الحَسَنة"(٤): "حديث: لبس الخرقةِ الصوفيّة، وكونُ الحَسن البصري(٥) لبسها من

(١) "الدرّ" كتاب الطهارة، ١/ ٤٢٧.

(٢) "ط" كتاب الطهارة، ١/ ٧٥.

(٣) هو محمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي بكر بن عثمان الحافظ شمس الدّين أبو الخير السخاوي المصري الشّافعي، وُلد سنة ٨٣٠ وتوفّي مجاوِراً بالمدينة سنة ٩٠٢هـ، من التصانيف: "الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع"، و"فتح المغيث" بشرح "ألفية الحديث" للعراقي، و"القول البديع في الصّلاة على الحبيب الشّفيع ﷺ"، و"المقاصد الحسنة في كثيرٍ من الأحاديث المشهورة [المشتهرة] على الألسنة". ("هدية العارفين"، ٦/ ١٧٤-١٧٦ ملتقطاً).

(٤) "المقاصد الحسنة في كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة": للشيخ أبي عبد الله محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي، المتوفّى سنة ٩٠٢هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٦٢٩).

(٥) الحسن بن أبي الحسن، يسار البصري، أبو سعيد مولى الانصار، قال ابن سعد: وُلد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، ونشأ بوادي القُرى وكان فصيحاً، رأى عليّاً، وطلحة، وعائشة، وكتب للربيع بن زياد والي خراسان في عهد معاوية. روى عن: أبي بن كعب، وسعد بن عبادة، وعمر بن الخطّاب -ولم يدرِكهم-، وعمّار بن ياسر، وأبي هريرة، وعن عثمان، وعلي، وأبي موسى، وابن عمر، وابن عبّاس، وابن عَمرو بن العاص، ومعاوية، وأنس، وجابر، وخلقٍ كثيرٍ من =

عليٍّ[1]، قال ابنُ دحية[2] وابنُ الصّلاح[3]: "إنّه باطلٌ"، وكذا قال شيخُنا: "إنّه ليس في شيءٍ من طُرقِها ما يثبت، ولم يَرد في خبرٍ صحيحٍ، ولا حَسنٍ، ولا ضعيفٍ أنّ النّبيَ

=

الصّحابة والتابعين، وعنه: حميد الطويل، وقتادة، وبكر بن عبد الله المزني، وسماك بن حرب. وقال عبد الله بن عمرو الرقّي عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أمّه أنّها كانت ترضع لأمّ سلمة، وقال سليمان التيمي: الحسن شيخ أهل البصرة، وقال أيوب: ما رأت عينايَ رجلاً قطّ كان أفقَه من الحسن. قال ابن علية، والسري بن يحيى: مات سنة (١١٠)، زاد ابن علية: في رجب، وقال ابنه عبد الله هلك أبي وهو ابن نحو من (٨٨) سنة. **قلت**: سئل أبو زرعة هل سمع الحسن أحداً من البدريين؟، قال: رآهم رؤية رأى عثمان وعلياً. ("تهذيب التهذيب"، حرف الحاء، من اسمه: الحسن، ر: ١٢٨٣ - الحسن بن أبي الحسن، ٢/ ٢٤٦-٢٤٨ ملتقطاً).

(١) انظر: "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع" حرف اللام، ر: ٢٣٥ صـ١٤٤.

(٢) هو عمر بن الحسن بن علي بن محمّد بن فرح بن خلف الظاهري الحافظ مجد الدّين أبو الخطاب البلنسي الأندلسي المعروف بابن دِحية، سافَر إلى مصر وسكن بها، وُلد سنة ٥٤٨ وتوفّي بالقاهرة سنة ٦٣٣هـ. له من التصانيف: "الآيات البيّنات في ذكر ما في أعضاء النّبي ﷺ من المعجزات"، و"الإعلام المبين في المفاضلة بين أهل الصفين"، و"التحقيق في مناقب أبي بكر الصّديق"، و"التنوير في مولد السّراج المنير"، وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٥/ ٦٢٦، ٦٢٧ ملتقطاً).

(٣) هو عثمان بن عبد الرّحمن بن عثمان بن صلاح الدين بن تقي الدّين أبو عَمرو الكُردي الشهرزوري النصري الشرخاني الفقيه الشّافعي المعروف بابن الصّلاح، وُلد سنة ٥٧٧ وتوفّي سنة ٦٤٣هـ. من تصانيفه: "الأحاديث الكلّية"، "أدب المفتي والمستفتي"، و"كتاب" في أصول الحديث، و" الفتاوى"، و"نكت على علوم الحديث". ("هدية العارفين"، ٥/ ٥٢٦ ملتقطاً).

ﷺ ألبس الخرقةَ المتعارِفة بين الصّوفية لأحدٍ من أصحابِه، ولا أَمَر أحداً من أصحابِه بفعلِ ذلك، وكلُّ ما يُروى صريحاً في ذلك باطلٌ، ثمّ أنّ أئمّةَ الحديثِ لم يُثبتوا للحَسن سماعاً من عليٍّ، فضلاً عن أن يُلبسَه الخرقةَ، ولم ينفرد شيخُنا بهذا، بل سبقه إليه جماعةٌ حتّى مَن لبِسها وألبسها كالدّمياطي(١)،

(١) الدِّمْيَاطِي الإمام العلاّمة الحافظ الفقيه النّسّابة شيخ المحدِّثين شرف الدّين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التوني الدّمياطي الشّافعي، صاحب التصانيف، مولده في آخر سنة ثلاث عشرة وستّمئة، وتفقّه بدمياط وبرع، ثمّ طلب الحديث فارتحل إلى الإسكندرية فسمع بها من علي بن زيد النسارسي، وظافر بن شحم، ومنصور بن الدبّاغ وعدة، وبمصر من ابن المقير، وعلي بن مختار، ويوسف بن المجتلي وطبقتهم، وببغداد من أبي نصر بن العليق، وإبراهيم بن الخير وخَلق، وبحلب من أبي القاسم بن رواحة وطائفة، وحمل عن ابن خليل حمل دابّة كتباً وأجزاء.

وكتب العالي والنازل وجمع فأوعى، وسكن دمشق فأكثر بها عن ابن مسلمة وغيره، ومعجم شيوخه يبلغون ألفاً وثلاثمئة إنسان، وكان صادقاً حافظاً متقِناً جيّد العربية غزير اللّغة واسع الفقه رأساً في علم النَّسب ديّناً كيّساً متواضعاً بسّاماً محبّباً إلى الطلبة، مليح الصّورة، نقي الشيبة، كبير القدر. توفّي فجأةً بعد أن قرئ عليه الحديث فأصعد إلى بيته مغشياً عليه، فتوفّي في ذي القعدة سنة خمس وسبعمئة، وكانت جنازتُه مشهودة، ومن علومه القراءات السّبع تلا بها على الكمال العبّاسي الضرير.

("تذكرة الحفّاظ" الطبقة العشرون، ر: ١١٦٦، الجزء ٤، صـ١٧٩ ملتقطاً).

والذّهبي، والهكّاري[١]، وأبي حيّان[٢]، والعَلائي[٣]، ومغلطائي[٤]،

---

(١) أبو الحسن علي بن أحمد بن يوسف بن جعفر بن عرفة الهكّاري الملقّب بشيخ الإسلام، هو من ولد عتبة بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أميّة، وكان كثيرَ الخير والعبادة، وطاف البلاد واجتمع بالعلماء والمشايخ، وأخذ عنهم الحديث، ورجع إلى وطنِه وانقطع به، وأقبل النّاسُ عليه، وكان لهم فيه اعتقادٌ حَسنٌ، ولقي الشيخ أبا العلاء المعري وسمع منه، فلمّا انفصل عنه سأله بعضُ أصحابِه عمّا رآه منه وعن عقيدتِه، فقال: هو رجلٌ من المسلمين، وخرج من أولادِه وحفَدَته جماعة تقدّموا عند الملوك وعلتْ مراتبُهم، منهم فقهاءُ ومنهم أمراء، وكانت ولادتُه سنة تسع وأربعمئة، وتوفّي في أوّل المحرّم سنة ستّ وثمانين وأربعمئة.

("وفيات الأعيان" حرف العين، ر: ٤٥٨ - شيخ الإسلام، ٢/ ١٦٤ ملتقطاً).

(٢) محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الحيّاني الإمام أبو حيّان أثير الدّين الأندلُسي الشّافعي النّحوي، وُلد سنة ٦٥٤ وتوفّي بمصر في ٢٨ من صفر سنة ٧٤٥هـ. له من الكتب: "البحر المحيط" في تفسير القرآن، "المسلك المرشِد"، و"مشيخة ابن أبي منصور"، و"نضار في اشتغاله ورحلته وشيوخه"، و"النظر الحسبي في جواب أسئلة الذهبي"، و"النّهر المادّ" من "البحر"، أعني مختصر "البحر المحيط" في التفسير وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٦/ ١٢٢ ملتقطاً).

(٣) محمّد بن أحمد العلائي الحنفي، المتوفّى سنة ٩١٨هـ. صنّف: "العقد المخصوص بترصيع الفصوص". ("هدية العارفين"، ٦/ ١٨٠).

(٤) مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي الإمام، الحافظ علاء الدّين، وُلد سنة تسع وثمانين وستّمئة، وسمع من الدّبوسي، وخلائق، ووُلّي تدريس الحديث بالظاهرية بعد ابن سيّد النّاس وغيرها، وله مآخذ على المحدِّثين وأهل اللّغة. قال العراقي: "كان عارِفاً بالأنساب معرفةً جيّدةً، وتصانيفه أكثر من مئة، منها: "شرح البخاري"، و"شرح ابن ماجه" لم يكمل، و"شرح أبي داود" ولم يتم. مات في رابع عشر شعبان سنة اثنتين وستّين وسبعمئة. ("طبقات الحفّاظ"، صـ٥٣٨ ملتقطاً).

والعراقي(١)، وابن الملقّن(٢)، والأبناسي(٣)، والبُرهان الحَلَبي(٤)، وابن ناصر الدّين(٥)،

(١) عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرّحمن الكُردي ثمّ المصري، الحافظ زين الدّين العراقي الفقيه الشّافعي، وُلد سنة ٧٢٥ وتوفّي سنة ٨٠٦هـ. له من الكتب: "ألفية"، في أصول الحديث، و"تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد"، و"فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، و"المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار"، وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٥/ ٤٥٤).

(٢) عمر بن علي بن أحمد بن محمّد الأنصاري سراج الدّين أبو حفص المصري الشّافعي المعروف بابن الملقّن، وُلد سنة ٧٢٣ وتوفّي سنة ٨٠٤هـ. له من التصانيف: "البدر المنير في تخريج أحاديث الشّرح الكبير"، أعني شرح "الوجيز" للغزالي في الفروع، و"درر الجواهر في مناقب الشيخ عبد القادر"، و"طبقات الأولياء". ("هدية العارفين" ٥/ ٦٣٠، ٦٣١ ملتقطاً).

(٣) هو برهان الدّين إبراهيم بن موسى بن أيوب الشهير بالأبناسي المقرِي الشّافعي، وُلد سنة ٧٢٥ وتوفّي سنة ٨٠٢هـ. له من التصانيف: "الشذا الفياح من علوم ابن الصّلاح"، و"شرح الألفية"، و"ملخص السراج المنير في مناقب أبي عبّاس البصير".("هدية العارفين"، ٥/ ١٩).

(٤) هو الحافظ أبو الوفاء إبراهيم بن محمّد بن خليل الطرابلسي الأصل الشّافعي، سبط ابن العجمي، ويعرف بابن القوف، وُلد سنة ثلاث وخمسين وسبعمئة. سمع جماعةً من أصحاب الفخر وغيرهم، وتخرّج في الفنّ بالحافظ أبي الفضل العراقي، وصار شيخَ البلاد الحلبية بلا مدافع، وخرّج له صاحبنا الحافظ أبو القاسم عمر بن فهد "معجماً"، وله تصانيف منها: "شرح البخاري"، و"شرح الشّفاء"، مات سنة إحدى وأربعين وثمانمئة.

("طبقات الحفّاظ" الطبقة ٢٤، البرهان الحلبي، صـ٥٥١).

(٥) محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد الحافظ شمس الدّين القيسي الشّافعي الشهير بابن ناصر الدّين الدمشقي، وُلد سنة ٧٧٧ وتوفّي سنة ٨٤٢هـ. له من التصانيف: "إطفاء حرقة الحوبة بإلباس خرقة التّوبة"، و"الردّ الوافر على مَن زعم أن مَن أطلَقَ على ابن تيمية "شيخ =

هذا مع إلباسي إيّاها لجماعةٍ من أعيان المتصوّفة امتثالاً لإلزامِهم لي بذلك، حتّى تُجاه الكعبة المشرّفة تبرُّكاً بذِكر الصّالحين، واقتفاءً لمن أثبته من الحفّاظ المعتمَدين"[١] اهـ بتلخيص. فهؤلاء العلماءُ العِظام والفضلاءُ الكِرام يَلبسون الخرقةَ ويُلبِسونها مع علمهم بأنّ حديث الخرقة موضوعٌ باطلٌ.

أفاد حضرةُ الشيخ[٢] نفعنا اللهُ ببركاته: "هذا إنكارُ المحدِّثين على مبلغ علمِهم، وهم معذورُون فيه، والحقُّ إثباتُ السَّماع، فقد أثبته المحقِّقون من العلماء، وصنّف خاتمُ الحفّاظ الإمامُ جلال الدّين السّيوطي في هذا الباب رسالةً مستقلّةً سمّاها "إتحاف الفِرقة برفوِ الخرقة"[٣]، وقال فيه: "أثبته جماعةٌ، وهو الرّاجحُ عندي بوجوه، وقد رجّحه أيضاً الحافظ ضياء الدّين المقدَسي[٤] في

=

الإسلام" كافر"، و"طبقات الشّيوخ" أعني شيوخه، و"اللفظ الرائق في مولِد خير الخلائق ﷺ"، و"المورد الصادي في مولد الهادي ﷺ". ("هدية العارفين"، ٦/ ١٥٤).

(١) "المقاصد الحسنة" حرف اللام، ر: ٨٥٢، صـ٣٣٨.

(٢) أي: شيخ المؤلّف الإمامُ أحمد رضا خان ﷺ.

(٣) "إتحاف الفرقة برفو الخرقة" رسالة للإمام جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفّى سنة ٩١١هـ أوردها في تأليفه المسمّى بالحاوي بتمامها. ("كشف الظنون"، ١/ ٧١).

(٤) محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرّحمن السعدي ضياء الدّين الحافظ أبو عبد الله المقدسي ثمّ الدمشقي الحنبلي، وُلد سنة ٥٦٩ وتوفّي سنة ٦٤٣هـ. من تصانيفه: "الأحكام" في الفقه، و"تحريم الغيبة"، و"المختارة" في الحديث وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٦/ ٩٨).

"المختارة"[١] وتبعه الحافظ ابنُ حجر في "أطراف المختارة"[٢]. ثمّ ذكر دلائلَ الترجيح -إلى أن قال-: "قال الإمام ابنُ حجر: وفي "مسند أبي يعلى"[٣]: حدّثنا جويريةُ بن أشرَس[٤] قال: أخبرنا عقبةُ بن أبي الصهباء الباهلي[٥] قال: سمعتُ الحسنَ يقول: سمعتُ علياً يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «مَثَلُ أمّتِي مَثَلُ المطر»"[٦]... الحديث،

---

(١) "المختارة" في الحديث، الحسن بن يسار البصري، الجزء الثاني، صـ٤١: للحافظ ضياء الدّين محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي، المتوفّى سنة ٦٤٣هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٥١٥).

(٢) "أطراف المختارة": لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العَسقلاني، المتوفّى سنة اثنتين وخمسين وثمانمئة. ("كشف الظنون"،١/ ١٤٨).

(٣) "مسند أبي يعلى": هو أحمد بن علي الموصلي، المتوفّى سنة ٣٠٧هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٥٥٥).

(٤) هو حوثرة بن أشرَس ابن عون بن مجشّر بن حجين، المحدِّث، الصدوق، أبو عامر العدوي، البصري. سمع من: جعفر بن كيسان أبا معروف، ومبارك بن فضالة، وحمّاد بن سلمة، وعقبة بن عبد الله الرفاعي، وعدّةٍ، **وعنه**: أبو زرعة، وأبو حاتم، وعبد الله بن أحمد، والفريابي، وأبو يعلى، والحسن بن سفيان، وآخرون، توفّي في آخر سنة اثنتين وثلاثين ومئتين. ("سير أعلام النبلاء" ر: ١٩١٧- حوثرة بن أشرس، ٧/ ٦٩٦).

(٥) عقبة بن أبي الصهباء، أبو خريم الراسبي. **روى عن**: أبي غالب الراسبي، ونافع، وسالم، والعلاء بن بدر، وغيرهم، **وعنه**: نوح بن ميمون، وزيد بن الحباب، وأبو الوليد، وأبو سلمة، وأبو داود الطيالسي ومعتمر، وجماعة. قال أحمد: شيخ صالح. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وقال ابن مَعين: ثقة. ("الإكمال" حرف العين، ر: ٦٠٥، صـ٢٩٥).

(٦) انظر: "الجامع الصغير" ر: ٨١٦١، الجزء ٢، صـ٤٩٩، نقلاً عن "مسند أبي يعلى".

وقال شيخُ مشايخنا محمد بن حسن بن الصَّيرفي[1]: "هذا الحديث نصٌّ صريحٌ في سماع الحَسن من عليٍّ، ورجالُه ثِقاتٌ، فجويرية وثّقه ابنُ حِبّان[2]، وعقبة وثّقه الإمامُ أحمد ويحيى ابن مَعين[3]"[4] اهـ.

وقال العلاّمةُ الطاهر الفَتني في آخر "مجمع بِحار الأنوار": "مَن شمَّ الوردَ ولم يُصَلِّ عليَّ فقد جَفاني"[5] وهو باطلٌ كذِبٌ، وكذا "مَن شمَّ الوردَ الأحمَر"[6]... إلخ، ز[7] قد كتبتُ في شأن الصّلاةِ على النّبي ﷺ عند شمِّ الطِيب لشيخِنا الشيخ علي المتّقي[8] ﷺ هل له أصلٌ؟ فكتب الجوابَ عن شيخِنا الشيخ

---

(١) محمد بن الحسن بن عيسي اللخمي (تقي الدّين، ابن الصَّيرفي) (ت٧٣٨هـ)، محدّث، كتب وخرّج وألّف. ("معجم المؤلّفين" ٣/ ٢٢٨).

(٢) أي: في "الثقات" باب الحاء، ر: ١٣٠٦٩، ٨/ ٢١٥.

(٣) أي: في "معرفة الرجال" ر: ٤٨٨، ١/ ١٠٦.

(٤) "الحاوي للفتاوي" كتاب البعث، ضمن رسالة: "إتحاف الفرقة برفو الخرقة" ٢/ ١٢٢، ١٢٥ ملتقطاً بتصرّف.

(٥) "ميزان الاعتدال" تحت ر: ٨٦٩٢- معمر أومعمر بن بريك، ٤/ ١٥٦.

(٦) "كشف الخفاء" حرف الميم، ر: ٢٥٠٦، ٢/ ٣٠١.

(٧) الفَتني يكتب "ز" على ما يزيد من عند نفسِه، فلعلّها رمز للزيادة. [الإمام أحمد رضا خانْ].

(٨) علي بن حسام الدّين بن عبد الملك بن قاضي خانْ الجونْفوري علاء الدّين الحنفي الهندي الشهير بالمتّقي، نزيل الحرمَين، وُلد سنة ٨٨٥ وتوفّي بمكّة سنة ٩٧٥هـ. من تصانيفه: "الإكمال لمنهج العمّال"، و"مجمع بحار الأنوار في شرح مشكل الآثار". ("هدية العارفين"، ٥/ ٥٩٧ ملتقطاً).

ابن حجر ﷫ أو غيره بما نصُّه: أمّا الصّلاةُ على النّبيِ ﷺ عند ذلك ونحوِه، فلا أصلَ لها، ومع ذلك فلا كراهةَ عندنا"(١) اهـ ملخّصاً.

ثمّ قال: "أمّا مَن استَيقظ عند أخذ الطِيب أو شمّه إلى ما كان عليه ﷺ من محبّتِه للطِيب وإكثارِه منه، فتذكّر ذلك الخُلقَ العظيم، فصلَّى عليه ﷺ حينئذٍ لما وقَر في قلبه من جلالتِه واستحقاقِه على كلّ أمّتِه أن يلحظُوه بعَين نهاية الإجلال عند رؤية شيءٍ من آثارِه أو ما يدلّ عليها، فهذا لا كراهةَ في حقّه، فضلاً عن الحرمة، بل هو آتٍ بما فيه أكملُ الثّوابِ الجزيل، والفضلِ الجميل، وقد استحبّه العلماءُ لمن رأى شيئاً من آثارِه ﷺ، ولا شكَّ أنّ مَن استحضر ما ذكرتُه عند شمّه الطِيبَ، يكون كالرّائي لشيءٍ من آثارِه الشّريفة ﷺ في المعنى، فليس له إلاّ الإكثارُ من الصّلاةِ والسّلامِ عليه ﷺ حينئذٍ"(٢) اهـ.

وكذلك قال في "فتح الملِك المجيد"(٣) باب الثامن عشر، بعد ذكرِ أحاديث الأدعيّة وأذكار الصّبح والمساء: "يُشبِهها ما يتداوله السّادةُ الصّوفية من قول: "لا إلهَ إلا الله" سبعين ألفَ مرّةٍ يذكرون، أنّ اللهَ تعالى يعتق بها رقبةَ مَن قالها، واشترى بها نفسَه من النّار، ويحافِظون عليها لأنفسِهم ولمن مات من أهالِيهم وإخوانِهم، وقد

---

(١) "مجمع بحار الأنوار" فصل في تعيين بعض الأحاديث المشتهرة على الألسنة... إلخ، الصّلاة عليه ﷺ، ٥/ ٢٣٦.

(٢) المرجع السابق، ٥/ ٢٣٧، ٢٣٨.

(٣) "فتح الملك المجيد لنفع العبيد وقمع كل جبّار عنيد": لأحمد بن عمر الديربي أبو العبّاس المصري الأزهري الشّافعي، توفّي سنة ١١٥١هـ. ("هدية العارفين" ٥/ ١٤٢، ١٤٣).

ذكرها الإمامُ اليافعي"(١)، والعارفُ الكبيرِ محيي الدّين بن العربي، وأوصى بالمحافَظة عليها، وذكروا أنّه قد ورد فيه خبرٌ نبويّ، لكن قال بعضُ المشايخ: لم تَرِد به السنّةُ فيما أعلَم، وقد وقفتُ على صورة سؤالٍ للحافظ ابن حجر عن هذا الحديث، وهو: «مَن قال: "لا إله إلاّ الله" سبعين ألفاً، فقد اشترى نفسَه من الله» وصورةُ جوابِه: الحديثُ المذكور ليس بصحيحٍ، ولا حَسن، ولا ضعيف، بل هو باطلٌ موضوعٌ اهـ. هكذا قال النَّجمُ الغيطي"(٢)، وعقَّبه بقوله: لكن ينبغي للشّخص أن يفعلَ ذلك اقتداءً بالسّادة الصُّوفية، وامتثالاً لقول مَن أوصى بها، وتبرُّكاً بأفعالهم"(٣) اهـ ملخصاً.

---

(١) عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان بن فلاح اليافعي الإمام عفيف الدّين أبو السعادات اليمني الشّافعي، نزيل الحرمَين، وُلد سنة ٦٩٨ وتوفّي في جمادى الآخرة من سنة ٧٦٨هـ. له من التصانيف: "أسنى المفاخر بمناقب الشيخ عبد القادر الجيلي"، و"روض الرياحين في حكايات الصّالحين"، و"مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزّمان وتقلّب أحوال الإنسان". ("هدية العارفين"، ٥/ ٣٨٠، ٣٨١ ملتقطاً).

(٢) هو محمّد بن أحمد بن علي السكندري نجم الدّين الغيطي المصري الفقيه الشّافعي، توفّي سنة ٩٨١هـ. له من التصانيف: "بهجة السّامعين والناظرين بمولد سيّد الأوّلين والآخرين"، و"الفرائد المنظّمة والفوائد المحكمة فيما يقال في ابتداء تدريس الحديث الشّريف تتعلق بالبخاري ويلول ما له من ترجمة"، و"مواهب الكريم المنّان في الكرم على ليلة النّصف من شعبان وفاتحة سورة الدّخان" وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٦/ ٢٠٠).

(٣) "فتح الملك المجيد" الباب ١٨ في ذكر أذكارٍ وأدعية... إلخ، صـ٥٤، ٥٥.

فهذا العلاّمةُ النَّجم الغيطي تلميذُ الإمام شيخ الإسلام سيّدي زكريا الأنصاري[١]، وتلميذُ التلميذ للإمام حافظ الشّأن ابن حجر العَسقلاني، وشيخُ السلسلةِ للشاهْ ولي الله[٢] والشّاه عبد العزيز[٣] [الدّهلويَين] ﷺ، أمَرَ بفعلِه اتّباعاً للسّادة الصُّوفية، وامتثالاً لأمرِهم، مع كون الحديث عنده موضوعاً باطلاً.

---

(١) زكريا بن محمّد بن زكريا الأنصاري قاضي القضاة زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشّافعي، وُلد سنة ٨٢٤ وتوفّي سنة ٩٢٦هـ. له من التصانيف: "أحكام الدلالة على تحرير الرسالة في شرح القَشيرية"، و"أدب القاضي على مذهب الشّافعي"، و"درر السَّنية في شرح الألفية"، و"شرح الجامع الصحيح"، و"شرح صحيح مسلم ابن الحجاج"، و"فتح الباقي بشرح ألفية العراقي"، و"فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل"، و"نهج الطلاّب في شرح "منهاج الطالبين". ("هدية العارفين"، ٥/ ٣٠٧، ٣٠٨ ملتقطاً).

(٢) ولي الله بن عبد الرّحيم العمري الحنفي الدّهلوي المحدّث، وُلد ٤شوال عام ١١١٤، وتوفّي سنة ١١٧٦هـ. ومن مؤلّفات ولي الله في الحديث والفقه: "كتاب المسوّى" في فقه الحديث بالعربية، رتّب فيه أحاديث "الموطّأ"، وله أيضاً "المصفّى" بالفارسية، شرح فيه "الموطّأ"، وله "حجّة الله البالغة"، و"الانتباه في سلاسل أولياء الله"، و"القول الجميل"، و"الدرّ الثمين في مبشّرات النّبي الأمين"، و"فيوض الحرمَين"، و"أنفاس العارفين"، و"إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء"، و"فتح الرّحمن في ترجمة القرآن" وغير ذلك.

("فهرس الفهارس"، ر: ٦٣٢، ٢/ ١١١٩، ١١٢١ ملتقطاً).

(٣) العلاّمة الإمام الشيخ عبد العزيز ابن الشيخ ولي الله أحمد بن عبد الرّحيم الحنفي الدّهلوي الهندي الفقيه الحنفي، المتوفّى سنة ١٢٣٩هـ. من تصانيفه: "بستان المحدّثين"، و"التحفة الإثنا عشرية" في الردّ على الروافض، و"سرّ الشهادتَين"، و"فتح العزيز" في تفسير القرآن.

=

وكذلك قال الملاّ علي القاري في "الموضوعات الكُبرى"[١]: "أحاديث الذِّكر على أعضاء الوضوءِ، كلُّها باطلة"[٢] ومع ذلك قال[٣]: "ثمّ اعلم أنّه لا يلزم من كون أذكارِ الوضوءِ غيرَ ثابتةٍ عنه ﷺ أن تكونَ مكروهةً أو بدعةً مذمومةً، بل إنّها مستحبّةٌ استحبّها العلماءُ الأعلام والمشايخُ الكِرام لمناسبةِ كلِّ عضوٍ بدعاءٍ يليق في المقام"[٤].

❁ ❁ ❁

=

("هدية العارفين"، ٥/ ٤٧٢).

(١) "الأسرار المرفوعة" فصل أحاديث الذكر على أعضاء الوضو، تحت ر: ١٣١١، صـ٣٤٥.

(٢) هذا على زعم ابن القيّم، ومنه نقله الملاّ علي القاري، وعند التحقيق فيه كلام. منه.

(٣) "الأسرار المرفوعة" فصل أحاديث الذكر على أعضاء الوضو، تحت ر: ١٣١١، صـ٣٤٥.

(٤) "الفتاوى الرّضوية" كتاب الصّلاة، باب الأذان والإقامة، رسالة "منير العين" ٥/ ٥٦٣-٥٦٨ ملتقطاً.

الفائدة الثانية عشر

ما يثبت بالحديث يكون على ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوّل: "العقائد الإسلاميّة"، فهذه لا بدّ فيها من حديثٍ متواترٍ أو مشهور، ولا يعتبر الآحاد(١) وإن كان قويّاً، قال العلاّمةُ التفتازاني(٢) في "شرح العقائد النَّسَفيّة"(٣): "خبرُ الواحد على تقدير اشتمالِه على جميع الشّرائط المذكورةِ في أصول الفقهِ، لا يفيد إلاّ الظنَّ، ولا عبرةَ بالظنّ في باب الاعتقادات"(٤).

وقال الملاّ علي القاري في "منح الرّوض الأزهر"(٥): "الآحادُ لا يفيد الاعتمادَ

---

(١) أي: لا عبرةَ بالآحاد في العقائد الإسلاميّة، ولو كان قويّاً.

(٢) هو الإمام سعد الدّين مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخَراساني العلاّمة الفقيه الأديب الحنفي الشهير بالتفتازاني، وُلد سنة ٧٢٢ وتوفّي بسمرقند في المحرّم سنة ٧٩٢هـ. من تصانيفه: "التلويح في كشف حقائق التنقيح" في الأصول، و"تهذيب المنطق والكلام"، و"شرح العقائد النَّسَفية"، و"المختصر من شرح تلخيص المفتاح" في المعاني، و"المطوَّل" في المعاني والبيان، و"مقاصد الطالبين في علم أصول الدّين". ("هدية العارفين"، ٦/ ٣٣٤ ملتقطاً).

(٣) أي: "شرح العقائد النَّسَفية": للعلاّمة سعد الدّين مسعود بن عمر التفتازاني، المتوفّى سنة ٧٩٢هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ١٥٣، و"هدية العارفين"، ٦/ ٣٣٤).

(٤) "شرح العقائد النسفيّة" صـ٢١٤.

(٥) "منح الروض الأزهَر شرح الفقه الأكبر": لعلي بن سلطان محمد القاري الهَروي نور الدّين الفقيه الحنفي نزيل مكّة، المتوفّى بها سنة ١٠١٤هـ.

("كشف الظنون"، ٢/ ٢٦٤، و"هدية العارفين"، ٥/ ٦٠٠).

في باب الاعتقاد"[١].

الثاني: "الأحكامُ" فلا بدّ لها أن يكونَ الحديثُ صحيحاً لذاته، أو لغيره، أو حَسناً لذاته، ولا أقلّ أن يكونَ حَسناً لغيره، ولا يعتبر فيها الضِّعافُ.

الثالث: "الفضائل والمناقب" فيكفي فيها الضِّعافُ أيضاً باتّفاق العلماء، قال شيخُ العارفين أبو طالب المكّي[٢] في "قُوت القلوب في معاملة المحبوب"[٣] في فصل الحادي والثلاثين: "الأحاديث في فضائلِ الأعمال وتفضيلِ الأصحاب متقبّلةٌ محتملةٌ على كلّ حال، مقاطيعُها ومراسيلُها لا تعارَض ولا تُرَدّ، كذلك كان السَّلَفُ يفعلون"[٤].

---

(١) "منح الروض الأزهر" صـ١٨١.

(٢) محمّد بن علي بن عطيّة الحارثي أبو طالب المكّي المالكي الواعظ الصُّوفي، نزيل بغداد، المتوفّى بها سنة ٣٨٦هـ. من تصانيفه: "قُوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد" في الأخلاق والتصوّف، و"مشكل أعراب القرآن" وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٦/ ٤٥).

(٣) "قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد" في التصوّف: لأبي طالب محمّد بن علي بن عطيّة العجمي ثمّ المكّي، المتوفّى سنة ٣٨٦هـ.

("كشف الظنون"، ٢/ ٣١٩).

(٤) "قُوت القلوب في معاملة المحبوب" الفصل ٣١، باب تفضيل الأخبار وبيان طريق الإرشاد وذكر الرخصة... إلخ، الجزء ١، صـ١٧٨ ملتقطاً.

وقال الإمامُ النَّوَوي في "الأربعين"(١)، وابنُ حجر في "شرح المشكاة"(٢) وعلي القاري في "المرقاة": "قد اتّفق الحفّاظ"(٣)، ولفظ "الأربعين": "قد اتّفق العلماءُ على جواز العملِ بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال"(٤).

وقال في "الحرز الثمين"(٥): "جواز العملِ به في فضائل الأعمال بالاتّفاق"(٦).

وقال في "فتح المبين بشرح الأربعين"(٧) في شرح الخطبة: (يصحّ العملُ بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال)؛ لأنّه إن كان صحيحاً في نفس الأمر، فقد أُعطي حقُّه من العمل به، وإلاّ لم يترتّب على العمل به مَفسدةُ تحليلٍ، ولا تحريمٍ،

---

(١) "الأربعين": للإمام محيي الدّين يحيى بن شرف النَّووي الشّافعي، المتوفّى سنة ستّ وسبعين وستّمئة. ("كشف الظنون"، ١/ ١٠٨).

(٢) أي: "فتح الإله شرح المشكاة": لأحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي شهاب الدّين المكّي الشّافعي، توفّي سنة ٩٧٤هـ. ("هدية العارفين"، ٥/ ١٢١).

(٣) "المرقاة" كتاب العلم، الفصل الثالث، تحت ر: ٢٦٠، ١/ ٥١٩.

(٤) "الأربعين النَّوَوية" مقدّمة المؤلّف، صـ١٤.

(٥) "الحرز الثمين للحصن الحصين": للشيخ علي بن سلطان محمد الهَروي المعروف بالقاري، نزيل مكّة المكرّمة، المتوفّى بها سنة ١٠١٤هـ.

("كشف الظنون"، ١/ ٥١٦، و"هدية العارفين"، ٥/ ٦٠٠).

(٦) "الحرز الثمين" مقدّمة، ١/ ٢٥.

(٧) "الفتح المبين بشرح الأربعين": للشيخ أحمد بن حجر الهيتمي المكّي، المتوفّى سنة ٩٧٤هـ.

("كشف الظنون" ١/ ١٠٨، ١٠٩ ملتقطاً).

ولا ضياعِ حقٍّ للغيرِ، وفي حديثٍ ضعيف: «مَن بلغه عنّي ثوابُ عملٍ فعمِله، حَصَل له أجرُه، وإن لم أكن قلتُه»(١) أو كما قال، وأشار المصنِّفُ ﷺ بحكاية الإجماع على ما ذكره إلى الردّ على مَن نازَع فيه"(٢).

وقال في "المقاصد الحسنة"(٣) في مسألة تقديم الأورَع: "قد قال ابنُ عبد البرّ: إنّهم يتساهَلون في الحديث إذا كان في فضائل الأعمال"(٤).

وقال المحقّقُ على الإطلاق في "فتح القدير": "الضعيفُ غيرُ الموضوع يُعمَل به في فضائل الأعمال"(٥).

---

(١) "كنز العمّال" حرف العين، كتاب العلم من قسم الأفعال، باب في آداب العلم والعلماء، فصل في رواية الحديث، ر: ٢٩٤٧٠، ١٠/ ١٣٠ بتصرّف.

(٢) "فتح المبين بشرح الأربعين" في شرح الخطبة، صـ٣٦ بتصرّف.

(٣) "المقاصد الحسنة" تحت حديث «مَن بلغه عن الله ﷻ شيء»... إلخ، صـ٤١١.

(٤) "جامع بيان العلم وفضله" ر: ٧٥، ١/ ٨٤ بتصرّف.

(٥) "فتح القدير" كتاب الصّلاة، باب الإمامة، ١/ ٣٠٣.

وفي "مقدّمة ابن الصّلاح"[١] و"المقدّمة الجُرجانيّة"[٢]: "يجوز عند أهل الحديث وغيرِهم التساهُلُ في الأسانيد الضعيفة، وروايةُ ما سِوى الموضوع من الضعيف، والعملُ به من غير بيان ضَعفِه في فضائل الأعمال وغيرِها ممّا لا تعلّقَ له بالعقائد والأحكام، وممن نُقل عنه ذلك ابنُ حنبل وابنُ مَهدي وابنُ المبارك[٣]، قالوا: إذا روَينا في الحلال والحرام شدّدنا، وإذا روَينا في الفضائل ونحوِها تساهَلنا"[٤].

(١) أي: "علوم الحديث" كتاب، النوع ٢٢، معرفة المقلوب، فصل، صـ١٠٣ بتصرّف: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرّحمن المعروف بابن الصّلاح الشّهرزوري الحافظ الشّافعي الدمشقي، المتوفّى سنة ٦٤٣هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ١٦٦).

(٢) أي: "حاشية على الخلاصة" في أصول الحديث: للعلاّمة السيّد الشّريف علي بن محمد الجُرجاني، المتوفّى سنة ٨١٦هـ. ("كشف الظنون"، ١/ ٥٥٣).

(٣) عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي أبو عبد الرّحمن المروزي تركي الأب الخوارزمي، نزيل بغداد، وُلد سنة ١١٨ وتوفّي بهيت سنة ١٨١هـ. من تصانيفه: "أربعين" في الحديث، و"تفسير القرآن"، و"الدقائق في الرّقائق"، و"كتاب البرّ والصّلة"، و"كتاب الزُّهد"، "كتاب السُّنن" في الفقه. ("هدية العارفين"، ٥/ ٣٥٩ ملتقطاً).

(٤) "مختصر السيّد الشّريف الجُرجاني" الباب ١، الفصل ٣: الضعيف، صـ١٨١-١٨٦ ملتقطاً بتصرّف.

الفائدة الثالثة عشر

يستحبّ العملُ بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال

قال الشّيخ أبو زكريا [النّوَوي] في كتاب "الأذكار"(١): "قال العلماءُ من المحدِّثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحبّ العملُ في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف، ما لم يكن موضوعاً"(٢).

وقال الإمام المحقِّق على الإطلاق في "فتح القدير" قبَيل فصل في حمل الجنازة: "الاستحبابُ يثبت بالضعيف غيرِ الموضوع"(٣).

وقال العلاّمة الحلَبي(٤) في "غنية المتملّي"(٥) في سُنن الغُسل: "يستحبّ أن يمسحَ بدنَه بمنديلٍ بعد الغُسل لما روَتْ عائشةُ ﵂ قالت: «كان للنّبي ﷺ خرقةٌ

---

(١) أي: "حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدّعوات والأذكار" في الحديث: للإمام محيّ الدّين أبي زكريا يحيى بن شرف النّوَوي الشّافعي، المتوفّى سنة ٦٧٦هـ. ("كشف الظنون"،١/ ٥٣٠).

(٢) "الأذكار المنتخب من كلام سيّد الأبرار" فصل في العمل بالضعيف... إلخ، صـ٣٦.

(٣) "الفتح" كتاب الصّلاة، فصل في الصّلاة على الميت، ٢/ ٩٥.

(٤) إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم الحلَبي الحنفي، نزيل القسطنطينية، تولّى الإمامة والخطابة بجامع الفاتح، توفّي سنة ٩٥٦هـ. صنّف من الكتب: "تسفيه الغبي في تنزيه ابن العربي"، و"درّة المَوَحّدين وردّة الملحِدين"، و"سلك النظام شرح جواهر الكلام" في العقائد، و"شرح ألفية العراقي" في الحديث، و"غنية المتملّي شرح منية المصلّي"، و"القول التامّ عند ذكر ولادتِه عليه السّلام"، و"ملتقى الأبحُر" في الفروع، وغير ذلك من الرسائل. ("هدية العارفين"، ٥/ ٢٥ ملتقطاً).

(٥) "غنية المتملّي شرح منية المصلّي وغنية المبتدئ": للشيخ إبراهيم بن محمد الحلَبي، وتوفّي سنة ٩٥٦هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٧٠٨).

يتنشّف بها بعد الوضوء»[١] رواه الترمذي، وهو ضعيفٌ، ولكن يجوز العملُ بالضعيف في الفضائل"[٢].

وقال الملاّ علي القاري في "الموضوعات الكُبرى" بعد ذكرِ حديثِ مسحِ الرَّقبة[٣]: "الضعيفُ يُعمَل به في فضائل الأعمال اتّفاقاً، ولذا قال أئمّتُنا: إنّ مسحَ الرَّقبةِ مستحبٌّ أو سنّةٌ"[٤].

وقال الإمام السّيوطي في "طلوع الثُريّا بإظهار ما كان خفيّا"[٥]: "استحبّه ابنُ الصّلاح، وتبعه النّوَوي؛ نظراً إلى أنّ الحديثَ الضعيف يتسامَح به في فضائل

---

(١) "جامع الترمذي" أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب [ما جاء في] المنديل بعد الوضوء، ر: ٥٣، صـ١٥، بطريق عبد الله بن وهب عن زيد بن حباب، عن أبي معاذ، عن الزُّهري، عن عروة، عن عائشة قالت: «كان لرسول الله ﷺ خرقةٌ ينشّف بها بعد الوضوء». قال أبو عيسى: حديثُ عائشة ليس بالقائم، ولا يصحّ عن النّبي ﷺ في هذا الباب شيءٌ، وأبو معاذ، يقولون: هو سليمان بن أرقَم، وهو ضعيفٌ عند أهل الحديث.

(٢) "الغنية" سنن الغُسل، صـ٥٢.

(٣) أخرجه أبو عبيد القاسم في "الطهور" باب الاستعانة بالأصابع في مسح الأذنَين ومسح القفا، ر: ٣٦٨، صـ٣٧٤، عن المسعودي، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن موسى بن طلحة، قال: «مَن مسح قفاه مع رأسِه، وقي الغلّ يوم القيامة».

(٤) "الأسرار المرفوعة" حرف الميم، حديث مسح الرقبة، تحت ر: ٨٢٨، صـ٢٠٩.

(٥) "طلوع الثريّا بإظهار ما كان مخفيّا [خفيا]" رسالة في مسألة فتنة الموتى في قبورهم: لجلال الدين السيوطي المصري الشّافعي، توفّي في التاسع من جمادى الأُولى لسنة ٩١١هـ. أوردها في "حاويه" تماماً. ("كشف الظنون"، ٢/ ١٣٠، و"هدية العارفين"، ٥/ ٤٣٤).

الأعمال"[١].

وقال العلاّمةُ المحقّق جلال الدّين الدّوّاني[٢] في "أنموذج العلوم"[٣]: "الذي يصلح للتعويل عليه أن يقالَ: إذا وُجد حديثٌ في فضيلةِ عملٍ من الأعمال لا يحتمل الحرمةَ والكراهة، يجوز العملُ به ويستحبّ؛ لأنّه مأمونُ الخطر ومرجوُّ النّفع"[٤].

وقال في "الحلبة شرح المنية" في سُنن الغُسل مسألة المنديل: "الجمهورُ على العمل بالحديث الضعيف الذي ليس بموضوعٍ في فضائل الأعمال، فهو إبقاءُ الإباحة التي لم يتمّ دليلٌ على انتفائِها، كما فيما نحن فيه أجدَر"[٥].

(١) "الحاوي للفتاوي" كتاب البعث، ضمن رسالة: "طلوع الثريّا بإظهار ما كان خفيًا"، الوجه ١٢، ٢/ ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) محمّد بن أحمد وقيل: أسعد الصدّيقي البكري قاضي القُضاة بفارس جلال الدّين الدوّاني الفقيه الشّافعي، توفّي سنة ٩٠٨هـ له من الكتب: "أنموذج في العلوم"، وحاشية على "الأنوار لعمل الأبرار" للأردبيلي في الفروع، و"شرح العقائد" وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٦/ ١٧٨ ملتقطاً).

(٣) "أنموذج العلوم": للعلاّمة جلال الدّين محمّد بن أسعد الصدّيقي الدوّاني، المتوفّى سنة سبع وتسعمئة. ("كشف الظنون"، ١/ ١٩٥).

(٤) انظر: "نسيم الرياض في شرح الشّفاء القاضي عياض" مقدّمة الكتاب، ١/ ٧٦، نقلاً عن "أنموذج العلاّمة الدوّاني".

(٥) "الحلبة" كتاب الطهارة، باب سنن الغُسل، ١/ ق ١١٠.

الفائدة الرّابعة عشر

دلّت الأحاديثُ على أن يُعملَ بالحديث الضعيف في الفضائل

عن أنس بن مالكٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن بلغه عن الله ﷻ شيءٌ فيه فضيلةٌ، فأخذ به إيماناً به، ورجاءَ ثوابَه، أعطاه اللهُ تعالى ذلك، كان منّي أو لم يكن»[١] رواه ابن حِبّان[٢]، وأبو عُمر بن عبد البرّ[٣] في "كتاب العلم"[٤]، وأبو أحمد بن

(١) أخرجه ابن عدي في "الكامل" من ابتداء أساميهم "باء" ممن ينسب إلى ضربٍ من الضعف، من اسمه بزيع، ر: ٢٩٣، ٢/ ٢٤١، بطريقِ بزيع أبو الخليل الخصّاف عن ثابت، عن أنس [بن مالك] قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن بلغه عن الله فضيلةٌ فلم يصدّق بها، لم يَنَلها».

(٢) أي: في "كتاب المجروحين" باب الباء، بزيع بن حسان، الجزء ١، صـ١٩٩، بطريق بزيع أبو خليل عن محمّد بن واسع وثابت البناني وأبان عن أنس بن مالك عن النّبي ﷺ قال: «مَن بلغه عن الله ﷻ أو عن النّبي ﷺ فضيلةٌ، كان منّي أو لم يكن، فعمِل بها رجاءَ ثوابَها، أعطاه اللهُ ﷻ ثوابَها».

(٣) أي: "جامع بيان العلم وفضله" تفريع أبواب فضل العلم وأهله، باب تفضيل العلم على العبادة، ر: ٩٣، ١/ ١٠٣، بطريق عمر بن بزيع أبو سعيد الطيالسي، عن الحارث بن الحجاج بن أبي الحجاج، عن أبي معمر، عن أنس بن مالك قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن أدّى الفريضةَ وعلّم النّاسَ الخيرَ، كان فضلُه على المجاهد العابد، كفضلي على أدناكم رجلاً، ومَن بلغه عن الله فضلٌ، فأخذ بذلك الفضل الذي بلغه، أعطاه اللهُ ما بلغه، وإن كان الذي حدّثه كاذباً»، قال أبو عمر: "هذا الحديث ضعيفٌ؛ لأنّ أبا معمر عبّاد بن عبد الصمد انفرد به، وهو متروكُ الحديث.

(٤) أي: "فضل العلم": لابن عبد البرّ (يوسف بن عبد الله القُرطبي المالكي، المتوفّى سنة ٤٦٣هـ). ("كشف الظنون"، ٢/ ٢٥٨).

عدي[1] في "الكامل"[2]، ورواه الدارقطني عن ابن عمر بلفظ: «أعطاه اللهُ ذلك الثوابَ، وإن لم يكن ما بلغه حقّاً»[3] ورواه الإمامُ أحمد، وابن ماجه[4]، والعُقَيلي[5] عن أبي هريرة ﵁ عن النّبي ﷺ بلفظ: «ما جاءكم عنّي من خيرٍ قلتُه أو لم أقله فإنّي أقوله، وما جاءكم عنّي من شرٍّ فإنّي لا أقول الشرّ»[6] ولفظ ابن ماجه: «ما قِيل من

---

(١) عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمّد الحافظ أبو أحمد الجُرجاني المعروف بابن القطّان أحد أئمّة الحديث، وُلد سنة ٢٧٧ وتوفّي سنة ٣٦٥هـ. له من التصانيف: "الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرُّواة وعلل الحديث" ثمانية أجزاء، و"كتاب الانتصار على مختصر المزني" في الفروع. ("هدية العارفين"، ٥/ ٣٦٦).

(٢) "الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرُّواة": لأبي أحمد عبد الله بن محمّد المعروف بابن عدي الجُرجاني، المتوفّى سنة ٣٦٥هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٣٣٦).

(٣) انظر: "كتاب الموضوعات" كتاب الزهد، باب من بلغه ثواب عمل فعمل به، ٢/ ٣٣٧.

(٤) هو محمد بن يزيد بن ماجه الربعي الحافظ أبو عبد الله القزويني، وُلد سنة ٢٠٩ وتوفّي سنة ٢٧٣هـ. من تصانيفه: "تاريخ قزوين"، و"تفسير القرآن"، و"سنن" في الحديث من الكتب الستّة. ("هدية العارفين"، ٦/ ١٦).

(٥) محمد بن عَمرو بن موسى بن حمّاد العقَيلي أبو جعفر الحافظ من أهل الحجاز محدِّث الحرمَين صاحب التصانيف، توفّي بمكّة المكرمة سنة ٣٢٢هـ. من تآليفه: "الجرح والتعديل"، و"كتاب الضعفاء الكبير". ("هدية العارفين"، ٦/ ٢٧).

(٦) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" مسند أبي هريرة، ر: ٨٨٠٩، ٣/ ٢٩٧، بطريق أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة قال: قال ﷺ: «لا أعرفنّ أحداً منكم أتاه عنّي حديثٌ، وهو متكئٌ في =

قولٍ حَسنٍ فأنا قلتُه»[١] ولفظ العُقَيلي: «خذُوا به، حدّثتُ به أو لم أحدِّثْ به»[٢]. وفي الباب عن ثوبان[٣] مولى رسولِ الله ﷺ، وعن ابن عبّاس رضي الله عنهما.

=

أريكتِه فيقول: "اتلُوا عليَّ به قرآناً"، ما جاءكم عنّي من خيرٍ قلتُه أو لم أقلْه فأنا أقوله، وما أتاكم عنّي من شرٍّ فأنا لا أقولُ الشرّ».

(١) أخرجه ابن ماجه في "السّنن" المقدّمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على مَن عارَضه، ر: ٢١، صـ١٤، بطريق محمّد بن الفضيل، حدّثنا المقبري، عن جدّه، عن أبي هريرة، عن النّبي ﷺ أنّه قال: «لا أعرفنَّ ما يحدِّث أحدُكم عنّي الحديثَ، وهو متكئٌ على أريكتِه فيقول: "اقرأ قرآناً"، ما قِيل من قولٍ حَسنٍ، فأنا قلتُه».

(٢) أخرجه العقَيلي في "الضعفاء الكبير" باب الألف، ر: ١٤- أشعث بن براز الهجيمي بصري، ١/ ٣٢، ٣٣، بطريق أشعث بن براز، عن قتادة، عن عبد الله بن شقيق، عن أبي هريرة: أنّ النّبي ﷺ قال: «إذا حدّثتم عنّي حديثاً يوافق الحقَّ فخُذوا به، حدّثتُ به أو لم أحدِّث به». وليس لهذا اللفظ عن النّبي ﷺ إسنادٌ يصح، وللأشعَث هذا غيرُ حديثٍ منكَر.

(٣) ثوبان، مولى رسولِ الله ﷺ، وهو ثوبان بن بجدد، يكنّى أبا عبد الله، وهو من حمير من اليمن، أصابه سباء فاشتراه رسولُ الله ﷺ فأعتقه، فثبت على ولاءِ رسول الله ﷺ ولم يزلْ معه سفراً وحضراً إلى أن توفّيَ رسولُ الله ﷺ، فخرج إلى الشّام فنزل إلى الرّملةِ وابتنى بها داراً، وابتنى بمصر داراً، وبحمص داراً، وتوفّي بها سنة أربع وخمسين، وشهد فتح مصر. روى عن النّبي ﷺ أحاديث ذوات عدد، وروى عنه: شدّاد بن أوس، و جبَير بن نفير وأبو إدريس الخولاني، وأبو سلام ممطور الحبشي، ومعدان بن أبي طلحة، وأبو الأشعَث الصنعاني، وأبو أسماء الرّحبي، وأبو الخير اليزني وغيرهم.

("أسد الغابة"، باب الثاء والواو، ثوبان بن بجدد، ر: ٦٢٤، ١/ ٤٨٠ ملتقطاً).

وروى الخلعي[١] في "فوائده"[٢] عن حمزة بن عبد المجيد قال: "رأيتُ رسولَ الله ﷺ في النَّوم في الحجر فقلتُ: بأبي أنتَ وأمّي يا رسولَ الله ﷺ! إنّه قد بلغنا عنك أنّك قلتَ: «مَن سمِع حديثاً فيه ثوابٌ، فعمِل بذلك رجاءَ ذلك الثّواب، أعطاه اللهُ ذلك الثَّواب، وإن كان الحديثُ باطلاً» فقال: «إي وربِّ البلدة! إنّه لمنّي وأنا قلتُه»"[٣].

(١) علي بن الحسن بن الحسين بن محمد القاضي أبو الفضل الموصلي ثمّ المصري الشّافعي المعروف بالخلعي، نسبته إلى بيع الخلع للملوك، وُلد سنة ٤٠٥ وتوفّي سنة ٤٩٢هـ. له: "الخلعيات من أجزاء الحديث" في عشرين جزءاً، و"فوائد" في الحديث، و"المغني" في الفقه.

("هدية العارفين"، ٥/ ٥٥٦).

(٢) "فوائد الخلعي" في الحديث: هو القاضي أبو الحسن علي بن الحسين الموصلي ثمّ المصري، المتوفّى سنة ٤٩٢هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٢٧٠).

(٣) أخرجه الخلعي في "الفوائد المنتقاة" ر: ٩٥٥، ٢/ ٢٨٨ من المخطوط، بطريق أبي يونس محمّد بن أحمد بن يزيد المكي عن أبيه عن حمزة بن عبد المجيد قال: رأيتُ النّبي ﷺ في النّوم في الحجر، فقلتُ: بأبي وأمّي يا رسولَ الله! إنّه بلغنا عنك إنّك قلتَ: «مَن سمِع حديثاً فيه ثوابٌ، فعمِل بذلك الحديث رجاءَ ذلك الثواب، أعطاه اللهُ ذلك الثوابَ، وإن كان الحديثُ باطلاً، قال: أي وربِّ هذه البنية! إنّه لمنّي وأنا قلتُه، أي وربِّ هذه البنية! إنّه لمنّي وأنا قلتُه».

وروى[١] الطبراني[٢] وأبو يعلى[٣] عن أبي حمزة أنس ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن بلغه عن الله تعالى فضيلةٌ فلم يصدِّقْ بها، لم يَنَلْها»[٤].

وقال الإمام أبو عُمر بن عبد البرّ بعد ذكر هذا الحديث: "أهلُ الحديث بجماعتِهم يتساهَلون في الفضائل، فيروُونها عن كلٍّ، وإنّما يتشدّدون في أحاديث الأحكام"[٥] اهـ.

---

(١) أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" من اسمه محمد، ر: ٥١٢٩، ٤/٣٧، بطريق محمّد بن بكار، قال: نا بزيع أبو الخليل، عن ثابت، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن بلغتْه عن الله فضيلةٌ فلم يصدّقْ بها، لم تَنلْه». لم يروِ هذا الحديث عن ثابتٍ إلاّ بزيع أبو الخليل.

(٢) سليمان بن أحمد بن أيّوب بن مطير اللَّخمي الشّامي الحافظ أبو القاسم الطبراني من طبرية الشّام، وُلد بها سنة ٢٦٠ وتوفّي بأصبهان سنة ٣٦٠هـ. من تصانيفه: "المعجم الأوسط" يشتمل على نحو اثنين وخمسين ألف حديثٍ، و"المعجم الصغير" في أسماء شيوخه، و"المعجم الكبير" في الصحابة. ("هدية العارفين"، ٥/ ٣٢٥).

(٣) أبو يعلى: أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن الهلال التميمي الموصِلي الحافظ محدّث الجزيرة، وُلد سنة ٢١٠ وتوفّي سنة ٣٠٧هـ. صنّف: "أجزاء" في الحديث، و"المسند الكبير"، و"معجم الصحابة". ("هدية العارفين"، ٥/ ٥٠).

(٤) أخرجه أبو يعلى في "المسند" مسند أنس بن مالك، ر: ٣٤٤٣، ٣/ ١٤٥، بطريق محمّد بن بكّار، حدّثنا بزيع أبو الخليل، عن ثابت، عن أنس بن مالك قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن بلغه عن الله فضيلةٌ فلم يصدّقْ بها، لم يَنلْها».

(٥) "جامع بيان العلم وفضله" تفريع أبواب فضل العلم وأهله، باب تفضيل العلم على العبادة، ر: ٩٣، ١/١٠٣.

أفاد حضرةُ الشّيخ[١] نفعنا اللهُ ببركاته: "هذا إذا لم يثبتْ بطلانُ الحديث، وأمّا بعد ثبوت البُطلان فلا معنى للرَّجاء والأمل، فقول الحديث: "وإن لم يكن ما بلغه حقّاً" ونحوه، إنّما يعنى به في نفس الأمر، لا بعد العلمِ به، وهذا واضحٌ، فتثبّت ولا تزل!"[٢] اهـ.

---

(١) أي: شيخ المؤلّف الإمام أحمد رضا ﷺ.

(٢) "الفتاوى الرضوية" كتاب الصّلاة، باب الأذان...، رسالة "منير العين" ٥/ ٤٨٨ ملتقطاً.

الفائدة الخامسة عشر

العقل يدلّ على قبول الضِّعاف في فضائل الأعمال؛ فإنّ السَّندَ وإن اشتمل على نقصانٍ وضَعفٍ، فلا دليلَ على الجزم بالبُطلان؛ فإنّ الكَذوبَ قد يصدق، فيمكن أن يرويَ هذا الحديثَ حقّاً مع كونِه كاذباً، بل كَذوباً.

قال الإمام أبو عُمر تقي الدّين الشَهرَزُورِي في "المقدّمة": "إذا قالُوا في حديثٍ: إنّه غيرُ صحيحٍ، فليس ذلك قطعاً بأنّه كذِبٌ في نفس الأمر؛ إذ قد يكون صِدقاً في نفس الأمر، وإنّما المرادُ به لم يصحّ إسنادُه على الشّرط المذكور"[١].

وقال في "التقريب"[٢] و"التدريب"[٣]: "(إذا قيل:) حديثٌ ضعيفٌ، (فمعناه: لم يصحّ إسنادُه) على الشّرط المذكور، لا أنّه كذِبٌ في نفس الأمر؛ لجواز صدقِ الكاذب"[٤].

وقال الإمامُ ابن الهمام في "فتح القدير" في مسألة التنفُّل قبل المغرب: "إنّ وصفَ الحَسنِ والصّحيحِ والضعيفِ إنّما هو باعتبار السَّندِ ظنّاً، أمّا في الواقع فيجوز

(١) "علوم الحديث" النوع ١ من أنواع علوم الحديث، معرفة الصحيح... إلخ، صـ١٤.

(٢) "التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير" في أصول الحديث: للشّيخ الإمام محيي الدّين يحيى بن شرف النَّوَوي، المتوفّى سنة ٦٧٦هـ. ("كشف الظنون"، ١/ ٣٧٨).

(٣) "تدريب الراوي في شرح تقريب النَّواوي": للشيخ جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفّى سنة إحدى عشرة وتسعمئة. ("كشف الظنون"، ١/ ٣٧٩).

(٤) "التقريب" و"تدريب الرّاوي" النوع ١: الصّحيح، صـ٥٥ ملتقطاً.

غلطُ الصَّحيحِ وصحّةُ الضعيف"[١].

وفيه في مسألة السّجود على كَور العمامة: "ليس معنى الضّعيفِ الباطلَ في نفس الأمر، بل ما لم يثبت بالشّروط المعتبرةِ عند أهل الحديث، مع تجويز كونِه صحيحاً في نفس الأمر، فيجوز أن تقترنَ قرينةُ تحقُّق ذلك، وأنّ الرّاوي الضعيف أجاد في هذا المتن المعيّن، فيُحكَم به"[٢].

وقال في "الموضوعات الكُبرى": "المحقّقون على أنّ الصحّةَ والحُسن والضَّعف إنّما هي من حيث الظاهر فقط، مع احتمال كونِ الصّحيح موضوعاً وعكسه، كذا أفاد الشيخ ابنُ حجر المكّي"[٣].

(١) "الفتح" كتاب الصّلاة، باب النوافل، ١/ ٣٨٩.

(٢) "الفتح" باب صفة الصّلاة، ١/ ٢٦٦.

(٣) "الأسرار المرفوعة" حرف الميم، تحت حديث «من بلغه عن الله... إلخ» ر: ٨٨٥، صـ٢٢٥.

الفائدة السادسة عشر

الحديث الضعيف يُعمَل به في الأحكام أيضاً إذا كان محلاً للاحتياط، وأصلُه قولُه ﷺ: «كيف وقد قيل» رواه البخاري[١] عن عقبة بن الحارث النَّوفلي رضي الله عنه[٢].

قال العلاّمة الشِّهاب الخَفاجي في "نسيم الرّياض" في شرح الخطبة: "أمّا الأحكامُ كالحلال، والحرام، والبيع، والنّكاح، والطلاق وغير ذلك، فلا يُعمَل فيها إلاّ بالحديث الصّحيح أو الحَسن، إلاّ أن يكونَ في احتياطٍ في شيءٍ من ذلك، كما إذا ورد حديثٌ ضعيفٌ بكراهة بعض البيوع أو الأنكِحة؛ فإنّ المستحَبَّ أن يتنزّهَ عنه، ولكن لا يجب"[٣].

---

(١) أخرجه البخاري في "الصحيح" كتاب العلم، باب الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله، ر: ٨٨، صـ٢٠، بطريق عبد الله بن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث، أنّه تزوّج ابنةً لأبي إهاب بن عزيز، فأتته امرأةٌ فقالت: إنّي قد أرضعتُ عقبة، والتي تزوّج بها، فقال لها عقبة: ما أعلم أنّك أرضعتِني ولا أخبرتِني، فركب إلى رسولِ الله ﷺ بالمدينة فسأله، فقال رسولُ الله ﷺ: «كيف وقد قيل؟!»، ففارَقها عقبة ونكحت زوجاً غيره.

(٢) عقبة بن الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي، أبو سروعة. وله رواية عن أبي بكر الصديق، وروى عنه أيضاً إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وعبيد بن أبي مريم المكّي. مات عقبة بن الحارث في خلافة أبي الزبير.

("الإصابة" حرف العين المهملة، العين بعدها القاف، ر: ٥٦٠٨، ٤/ ٤٢٧ ملتقطاً).

(٣) "نسيم الرياض" مقدّمة كتاب "الشفاء" ١/ ٧٥ بتصرّفٍ.

وقال الإمام السّيوطي في "التدريب": "ويُعمَل بالضَّعيف أيضاً في الأحكام، إذا كان فيه احتياط"[١].

وقال العلاّمةُ الحَلَبي في "الغنية" في فصل سنن الصّلاة: "الأصلُ أنّ الوصلَ بين الأذان والإقامة يكره في كلّ الصّلاةِ؛ لما روى الترمذي عن جابرٍ ﷺ أنّ رسولَ الله ﷺ قال لبلالٍ[٢]: «إذا أذّنتَ فترسَّلْ، وإذا أقمتَ فاحدُرْ، واجعلْ بين

---

(١) "تدريب الراوي" النوع ٢٢، المقلوب، صـ٢٥٩.

(٢) بلال بن رباح، يكنّى أبا عبد الكريم، وهو مولى أبي بكر الصديق، اشتراه بخمس أواقي، وأعتقه لله ﷻ وكان مؤذّناً لرسول الله ﷺ وخازناً، شهد بدراً والمشاهد كلّها، وكان من السّابقين إلى الإسلام، وممن يعذَّب في الله ﷻ فيصبر على العذاب، وكان أبو جهل يبطحه على وجهِه في الشّمس، ويضع الرّحا عليه حتّى تصهره الشّمس، ويقول: اكفُر بربِّ محمّد، فيقول: أحد، أحد؛ فاجتاز به ورقة بن نَوفل، وهو يعذَّب ويقول: أحد، أحد؛ فقال: يا بلال!، أحد أحد، والله لئن مُتّ على هذا لأتخذنّ قبرك حناناً، وآخى رسولُ الله ﷺ بينه وبين أبي عبيدة بن الجرّاح، وكان يؤذّن لرسول الله ﷺ في حياتِه سفراً وحضراً، وهو أوّل مَن أذن له في الإسلام، فلمّا توفّي رسولُ الله ﷺ أراد أن يخرجَ إلى الشّام، فقال له أبو بكر: بل تكون عندي، فقال: إن كنتَ أعتقتَني لنفسِك فاحبِسني، وإن كنتَ أعتقتَني لله ﷻ، فذَرني أذهب إلى الله ﷻ فقال: اذهَب، فذهب إلى الشّام، فكان به حتّى مات. **روى عنه**: أبو بكر، وعُمر، وعلي، وابن مسعود، وعبد الله بن عمر، وجابر، وأبو سعيد الخدري، والبراء بن عازب، وغيرهم، **وروى عنه** جماعة من كبار التابعين بالمدينة والشّام. قال مجاهد: أوّل مَن أظهر الإسلام بمكّة سبعة: رسولُ الله، وأبو بكر، وخباب، وصهيب، وعمّار، وبلال، وسميّة أمّ عمار. قال محمد بن سعد كاتب الواقدي: توفّي بلال بدمشق ودُفن بباب الصغير سنة عشرين، وهو ابن بضع وستّين =

أذانِك وإقامتِك قدرَ ما يفرغ الآكلُ من أكلِه في غير المغرب، والشّاربُ من شربِه، والمعتصرُ إذا دخل لقضاء حاجته»[١] وهو وإن كان ضعيفاً، لكن يجوز العملُ به في مثل هذا الحكم"[٢].

وقال في "اللآلئ" و"التعقّبات"[٣] نقلاً عن "مُسند الفردوس"[٤] للدَّيلمي[٥]:

=

سنة، وقال علي بن عبد الرّحمن: مات بلال بحلب، ودُفن على باب الأربعين، وكان آدم شديد الأدمة، نحيفاً طوالاً، أجنى خفيف العارضين.

("أسد الغابة" باب الباء واللام، ر: ٤٩٣، ١/ ٤١٥-٤١٨ ملتقطاً).

(١) أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب الصّلاة، باب ما جاء في الترسّل في الأذان، ر: ١٩٥، صـ٥٤، بطريق المعلّى بن أسد: حدّثنا عبد المنعم، هو صاحب السقاء، [قال]: حدّثنا يحيى بن مسلم، عن الحسن وعطاء، عن جابر [بن عبد الله] أنّ رسول الله ﷺ قال لبلال: «يا بلال! إذا أذّنتَ فترسّلْ في أذانِك، وإذا أقمتَ فاحدُرْ، واجعلْ بين أذانِك وإقامتِك قدرَ ما يفرغ الآكلُ من أكله، والشّاربُ من شربِه، والمعتصرُ إذا دخل لقضاء حاجتِه، ولا تقوموا حتّى تروني».

(٢) "غنية المتملّي"، فصل سنن الصّلاة، صـ٣٧٦، ٣٧٧.

(٣) "التعقّبات" باب الجنائز، تحت ر: ٨٠، صـ٩٨، ٩٩ بتصرّف.

(٤) "مسند الفردوس"، وهو مختصر "فردوس الأخيار [الأخبار]" لأبيه: للحافظ شهردار، المتوفّى سنة ٥٥٨هـ أسانيد كتاب الفردوس ورتّبها ترتيباً حَسناً في أربع مجلّدات.

("كشف الظنون"، ٢/ ٢٣٨، ٥٥٩).

(٥) شِهرْدَارْ بن شيرويه بن شهردار بن بشرويه بن فناخسرو الهَمَداني الحافظ أبو نصر الدَّيلمي، وُلد سنة ٤٨٣ وتوفّي سنة ٥٥٨هـ. له: "مسند الفردوس" في أسانيد "فردوس الأخبار" لوالده. ("هدية العارفين"، ٥/ ٣٤٣).

"سمعتُ أبي[1] يقول: سمعتُ أبا عَمرو محمد بن جعفر بن مطير النيسابوري قال: قلتُ يوماً: إنّ حديث: «مَن احتجم يومَ الأربعاء ويومَ السبت فأصابه برصٌ، فلا يلومَنَّ إلاّ نفسَه»[2] ليس بصحيحٍ، فافتصدتُ يومَ الأربعاء، فأصابني البرصُ، فرأيتُ رسولَ الله ﷺ في النَّوم، فشكَوتُ إليه حالِي فقال: إيّاك والاستهانةَ بحديثِي! فقلتُ: تبتُ يا رسولَ الله ﷺ! فانتبهتُ، وقد عافاني اللهُ تعالى، وذهب ذلك عنِّي"[3].

وفي "اللآلئ": أخرج ابنُ عساكر في "تاريخه"[4] من طريق أبي علي مهران بن هرو الحافظ الهازي قال: "سمعتُ أبا معين الحسين ابن الحسن الطبري يقول: أردتُ الحجامةَ يومَ السبت، فقلتُ للغلام: ادعُ لي الحجّامَ، فلمّا ولّى الغلامُ ذكرتُ خبرَ النّبي ﷺ «فأصابه وضح[5]، فلا يَلُومَنَّ إلاّ نفسَه» قال: فدعوتُ الغلامَ، ثمّ تفكّرتُ فقلتُ: هذا حديثٌ في إسنادِه بعضُ الضَّعف، فقلتُ للغلام: ادعُ الحجّامَ لي فدعاه، فاحتجمتُ فأصابني البرصُ، فرأيتُ رسولَ الله ﷺ في النَّوم فشكَوتُ إليه حالِي،

---

(١) هو شيرويه بن شهردار بن بشرويه بن فناخسرو الدَّيلمي الحافظ أبو شجاع الهَمَداني، [توفّي] سنة ٥٠٩هـ. من تصانيفه: "تاريخ همَدان"، و"فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب" في الحديث. ("هدية العارفين"، ٥/ ٣٤٣).

(٢) "الفردوس بمأثور الخطاب" ر: ٥٩٠٥ أبو هريرة، ٣/ ٦٠٨ بتصرّف.

(٣) "اللآلئ المصنوعة" كتاب المرض والطبّ، ٢/ ٣٤١، ٣٤٢.

(٤) أي: "تواريخ دمشق": أعظمُها تاريخ الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن حسن المعروف بابن عساكر الدِّمشقي، المتوفّى سنة إحدى وسبعين وخمسمئة. ("كشف الظنون"، ١/ ٢٦٩).

(٥) أي: البرص.

فقال: إيّاكَ والاستهانةَ بحديثِي! فنذرتُ لله نذراً لَئِن أذهبَ اللهُ ما بي من البرص لم أتهاوَن في خبر النّبي ﷺ صحيحاً كان أو سقيماً، فأذهب اللهُ عنّي ذلك البرصَ"[1].

وقال العلاّمةُ شِهاب الدّين الخَفاجي في "نسيم الرّياض شرح الشّفا للقاضي عياض": قَصُّ الأظفار وتقليمُها سنّةٌ، وورد النَّهيُ عنه في يوم الأربعاء، وأنّه يُورِث البرصَ، وحكي عن العلماء أنّه فعَلَه فنهي عنه، فقال: لم يثبتْ هذا، فلحقه البرصُ من ساعتِه، فرأى النّبيَ ﷺ في منامِه فشكى إليه، فقال له: أ لم تسمع نَهيِي عنه؟! فقال: لم يصحّ عندي، فقال ﷺ: يكفيك أنّه سُمِع، ثمّ مَسح بدنَه بيده الشّريفة، فذهب ما به، فتاب عن مخالَفة ما سمع"[2] اهـ.

وقال العلاّمةُ الطحطاويِ في "حاشية الدرّ المختار": "ورد في بعض الآثار النّهيُ عن قصّ الأظفار يومَ الأربعاء؛ فإنّه يُورِث البرصَ، وعن ابن الحاجّ صاحب "المدخَل" أنّه هَمّ بقصِّ أظفارِه يومَ الأربعاء، فتذكّر ذلك فترك، ثمّ رأى أنّ قصّ الأظفارِ سنّةٌ حاضرةٌ، ولم يصحّ عنده النهيُ، فقصّها فلحقَه، أي: أصابَه البرصُ، فرأى النّبيَ ﷺ في النّوم فقال: أ لم تسمع نَهيِي عن ذلك؟! فقال: يا رسولَ الله! لم يصحّ عندي ذلك، فقال: يكفيك أن تسمعَ، ثمّ مَسَح ﷺ على بدنِه فزال البرصُ

---

(١) "اللآلئ المصنوعة" كتاب المرض والطبّ، ٢/ ٣٤٢ بتصرّفٍ.

(٢) "نسيم الرياض" القسم ١ في تعظيم العلي الأعلى لقدر النّبي ﷺ، فصلٌ في نظافة جسمه ﷺ، ٢/ ٥ ملتقطاً بتصرّف.

جميعاً، قال ابنُ الحاجّ ﷺ: فجدّدتُ مع الله توبةً أنّي لا أخالف ما سمعتُ عن رسول الله ﷺ أبداً"[١] اهـ.

وقال العلاّمةُ الحَلَبي في "الغنية" أواخر كراهة الصّلاة، قُبَيل الفروع، بحث السُّترة: "ينبغي أن يجعلَها حيالَ أحدِ حاجبَيه لما روى أبو داود[٢] من حديث ضباعة بنت المقداد بن الأسوَد[٣] عن أبيها[٤] ﷺ قال: «ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ يصلّي إلى عودٍ، ولا عمودٍ، ولا شجرةٍ إلاّ جعله على حاجبِه الأيمَن أو الأيسَر، ولا يصمد له

---

(١) "طحطاوي على الدر" كتاب الحظر والإباحة، باب الاستبراء، فصلٌ في البيع، ٤/ ٢٠٢.

(٢) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدّاد بن عمرو بن عمران الأزدي الحافظ أبو داود السجستاني الحنبلي، وُلد سنة ٢٠٢ وتوفّي بالبصرة سنة ٢٧٥هـ. من تصانيفه: "السنن" في الحديث، و"كتاب المراسيل"، و"ناسخ القرآن ومنسوخه". ("هدية العارفين"، ٥/ ٣٢٤ ملتقطاً).

(٣) ضباعة بنت المقداد بن الأسود، روت عن: أبيها، وعنها: المهلب بن حجر البهراني.
("تهذيب التهذيب"، كتاب النساء، من اسمها: ضباعة، ر: ٨٩٢٧، ١٠/ ٤٨٧ ملتقطاً).

(٤) المقداد بن الأسود: الكندي، هو ابن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة بن عامر بن مطرود البهراني، وكان المقداد يكنّى أبا الأسود، وأسلَم قديماً، وتزوّج ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب ابنة عمّ النّبي ﷺ، وهاجَر الهجرتَين، وشهد بدراً والمشاهد بعدها، وكان فارساً يوم بدر، حتّى إنه لم يثبت أنّه كان فيها على فرس غيره. وروى المقداد عن النّبي ﷺ أحاديث، روى عنه علي، وأنس، وعبيد الله بن عدي بن الخيار، وهمام بن الحارث، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وآخرون. اتّفقوا على أنّه مات سنة ثلاث وثلاثين في خلافة عثمان.
("الإصابة"، حرف الميم، ر: ٨٢٠١، ٦/ ١٥٩- ١٦١ ملتقطاً).

صمداً»[١] وقد أعلّ بالوليد بن كامل[٢]، وبجهالة ضباعة، لكن هذا الحكمَ مما يجوز العملُ فيه بمثل هذا؛ لأنّه من الفضائل"[٣] اهـ مختصراً.

ونظيرُه ما في "سُنن أبي داود"[٤] و"ابن ماجه" بطريق أبي محمد بن محمد بن حريث[٥]،

---

(١) أخرجه أبو داود في "السنن" كتاب الصّلاة، باب إذا صلّى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها منه، ر: ٦٩٣، صـ١٠٩، بطريق أبي عبيدة الوليد بن كامل، عن المهلّب بن حجر البهراني، عن ضباعة بنت المقداد بن الأسود، عن أبيها قال: «ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ يصلّي إلى عودٍ، ولا عمودٍ، ولا شجرةٍ، إلاّ جعله على حاجبِه الأيمَن أو الأيسَر، ولا يصمد له صمداً».

(٢) الوليد بن كامل بن معاذ بن أبي أميّة البجلي، مولاهم أبو عبيدة ابن أبي الوليد الشامي. **روى عن**: ثور بن يزيد، ورجاء بن حيوة، والمهلب بن حجر البهراني، ونصر بن علقمة، والوضين بن عطاء، وعبد الله بن بشر الحبراني. **روى عنه**: يحيى بن حمزة، وبقية، وسعيد بن عبد الجبار الزَّبيدي، وعلي بن عيّاش، ويحيى بن صالح. قال البخاري: "عنده عجائب". **قلت**: يروي المراسيل والمقاطيع. وقال الأزدي: "ضعيف". وقال ابن القطّان: "لا تثبت عدالتُه".

("تهذيب التهذيب"، حرف الواو: من اسمه الوليد، ر: ٧٧٣١، ٩/ ١٦٣ ملتقطاً).

(٣) "الغنية" أواخر كراهية الصلاة، قبيل الفروع، صـ٣٦٨ ملتقطاً.

(٤) "سنن أبي داود" كتاب الصلاة، باب الخطّ إذا لم يجد عصا، ر: ٦٩٠، صـ١٠٨، ١٠٩.

(٥) هو أبو عمرو بن محمّد بن حريث، وقيل: أبو عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث العذري، وقيل: أبو محمّد بن عمرو بن حريث العذري. وقال الطحاوي: أبو عمرو وجدّه مجهولان، ليس لهما ذكرٌ في غير حديث الخطّ.

("تهذيب التهذيب"، باب الكنى، ر: ٨٥٥١، ١٠/ ٢٠٤ ملتقطاً).

عن جدِّه حريث[1] -رجُل من بني عذرة- عن أبي هريرة ﷺ عن أبي القاسم ﷺ في سُترة الصّلاة: «فإن لم يكن معه عصاً فليخطط خطّاً»"[2].

قال أبو داود: قال سفيان بن عيينة[3]: "لم نجد شيئاً نشدُّ به هذا الحديث،

---

(١) حريث، رجل من بني عذرة، يقال: ابن سُليم. **روى عن:** أبي هريرة.

("تهذيب التهذيب"، حرف الحاء، من اسمه حريث، ر: ١٢٣٧، ٢/ ٢١٧ ملتقطاً).

(٢) أخرجه ابن ماجه في "السنن" كتاب إقامة الصلاة والسنّة فيها، باب ما يستر المصلّي، ر: ٩٤٣، صـ١٦١، ١٦٢، بطريق أبي عمرو بن محمّد بن عمرو بن حريث، عن جدّه حريث بن سليم، عن أبي هريرة عن النّبي ﷺ قال: «إذا صلّى أحدُكم فليجعلْ تلقاءَ وجهِه شيئاً، فإن لم يجد فلينصبْ عصاً، فإن لم يجد فليخطّ خطّاً، ثمّ لا يضرّه ما مرّ بين يدَيه».

(٣) سفيان بن عيينة بن أبي عمران، ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، سكن مكّة، وقيل إن أباه عيينة هو المكّي أبا عمران. **روى عن:** جعفر الصّادق، وحميد الطويل، وزيد بن أسلم، وسالم أبي النضر، وعبد الله بن دينار، وعَمرو بن دينار، والزُّهري، والأعمَش، وخلق لا يحصون. **وعنه:** الأعمَش، وابن جريج، وشعبة، والثوري، وابن المبارك، ووكيع، ومحمد بن إدريس الشّافعي، وعبد الله بن وهب، ويحيى القَطّان، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، ويحيي بن مَعين، وعلي بن المدِيني، وإسحاق بن راهويه، وطوائف كثيرة. قال ابن المدِيني، وُلد سنة (١٠٧)، وكذا قال عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن سفيان، وزاد للنصف من شعبان. وقال علي بن المدِينى: "ما في أصحاب الزُّهري أتقى من ابن عيَينة". وقال العجلي: "كوفي ثقة، ثبتٌ في الحديث، وكان حَسنَ الحديث، يعدّ من حكماء أصحاب الحديث". وقال الشّافعي: "لو لا مالك وسفيان لذَهَب علمُ الحجاز". وقال الواقدي: مات يومَ السبت أوّل يوم من رجب سنة ثمان وتسعين ومئة.

=

ولم يجئ إلاّ من هذا الوجه"[١].

وقال في "المرقاة": "قد أشار الشّافعيُ إلى ضَعفِه واضطرابِه"[٢] ومع ذلك فقد صرّح العلماءُ أنّ الحديثَ مع ضَعفِه مقبولٌ في [مثل] هذا الحكم الذي فيه نفعٌ دون ضررٍ.

وقال البَيهقي: "لا بأسَ بالعمل به -وإن اضطرب إسنادُه في مثل هذا الحكم- إن شاء الله تعالى"[٣].

وقال في "الحلبة": "يظهر أنّ الأشبَهَ قولُ البَيهقي، ولا بأسَ بالعمل بهذا الحديث في هذا الحكم -إن شاء الله تعالى-، وجزم به شيخُنا ﷺ فقال: والسنّةُ أولى بالاتّباع"[٤].

وقال في "الغنية"[٥]: "مَن جوّزه استدلّ بحديث أبي داود[٦]

=

("تهذيب التهذيب"، حرف السين: من اسمه سفيان، ر: ٢٥٢٥، ٣/ ٤٠٣- ٤٠٥ ملتقطاً).

(١) "سنن أبي داود" كتاب الصّلاة، باب الخطّ إذا لم يجد عصا، تحت ر: ٦٩٠، صـ١٠٩.

(٢) "المرقاة" كتاب الصّلاة، باب السترة، الفصل الثاني، ٢/ ٤٨٩.

(٣) المرجع السابق.

(٤) "الحلبة" كتاب الصلاة، فصل فيما يكره في الصّلاة، ٢/ ق١٧٩.

(٥) "الغنية" أواخر كراهية الصّلاة، قبيل الفروع، صـ٣٦٨، ٣٦٩ ملتقطاً.

(٦) أي: في "السنن" كتاب الصّلاة، باب الخطّ إذا لم يجد عصاً، ر: ٦٨٩، صـ١٠٨، بطريق أبي عمرو بن محمّد بن حريث أنّه سمع جدّه حريثاً يحدّث عن أبي هريرة أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «إذا صلّى أحدُكم فليجعلْ تلقاءَ وجهِه شيئاً، فإن لم يجدْ فلينصبْ عصاً، فإن لم يكن معه عصاً فليخطط خطّاً، ثمّ لا يضرّه ما مرّ أمامَه».

وتقدّم[١] ما فيه، لكن قد يقال: إنه يجوز العملُ بمثلِه في الفضائل كما مرّ آنفاً[٢]، ولذا قال ابن الهُمام: والسنّةُ أولى بالاتّباع"[٣].

وقال الطحطاوي في "حاشية مَراقي الفلاح"[٤]: "إن سُلِّم أنّه يعني الخطَّ غير مفيدٍ فلا ضررَ فيه، مع ما فيه من العمل بالحديث الذي يجوز العملُ به في مثلِه"[٥].

قال في "ردّ المحتار"[٦]: "يسنّ الخطُّ كما هو الرّوايةُ الثانية عن محمدٍ لحديث أبي داود: «فإن لم يكن معه عصاً فليخُطَّ خطّاً»[٧] وهو ضعيفٌ، لكنّه يجوز العملُ به في الفضائل، ولذا قال ابن الهُمام: والسنّةُ أولى بالاتّباع"[٨] اهـ.

---

(١) "الغنية" أواخر كراهية الصّلاة، قبيل الفروع، صـ٣٦٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) "الفتح" كتاب الصّلاة، باب ما يفسد الصّلاة وما يكره فيها، ١/ ٣٥٥.

(٤) "حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح": لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي المصري، توفّي في الخامس عشر من رجب لسنة ١٢٣١هـ. ("هدية العارفين"، ٥/ ١٥٢).

(٥) "طحطاوي على المراقي" كتاب الصّلاة، فصل في اتخاذ السترة، صـ٣٦٦.

(٦) "ردّ المحتار على الدرّ المختار" كتاب الصّلاة، باب ما يفسد الصّلاة وما يكره فيها، مطلب: إذا قرأ قوله: تعال جدّك بدون ألف لا تفسد، ٤/ ١٢٧، ١٢٨: للسيّد محمد أمين عابدين بن السيّد عمر عابدين بن عبد العزيز بن أحمد عبد الرحيم الدمشقي الحنفي المفتي العلاّمة الشهير بابن عابدين، توفّي سنة ١٢٥٢هـ.

("إيضاح المكنون"، ٣/ ٣٥١، و"هدية العارفين"، ٦/ ٢٨٦).

(٧) "سنن أبي داود" كتاب الصّلاة، باب الخطّ إذا لم يجد عصاً، ر: ٦٨٩، صـ١٠٨ بتصرّف.

(٨) "الفتح" كتاب الصّلاة، باب ما يفسد الصّلاة وما يكره فيها، ١/ ٣٥٥.

الفائدة السّابعة عشر

يُعتبر في الفضائل الأحاديثُ كلُّها غير الموضوع

قال العلاّمةُ الزّرقاني في "شرح المواهب"، ذِكر رضاعِه ﷺ، تحت حديث مناغاةِ القمرِ له ﷺ(١): "عادةُ المحدِّثين التساهُلُ في غير الأحكام والعقائد، ما لم يكن موضوعاً"(٢).

وقال العلاّمةُ الحَلَبي(٣) في سيرة "إنسان العيون"(٤): "لا يخفى أنّ السِّيَر تجمع

---

(١) أخرجه البيهقي في "دلائل النّبوة" باب ما جاء في حفظ الله تعالى رسولَه ﷺ... إلخ، ٢/ ٤١، بطريق زهير، عن محارب بن دثار، عن عمرو بن يثربي، عن العبّاس بن عبد المطّلب، قال: قلتُ: يا رسولَ الله! دعاني إلى الدّخول في دينِك أمارةٌ لنبوّتك، رأيتُك في المهد تناغِي القمرَ وتُشير إليه بأصبعِك، فحيث أشرتَ إليه مال، قال: إنّي كنتُ أحدّثُه ويُحدِّثني، ويُلهِيني عن البكاء، وأسمع وجبتَه [حين] يسجد تحت العرش، تفرّد به هذا الحلبي بإسناده، وهو مجهولٌ.

(٢) "شرح الزرقاني على المواهب اللدنية" المقصد ١ في تشريف الله تعالى له ﷺ، ذكر رضاعه ﷺ وما معه، ١/ ٢٧٦.

(٣) علي بن برهان الدّين إبراهيم بن أحمد الحلبي ثمّ القاهري نور الدين الشّافعي صاحب السيرة، وُلد سنة ٩٧٥ وتوفّي سنة ١٠٤٤هـ. له من التصانيف: "إعلام الناسك بأحكام المناسك"، و"إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون"، و"الفجر المنير بمولد البشير النذير"، و"المحاسن السَّنية في الرّسالة القشَيرية"، وغير ذلك من الرّسائل. ("هدية العارفين"، ٥/ ٦٠٣، ٦٠٤).

(٤) "إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون": لعلي بن برهان الدّين إبراهيم بن أحمد بن علي بن عمر الحلبي ثمّ القاهري نور الدّين الشّافعي صاحب السيرة، توفّي سنة ١٠٤٤هـ.

("كشف الظنون"، ١/ ١٩٣، و"هدية العارفين"، ٥/ ٦٠٣).

الصّحيحَ، والسقيمَ، والضعيفَ، والبلاغَ، والمرسَلَ، والمنقطعَ، والمعضَلَ دون الموضوع، وقد قال الإمامُ أحمد وغيرُه من الأئمّة: إذا روَينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روَينا في الفضائل ونحوها تساهَلنا"(١).

فلذا ترى العلماءَ روَوا عن الكلبي(٢) وهو شديدُ الضَعف، فقد كذّبه ابنُ حِبّان(٣) والجوزجاني(٤)، وقال البخاري: تركه يحيى وابنُ مَهدي(٥)، وقال الدارقطني وجماعةٌ: متروكٌ. وقال الحافظ في "التقريب": "متهَمٌ بالكذِب ورُمِيَ بالرَّفض"(٦) ومع ذلك

---

(١) "إنسان العيون في سيرة الأمين والمأمون" المقدّمة، ١/ ٥، ٦ ملتقطاً.

(٢) محمّد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو النضر الكوفي النسابة، المفسّر. **روى عن**: أخويه سفيان وسلمة، وأبي صالح باذام، وعامر الشَّعبي، وغيرهم، **روى عنه**: ابنه هشام، والسفيانان، وابن المبارك، وابن إسحاق، ومحمد بن مروان السّدي الصغير، وآخرون. قال البخاري: "تركه يحيى وابن مهدي". وقال يزيد بن هارون: "كبر الكلبي وغلب عليه النسيان". وقال أبو حاتم: "النّاس مجمعون على ترك حديثِه، لا يشتغل به". وقال علي بن الجنيد، والحاكم أبو أحمد، والدارقطني: "متروك". قال محمد بن عبد الله الحضرمي: "مات بالكوفة سنة ستّ وأربعين ومئة". ("تهذيب التهذيب"، حرف الميم: من اسمه محمد، ر: ٦١٢٤، ٧/ ١٦٦-١٦٨ ملتقطاً).

(٣) أي: في "المجروحين" باب الميم، محمد بن السائب الكلبي، الجزء الثاني، صـ٢٥٥.

(٤) الجوزجاني: أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الحافظ، نزيل دمشق، توفّي سنة ٢٥٩هـ. صنّف: "كتاب الجرح والتعديل". ("هدية العارفين"، ٥/ ٦).

(٥) "التاريخ الأوسط" عشر إلى أربعين ومئة، ر: ١٧٥٧، ٢/ ٥١.

(٦) "تقريب التهذيب" حرف الميم، ر: ٥٩٠١، محمّد بن السائب بن بشر الكلبي، القسم الثاني، صـ٤١٥.

قال في "ميزان الاعتدال": "قال ابنُ عدي[١]: وقد حدّث عن الكلبي سفيانُ وشعبةُ[٢] وجماعةٌ، ورَضوه بالتفسير، وأمّا في الحديث فعنده مَناكير"[٣].

وقال الإمام ابن سيّد النّاس[٤] في "عيون الأثر"[٥]: "غالب ما يُروى من

(١) أي: في "الكامل" محمّد بن السائب بن بشر الكلبي، ٧/ ٢٨٢.

(٢) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري. روى عن: جعفر الصّادق، وسماك بن حرب، وعبد الله بن دينار، وعدي بن ثابت، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وهشام بن عروة، وآخرون، وعنه: الأعمَش، ومحمد بن إسحاق، والثوري ويحيى القطّان، وابن المبارك، وآخرون. قال ابن مهدي: "كان الثّوري يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث". وقال أبو داود: "لما مات شعبة قال سفيان مات الحديث". وقال العجلي: "ثقةٌ ثبتٌ في الحديث، وكان يخطئ في أسماء الرّجال قليلاً". وقال صالح جزرة: "أوّل مَن تكلّم في الرّجال شعبة، ثمّ تبعه القَطّان، ثم أحمد ويحيى". قال أبو بكر بن منجويه: وُلد سنة (٨٢)، ومات سنة (١٦٠)، وله (٧٧) سنة. ("تهذيب التهذيب"، حرف الشين: من اسمه شعبة، ر: ٢٨٦٧، ٣/ ٦٢٨- ٦٣٣ ملتقطاً).

(٣) "ميزان الاعتدال" مَن اسمه محمّد بن السائب الكلبي، القسم الثاني، ر: ٧٥٧٤، ٣/ ٥٥٨ بتصرّف.

(٤) هو محمد بن أبي عمرو محمد بن أبي بكر محمد بن الإمام أبو الفتح الأندلسي الشهير بابن سيد النّاس اليعمري، نزيل مصر، وُلد سنة ٦٦١ وتوفّي سنة ٧٣٤هـ. من تصانيفه: "بشرى اللّبيب بذكر الحبيب قصائد في مدح النّبي ﷺ"، و"عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير"، و"النفح الشّذي" في شرح "جامع الصّحيح" للترمذي. ("هدية العارفين"، ٦/ ١١٩ ملتقطاً).

(٥) "عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسّير": للإمام أبي الفتح محمد بن محمد المعروف بفتح الدّين بن سيّد النّاس الأندلسي، المتوفّى سنة ٧٣٤هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ١٨٣).

الكلبي أنسابٌ وأخبارٌ من أحوال النّاس، وأيّامُ العرب وسِيَرُهم، وما يجري مجرى ذلك ممّا سمح كثيرٌ من النّاس في حملِه عمَّن لا تحمَل عنه الأحكامُ، وممن حُكي عنه الترخيصُ في ذلك الإمامُ أحمد"[١].

وكذلك الإمامُ الواقدي[٢]، وإن كان توثيقُه راجحاً عند الحنفية، كما أفاده الإمام ابن الهُمام في "فتح القدير" في باب الماء الذي يجوز به الوضوءُ عن الواقدي قال: "كانت بئرُ بضاعةٍ طريقاً للماء إلى البساتين، وهذا تقوم به الحجّةُ عندنا إذا وثّقنا الواقدي، أمّا عند المخالف فلا؛ لتضعيفِه إيّاه"[٣].

وقال في فصل الأسآر: قال في الإمام: "جمع شيخُنا أبو الفتح الحافظ في أوّل كتابِه "المغازي والسِّير": مَن ضعّفه ومَن وثّقه ورجّح توثيقَه، وذكر الأجوِبةَ عمّا قيل فيه"[٤].

لكن أهلَ الأثر ضعَّفوه وتركُوه، قال في "التقريب": متروكٌ مع سعة علمِه[٥]، ومع ذلك يروُون عنه المغازي والسِّير سَلَفاً وخَلَفاً، كما لا يخفى على مَن

---

(١) "عيون الأثر" ذكر أجوبة عمّا رُمِيَ به، ١/ ٦٥.

(٢) محمد بن عمر بن واقد الواقدي أبو عبد الله المدني الأصل بغدادي المسكن والوفاة كان عالماً محدِّثاً أخبارياً، وُلد سنة ١٣٠ وتوفّي سنة ٢٠٧هـ. من تصانيفه: "أخبار مكّة"، و"تاريخ الفقهاء"، و"التاريخ الكبير"، و"تفسير القرآن"، و"ذكر القرآن"، و"سيرة أبي بكر ﷺ"، و"فتوح الشّام"، و"فتوح العراق"، وغير ذلك. ("هدية العارفين"، ٦/ ٩، ١٠ ملتقطاً).

(٣) "الفتح" كتاب الطهارات، باب الماء الذي يجوز به الوضوء، ١/ ٦٩.

(٤) المرجع السابق، فصل في الأسآر وغيرها، ١/ ٩٧.

(٥) "التقريب" حرف الميم، ر: ٦١٧٥- محمّد بن عمر بن واقد الأسلمي، القسم ٢، صـ٤٣٣.

طالَع كتبَ القوم.

قال في "الميزان": "كان إلى حفظِه المنتهى في الأخبار، والسِّير، والمغازي، والحوادث، وأيّام النّاس، والفقه وغير ذلك"(١).

(١) "الميزان" مَن اسمه محمّد بن عمر واقد الأسلمي، ر: ٧٩٩٣، ٣/ ٦٦٣.

الفائدة الثامنة عشر

ذِكرُ الحديث في الموضوعات لا يستلزم ضعفَه؛ فإنّ الكتبَ المصنَّفة في الموضوعات على قسمَين:

الأوّل: "ما التُزم فيه إيرادُ الموضوعات فقط"، مثل "موضوعات ابن الجوزي"(١)، و"أباطيل الجوزقاني"(٢)، و"موضوعات الصَّغاني"(٣)، فذِكرُ الحديثِ في هذه الكتب يدلّ على أنّ هذا الحديثَ موضوعٌ عند المصنِّف، إذا لم يصرّح بعدم موضوعيّته(٤)، لا في نفس الأمر؛ فإنّه لا يثبت عدمُ الصحّة، فضلاً عن ضَعفٍ، فضلاً عن سقوطٍ، فضلاً عن بُطلانٍ؛ فإنّ بعضَ أحاديثها حِسانٌ، بل صِحاحٌ، كما نبّه عليه العلماءُ الأعلام في تصانيفهم، كالإمام ابن الصّلاح في "المقدّمة"(٥)، والإمام النَّوَوي في "التقريب"(٦)،

---

(١) "الموضوعات الكُبرى": للشيخ أبي الفرَج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي البغدادي، (المتوفّى سنة ٥٩٧هـ). ("كشف الظنون"، ٢/ ٧٢٣ ملتقطاً).

(٢) "كتاب الأباطيل": للجوزقاني الحسَين بن جعفر، المتوفّى سنة ٥٤٣هـ.

("إيضاح المكنون"، ٤/ ١٨١).

(٣) أي: "الأحاديث الموضوعة": للحسن بن محمّد بن الحسن القرشي، العدوي، العمري، الصغاني، البغدادي، الحنفي (ت ٦٥٠هـ). (معجم المؤلّفين، ١/ ٥٨٣).

(٤) أي: بعدم كونِه موضوعاً.

(٥) "علوم الحديث" لابن الصّلاح، النوع ٢١: معرفة الموضوع، صـ٩٩.

(٦) "تقريب النواوي" النوع ٢١: الموضوع، صـ٨١، ٨٢.

والإمام العراقي في "الألفية"[١]، والإمام السّخاوي في "فتح المغيث"[٢]، وخاتم الحفّاظ الإمام السّيوطي في "التعقُّبات"[٣] و"اللآلئ المصنوعة"[٤]، وفي "القول الحَسن في الذَّبّ عن السُّنن"[٥] و"القول المسدَّد في الذَبِّ عن مسند أحمد"[٦] لإمام الشأن [العَسقلاني وغيرها من الكتب بتمام التفصيل الواضح المبين].

والثاني: "ما لم يُلتزم فيها ذكرُ الموضوعات" بل القصدُ منه التحقيقُ والتنقيحُ لما أورده في الموضوعات، مثل "اللآلئ" للإمام السّيوطي، أو يكون الغرضُ منه النظرَ والتنقيدَ لما حكموا عليه بالوضع، مثل "ذَيل اللآلئ" له.

فقد صرّح في خطبة "الموضوعات الكُبرى": "ابنُ الجوزي أكثر من إخراجِ الضعيف، بل والحَسن، بل والصّحيح، كما نبّه على ذلك الأئمّةُ الحفّاظ، وطال

---

(١) "ألفية العراقي" في أصول الحديث، الموضوع، صـ١١٤: للشيخ الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفّى سنة ٨٠٦هـ. ("كشف الظنون"، ١/ ١٧٦).

(٢) "فتح المغيث" بشرح "ألفية الحديث" للعراقي: لمحمّد بن عبد الرّحمن بن محمّد بن الحافظ شمس الدّين السّخاوي المصري الشّافعي، توفّي مجاوراً بالمدينة المنوّرة سنة ٩٠٢هـ.

("هدية العارفين"، ٦/ ١٧٤، ١٧٦ ملتقطاً).

(٣) أي: "النكت البديعات على الموضوعات" مقدّمة المؤلّف، صـ٢٩.

(٤) "اللآلئ المصنوعة" المقدّمة، ١/ ٩.

(٥) "القول الحسن في الذَبّ عن السنن": لجلال الدّين السيوطي، المتوفّى سنة ٩١١هـ.

("كشف الظنون"، ٢/ ٣٢١).

(٦) "القول المسدّد في الذَّبّ عن مسند أحمد" ١٠/ ٤٨٢.

ما اختلج في ضميرِي انتقاؤه وانتقادُه فأُورِد الحديثَ، ثمّ أعقّب بكلامِه، ثمّ إن كان متعقّباً نبّهتُ عليه"(١).

وقال في خاتمتِه: "وإذ قد أتينا على جميعِ ما في كتابِه فنشرع الآن في الزّيادات عليه، فمنها ما يقطع بوضعِه، ومنها ما نصّ حافظٌ على وضعِه ولِي فيه نظرٌ، فأذكره لينظرَ فيه"(٢).

فالذّكر في مثل هذه الكتب لا يُثبِت الموضوعيّةَ(٣)، ومن القسم الثاني موضوعات الشّوكاني المسمّاة بـ"الفوائد المجموعة"(٤)، فقد صرّح في خطبة كتابه: وقد أذكر ما لا يصحّ إطلاقُ الموضوع عليه، بل غايةُ ما فيه أنه ضعيفٌ بمرّة، وقد يكون ضعيفاً ضَعفاً خفيفاً، وقد يكون أعلى من ذلك، والحاملُ على ذكر ما كان هكذا التنبيهُ على أنه قد عَدّ ذلك بعضُ المصنِّفين موضوعاً كابن الجوزي؛ فإنّه تساهَل في "موضوعاتِه" حتّى ذكر فيها ما هو صحيح، فضلاً عن الحَسن، فضلاً عن الضَّعيف، وقد تعقّبه السّيوطي بما فيه كفاية، وقد أشرتُ إلى "تعقّباتِه"(٥).

---

(١) "اللآلئ المصنوعة" المقدّمة، ١/ ٩ ملتقطاً.

(٢) "اللآلئ المصنوعة" فوائد متفرّقة، صـ٥٩٩.

(٣) أي: الحكم بالوضع.

(٤) "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة": لعلي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله اليمني الصنعاني المعروف بابن الشّوكاني الحنبلي، المتوفّى قبل والده بأشهر سنة ١٢٥٠هـ. ("إيضاح المكنون"، ٤/ ١٤٥، و"هدية العارفين"، ٥/ ٦١٨).

(٥) "الفوائد المجموعة" خطبة الكتاب، صـ٤.

الفائدة التاسعة عشر

لا يقال للحديث بمجرّد ضَعف الرّاوي: إنّه موضوع

قال الحافظُ سيف الدّين أحمد بن أبي المجد[١]، ثمّ قدوةُ الفنّ شمسُ الدّين الذَّهبي في "تاريخه"[٢]، ثمّ خاتمُ الحفّاظ في "التعقُّبات" تحت حديث: «مَن قرأ آيةَ الكُرسي دُبرَ كلّ صلاةٍ مكتوبةٍ، لم يمنعه من دخول الجنّة إلاّ أن يموتَ»[٣]: صنّف ابن الجوزي "كتاب الموضوعات" فأصاب في ذكر أحاديث مخالفةٍ للنقل والعقل، وممّا لم يُصِب فيه إطلاقُه الوضعَ على أحاديثَ بكلام بعضِ النّاسِ في رُواتِها، كقوله: "فلانٌ ضعيف" أو "ليس بالقويّ" أو "لينٌ" وليس ذلك الحديثُ ممّا يشهد القلبُ ببطلانِه، ولا فيه مخالفة، ولا معارَضةٌ لكتابٍ ولا سنّةٍ ولا إجماعٍ، ولا حجّةَ بأنّه موضوعٌ سِوى كلامِ ذلك الرّجل في رُواتِه، وهذا عدوانٌ ومجازَفة"[٤].

---

(١) سيف الدّين أبو العبّاس أحمد بن المجد عيسى المقدسي الحنبلي، وُلد سنة ٦٠٥ وتوفّي سنة ٦٤٣هـ. له: "الردّ على محمّد بن طاهر" لإباحة السماع. ("هدية العارفين"، ٥/ ٨٠).

(٢) "تاريخ الذهبي": هو الإمام الحافظ شمس الدّين أبو عبد الله محمّد بن أحمد المصري [الدمشقي] المتوفّى ٧٤٦هـ، وهو تاريخ كبير يقال له: "تاريخ الإسلام على ترتيب السنوات" جمع فيه بين الحوادث والوفيّات. ("كشف الظنون"، ١/ ٢٧٠).

(٣) "المعجم الكبير" ما أسند أبو أمامة، محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة، ر: ٧٥٣٢، ٨/ ١١٤.

(٤) "التعقّبات" باب فضائل القرآن، ر: ٣٣، صـ٥٨ بتصرّف.

الفائدة العشرون

لا يقال لحديث غافلٍ يَقبل التلقينَ من آخَر: إنّه موضوعٌ

قال الإمامُ ابن حجر العَسقلاني في "نزهة النظر": "ثمّ الطعنُ يكون بعشرةِ أشياءٍ، بعضُها أشدُّ في القدح من بعضٍ، خمسةٌ منها تتعلّق بالعدالة، وخمسةٌ تتعلّق بالضَّبط، وهي ترتيبُها على الأشدّ فالأشدّ في مُوجِب الردّ على سبيل التدلّي؛ لأنّ الطعنَ إمّا أن يكونَ لكذِب الرّاوي، أو تهمتِه بذلك، أو فحشِ غلطِه، أو غفلتِه، أو فسقِه، أو وهمِه، أو مخالفتِه للثِّقات، أو جهالتِه، أو بدعتِه، أو سوءِ حفظِه"[1] اهـ.

ومع ذلك صرّح العلماءُ بأنّ حديثَ الغافل شديدَ الطعن أيضاً لا يكون موضوعاً، قال خاتم الحفّاظ في أواخر "التعقُّبات": "فيه يزيد ابن أبي زياد[2] وكان يلقَّن فيتلقّن، قلتُ: هذا لا يقتضي الحكمَ بوضع حديثِه"[3] اهـ.

---

(١) "نزهة النظر" أسباب الطعن في الرّاوي، المرسَل الخفي، صـ٨٧-٨٩ ملتقطاً.

(٢) يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي، أبو عبد الله مولاهم الكوفي رأى أنساً. **وروى عن**: إبراهيم النخعي، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، ومجاهد، وعكرمة، ومقسم مولى ابن عبّاس، وجماعة، **وعنه**: شعبة، وأبو عوانة، وأبو بكر بن عياش، وشريك، والسفيانان، وآخرون. وقال العجلي: "جائز الحديث، وكان بآخره يلقّن". وقال ابن حِبّان: "كان صدوقاً إلاّ أنّه لما كبر ساء حفظه وتغيّر، وكان يلقّن ما لقّن، فوقعت المناكيرُ في حديثه، فسماع مَن سمع منه قبل التغيّر صحيح"، وُلد سنة سبع وأربعين، وتوفّي سنة ستّ وثلاثين ومئة.

("تهذيب التهذيب" حرف الياء: من اسمه يزداد ويزيد، ر: ٧٩٩٦، ٩/ ٣٤٤، ٣٤٥ ملتقطاً).

(٣) "التعقّبات على الموضوعات" باب المناقب، ر: ٣٢٢، صـ٣٠٥.

الفائدة الحادية والعشرون

الانقطاعُ لا يستلزم الوضعَ

قال الإمامُ ابن الهُمام في "فتح القدير": "ضَعفٌ بالانقطاع، وهو عندنا كالإرسال بعد عدالة الرُّواة وثقتِهم لا يضرّ"(١).

وقال الإمامُ ابن أمير الحاجّ في "الحلبة" أوّلَ صفة الصّلاة، في الكلام على زيادة "جلّ ثناؤك" في الثناء: "لا يضرّ ذلك؛ فإنّ المنقطعَ كالمرسَل في قبولِه من الثِّقات"(٢).

وقال علي القاري في "المرقاة" تحت حديث أمّ المؤمنين الصّدّيقة ﵂: «كان النّبيُ ﷺ يقبِّل بعضَ أزواجِه، ثمّ يصلِّي ولا يتوضّأ»(٣): قال أبو داود: هذا مرسَلٌ(٤)، أي: نوعُ مرسَلٍ، وهو المنقطع، لكن المرسَل حجّةٌ عندنا وعند الجمهور"(٥).

وفيه تحت حديث: «إذا ركع أحدُكم فقال في ركوعِه: "سبحان ربيَّ العظيم"

---

(١) "الفتح" كتاب الطهارة، قوله: وتسمية الله تعالى، ١/ ١٩.

(٢) "الحلبة" كتاب الصّلاة، باب صفة الصّلاة، ٢/ ق٨٩.

(٣) أخرجه النَّسائي في "السنن" كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من القبلة، ر: ١٧٠، الجزء ١، صـ١٢٨، بطريق محمّد بن المثنّى، عن يحيى بن سعيد عن سفيان قال: أخبرني أبو روق، عن إبراهيم التيمي عن عائشة: «أنّ النّبيَ ﷺ كان يقبّل بعضَ أزواجه ثمّ يصلِّي ولا يتوضّأ». قال أبو عبد الرحمن: ليس في هذا الباب حديثٌ أحسن من هذا الحديث، وإن كان مرسَلاً.

(٤) "سنن أبي داود" كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة، تحت ر: ١٧٨، صـ٣٦ بتصرّف.

(٥) "المرقاة" كتاب الطهارة، باب ما يوجب الوضوء، الفصل ٢، تحت ر: ٣٢٣، ٢/ ٤٥.

ثلاث مرّاتٍ، فقد تمّ ركوعُه»[١]: "قال الترمذي: ليس إسنادُه بمتّصلٍ[٢]، فقال ابن حجر: ولا يضرّ ذلك في الاستدلال به هاهنا؛ لأنّ المنقطعَ يُعمَل به في الفضائل إجماعاً"[٣].

(١) أخرجه الترمذي في "الجامع" أبواب الصّلاة، باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، ر: ٢٦١، صـ٧٢، بطريق عيسى ابن يونس عن ابن أبي ذئب، عن إسحاق بن يزيد الهذلي، عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن ابن مسعود: أنّ النّبي ﷺ قال: «إذا ركع أحدُكم فقال في ركوعه: "سبحان ربّي العظيم" ثلاث مرّاتٍ، فقد تمّ ركوعُه، وذلك أدناه، وإذا سجد فقال في سجوده: "سبحان ربّي الأعلى" ثلاث مرّاتٍ، فقد تمّ سجودُه، وذلك أدناه».

(٢) المرجع السابق، تحت ر: ٢٦١.

(٣) "المرقاة" كتاب الصّلاة، باب الرّكوع، الفصل الثاني، تحت ر: ٨٨٠، ٢/ ٦٠٢.

الفائدة الثانية والعشرون

الحديث المضطرب والمنكَر ليس موضوعاً

قال الإمام السّيوطي في "التعقُّبات"، آخر باب الجنائز: "المضطرِب من قسم الضعيف، لا الموضوع"(١).

وفيه أوّلَ باب الأطعِمة: "المنكَر نوعٌ آخَر غيرُ الموضوع، وهو من قسم الضعيف"(٢).

وفيه أوّلَ باب البعث: "صرّح ابنُ عدي بأنّ الحديثَ منكَرٌ فليس بموضوعٍ"(٣).

وفيه أواخر الكتاب تحت حديث فضل(٤) قَزوين(٥): "المنكَرُ من قسم

---

(١) "التعقّبات على الموضوعات" باب الجنائز، ر: ١٠٦، صـ١٢٤.

(٢) "التعقّبات" باب الأطعمة، ر: ١٥٣، صـ١٦١.

(٣) "التعقّبات" باب البعث، ر: ٢٧٣، صـ٢٦٠.

(٤) أخرجه ابن ماجه في "السنن" كتاب الجهاد، باب ذكر الديلم وفضل قزوين، ر: ٢٧٨٠، صـ٤٧٤، بطريق داود بن المحبّر أنبأنا الربيع بن صبيح، عن يزيد بن أبان، عن أنس بن مالك قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ستفتح عليكم الآفاق، وستفتح عليكم مدينةٌ يقال لها قَزوين، من رابَط فيها أربعين يوماً أو أربعين ليلةً، كان له في الجنّة عمودٌ من ذَهبٍ، عليه زبرجدة خضراء، عليها قبّةٌ من ياقوتةٍ حمراء، لها سبعون ألف مصراعٍ من ذهبٍ، على كلّ مصراعٍ زوجةٌ من الحور العين».

(٥) "قَزْوِيْن": مدينة إيرانيّة جنوبي بحر قزوين سفح البرز، سوق زراعيّة، مساجد أثريّة من العهد السلجوقي، عاصمة الصفويّين ١٥٥٥- ١٥٩٣ بعد سقوط تبريز بيد العثمانيّين، نقل العاصمة إلى أصفهان عبّاس ١". ("المنجد في الأعلام"، صـ٤٣٨).

الضعيف، وهو محتمَلٌ في الفضائل"[١].

وفيه: "رأيتُ الذَّهبي قال في "تاريخه": هذا حديثٌ منكَرٌ لا يعرَف إلاّ ببشرٍ، وهو ضعيفٌ اهـ، فعُلم أنّه ضعيفٌ لا موضوع"[٢].

وفيه أوّلَ باب اللّباس "حديثُ أبي أمامة[٣] ﷺ: «عليكم بلِباس الصُّوف، تجِدُوا حلاوةَ الإيمان في قلوبكم»[٤]... الحديث بطُولِه: "فيه

---

(١) "التعقّبات على الموضوعات" باب المناقب، ر: ٣٤١، صـ٣٢١.

(٢) "التعقّبات" باب التوحيد، ر: ١٣، صـ٤٢.

(٣) هو صُدَيُّ بن عجلان بن الحارث، أبو أمامة الباهلي السّهمي، غلبت عليه كنيته، سكن حمص من الشّام. روى عنه: شرحبيل بن مسلم، ومحمد بن زياد وغيره، وروى عن النّبي ﷺ فأكثر، وتوفّي سنة إحدى وثمانين، وكان يصفّر لحيته، قال سفيان بن عيينة: هو آخر مَن توفي بالشّام من الصّحابة. ("أسد الغابة"، باب الصاد مع الخاء والدال، ر: ٢٤٩٧، ٣/ ١٥، ١٦ ملتقطاً).

(٤) أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان"، باب في الملابس والزي والأواني وما يكره منها، فصل فيمن اختار التواضع في اللباس، ر: ٦١٥١، ٥/ ٢١١٥، بطريق أبي عبد الرّحمن السلمي، أنا علي بن المؤمل بن الحسن بن عيسى، حدّثنا محمد بن يونس الكديمي، فذكره بإسناده مثله وزاد في الحديث متناً منكراً، فضربتُ عليه وهو قوله: «عليكم بلباس الصُّوف تجدون قلّةَ الأكل، وعليكم بلباس الصُّوف تعرفون فيه الآخرة؛ فإنّ النظرَ في الصّوف يُورِث في القلب التفكُّرَ، والتفكّرُ يورِث الحكمةَ، والحكمةُ تجري في الجوف مجرى الدّم، فمَن كثُر شكرُه قلّ طمعُه، وكَلّ لسانُه، ومَن قلّ تفكّرُه كثُر طمعُه، وعظم بطنُه، وقَسا قلبُه، والقلبُ القاسي بعيدٌ من الله، بعيدٌ من الجنّة، قريبٌ من النّار».

الكدَيمي[1] وضّاع، قلتُ: قال البَيهقي في "شعب الإيمان"[2]: هذه الجملةُ من الحديث معروفةٌ من غير هذا الطريق، وزاد الكدَيمي فيه زيادةً منكَرة، ويُشبِه أن يكونَ من كلام بعض الرُّواة فألحق بالحديث[3] اهـ. والجملة، المعروفةُ

---

(١) محمد بن يونس بن موسى بن كديم السلمي الكدَيمي، أبو العبّاس البصري. روى عن: روح بن عبادة -وكان ابن امرأته-، ومؤمل بن إسماعيل، وأبي داود الطيالسي، وخلق، وعنه: أبو داود، وأيضاً أبو بكر بن أبي الدّنيا، وابن مخلد، وأبو بكر النجّار الفقيه، وآخرون. قال إسماعيل الخطبي: قال لي الكدَيمي: ولدت سنة ثلاث وثمانين ومئة. وقال الخطيب: "كان حافظاً، كثير الحديث، سافَر وسمع بالحجاز واليمن، ثمّ سكن ببغداد، ولم يزل معروفاً عند أهل الحجاز بالحفظ، مشهوراً بالطلب حتّى أكثر روايات الغرائب والمناكير، فتوقف بعض النّاس عنه". وقال الآجري: "سمعت أبا داود يتكلّم في محمد بن سنان، وفي محمد بن يونس يطلق عليها الكذب". وقال أبو بكر بن وهب التيمار: "ما أظهر أبو داود بكذب أحدٍ إلاّ الكدَيمي وغلام خليل". وقال حمزة السهمي: سمعت الدارقطني يقول: "كان الكدَيمي يتهم بوضع الحديث". قال إسماعيل الخطبي: مات في نصف جمادى الآخرة سنة ست وثمانين ومئتين وصلّى عليه يوسف القاضي.

("تهذيب التهذيب"، حرف الميم: من اسمه محمد، ر: ٦٦٧٨، ٧/ ٥٠٦- ٥٠٩ ملتقطاً).

(٢) أي: "الجامع المصنّف في شعب الإيمان": للإمام أبي بكر أحمد بن حسين البيهقي الشّافعي، المتوفّى ٤٥٨هـ. ("كشف الظنون"، ١/ ٤٥٣).

(٣) "شعب الإيمان" الأربعون من شعب الإيمان: وهو باب في الملابس والزي والأواني وما يكره منها، فصل فيمن اختار التواضع في اللباس، تحت ر: ٦١٥١، ٥/ ٢١١٥ بتصرّف.

أخرجها الحاكمُ(١) في "المستدرَك"(٢)، والحديث المطوَّل من قسم المدرَج، لا الموضوع"(٣).

(١) أي: في "المستدرَك" كتاب الإيمان، ر: ٧٧، ١/ ٣٧، بطريق محمّد بن يونس، ثنا [عبد الله بن داود التمار، عن إسماعيل بن عياش، عن ثور، عن خالد] عن أبي أمامة الباهلي قال: قال رسولُ الله ﷺ: «عليكم بلباس الصُّوف، تجدون حلاوةَ الإيمان في قلوبكم».

(٢) "المستدرَك على الصحيحَين" في الحديث: للشيخ الإمام أبي عبد الله محمّد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري الحافظ، المتوفّى سنة ٤٠٥هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٥٥٠).

(٣) "التعقّبات" باب اللباس، ر: ١٧٥، صـ١٧٤.

الفائدة الثالثة والعشرون

حديثُ منكَر الحديث أيضاً لا يكون موضوعاً، ولو جرحه بذلك الإمامُ البخاري، مع أنّه قال: "كلُّ مَن قلتُ فيه: "إنّه منكَر الحديث"، فلا تحلّ الرّوايةُ عنه"، كما نقله ابنُ القَطّان[1] عنه، ذكره العلاّمةُ الذّهبي في "ميزان الاعتدال" في أبان بن جَبَلَة الكوفي[2].

وفيه في سليمان بن داود اليماني: قد مرّ لنا أنّ البخاري قال: "مَن قلتُ فيه: "منكَرُ الحديث"، فلا تحلّ روايةُ حديثِه"[3]، ومع ذلك فقد صرّح العلماءُ بأنّه لا يكون موضوعاً، قال الإمام جلال الدّين السّيوطي في "التعقّبات" باب فضائل القرآن: "قال البخاري: "منكَرُ الحديث"، فغايةُ أمر حديثِه أن يكونَ ضعيفاً"[4] اهـ.

---

(١) علي بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم الحميري الكتامي الحافظ أبو الحسن الفاسي، نزيل مُراكش المعروف بابن القَطّان، المتوفّى في ربيع الأوّل من سنة ٦٢٨هـ. صنّف من الكتب: "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" في الحديث، و"رفيق الطريق وطريق الرّفيق" في الفقه والنحو، و"كتاب النظر في أحكام البصر".

("هدية العارفين"، ٥/ ٥٦٦).

(٢) "ميزان الاعتدال" حرف الألف، ر: ٣- أبان بن جبلة الكوفي، ١/ ٦.

(٣) المرجع السابق، حرف السين، مَن اسمه سليمان داود اليمامي، ر: ٣٤٤٩، ٢/ ٢٠٢.

(٤) "التعقّبات على الموضوعات" باب فضائل القرآن، ر: ٣٩، صـ٦٣.

الفائدة الرّابعة والعشرون

حديثُ المتروك أيضاً لا يكون موضوعاً، مع أنّ المتروكَ أشدُّ ضَعفاً في الضّعفاء، وليس وراءه إلاّ المتهَمُ بالوضع، أو الكذّابُ والدّجالُ، قال في "الميزان": "عباراتُ الجرح: "دجّالٌ كذّابٌ" أو "وضّاعٌ يضع الحديث"، ثمّ "متّهَمٌ بالكذِب" و"متفَقٌ على تركِه" ثمّ "متروك""[1].

وقال إمامُ الشأن في "تقريب التهذيب": "العاشرة: مَن لم يوثَّق البتة وضُعِّف، مع ذلك بقادحٍ، وإليه الإشارة بـ"متروك" أو "متروك الحديث" أو "واهي الحديث" أو "ساقط"، الحادية عشر: مَن اتُّهم بالكذِب، الثانية عشر: مَن أُطلِق عليه اسمُ الكذِبِ والوضع"[2].

ومع ذلك فقد صرّح العلماءُ بأنّ حديثَ المتروك ضعيفٌ فقط، وليس بموضوعٍ، قال الإمامُ ابن حجر في "أطراف العشرة"[3]، ثمّ خاتمُ الحفّاظ في "اللآلئ" في التوحيد تحت حديث ابن عدي: «إنّ اللهَ ﷻ قرأ طه ويس قبل

---

(١) "ميزان الاعتدال" منهج الذهبي في كتابه "ميزان الاعتدال"، ١/ ٤.

(٢) "تقريب التهذيب" مقدّمة المصنّف، صـ١٤.

(٣) "إتحاف المهرة بأطراف العشرة"، يعني الكتب الستّة والمسانيد الأربعة، تحت ر: ١٨٦ عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة، عن أبي هريرة، تحت ر: ١٩٣٥٤، ١٥/ ٣٠٣، ٣٠٤: للحافظ أبي الفضل شهاب الدّين أحمد بن علي ابن حجر العَسقلاني، المتوفّى سنة اثنتين وخمسين وثمانمئة. ("كشف الظنون"، ١/ ٧١).

أن يخلقَ آدم»[١]: "زعم ابنُ حِبّان[٢] وتبعه ابنُ الجوزي: أنّ هذا المتنَ موضوعٌ[٣]، وليس كما قال؛ فإنّ الرّاويَ وإن كان متروكاً عند الأكثر، ضعيفاً عند البعض، فلم يُنسَب للوضع"[٤].

وقال الإمامُ بدر الدّين الزَرْكشي في كتاب "النُكَت على ابن الصّلاح"[٥]، وخاتمُ الحفّاظ في "اللآلئ" تحت حديث ابن عدي: «والذِي نفسِي بيدِه! ما أنزل اللهُ من وحيٍ على نبيٍّ إلاّ بالعربيّة»[٦]: "بين قولنا: "لم يصحّ" وقولنا: "موضوع"

---

(١) أخرجه ابن عدي في "الكامل" الباب ٣٠ ما يتوقّع في آخر الزّمان من ظهور الشّياطين للنّاس، فيتحدّثون ويفتنون، من اسمه إبراهيم، ر: ٦٠، ١/ ٣٥٢، بطريق إبراهيم بن مهاجر بن مسمار، عن عمر بن حفص بن ذكوان، عن إبراهيم الحرقي، عن أبي هريرة، عن النّبي ﷺ قال: «إنّ اللهَ قرأ طه ويس قبل أن يخلقَ آدمَ بألفِ عامٍ، فلمّا سمعت الملائكةُ القرآنَ قالت: "طُوبى لأمّةٍ ينزل هذا عليها، وطُوبى لأجوافٍ تحمل هذا، وطُوبى لألسِن تتكلّم بهذا"».

(٢) أي: في "المجروحين" باب الألف، إبراهيم بن مهاجر بن مسمار، الجزء الأوّل، صـ١٠٨.

(٣) "الموضوعات" كتاب التوحيد، باب ما ذكر أنّ الله تعالى قرأ طه ويس قبل أن يخلقَ آدمَ، ١/ ٦٨ بتصرّف.

(٤) "اللآلئ المصنوعة" كتاب التوحيد، ١/ ١٧ ملتقطاً.

(٥) "النُكت" النوع ٢١: معرفة الموضوع، وهو المختلق المصنوع، صـ٢٣٧.

(٦) أخرجه ابن عدي في "الكامل" من ابتداء أساميهم سين، من اسمه سليمان، ر: ٧٣٤، ٤/ ٢٣٠، بطريق العبّاس بن الفضل الأنصاري، عن سليمان، عن الزُهري عن سعيد، عن أبي هريرة قال رسولُ الله ﷺ: «والذي نفسي بيده! ما أنزل اللهُ ﷻ من وحيٍ قطُّ على نبيٍّ بينه وبينه إلاّ بالعربية، ثمّ يكون هو بعد يبلّغه قومَه بلسانهم».

بَونٌ كبيرٌ، وسليمان بن أرقَم[١] وإن كان متروكاً، فلم يُتَّهَم بكذِبٍ ولا وضعٍ"[٢].

وقال في "اللآلئ" تحت حديث ابن شاهين[٣]: «لما كلّم اللهُ موسى يومَ الطُّور، كلَّمه بغير الكلام الذي كلّمه يومَ ناداه»[٤]: "في الحكم بوضعِه نظرٌ؛ فإنّ

---

(١) سليمان بن أرقم، أبو معاذ البصري، مولى الأنصار. **روى عن**: الحسن البصري، وصالح بن كيسان، وعطاء بن أبي رباح، وعمر بن عبد العزيز، ومحمد بن سِيرين، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزُّهري، ويحيى بن أبي كثير، **روى عنه**: إسماعيل بن عيّاش، وسفيان الثَّوري، وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي، وعلي بن حمزة الكسائي المقرئ، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزُّهري، وعدة. قال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن أحمد بن حنبل: "أبو معاذ الذي روى عنه سفيان الثَّوري عن الحسن اسمه سليمان بن أرقم، ليس بشيء". وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: "لا يسوّى حديثه شيئاً، ولا يروى عنه الحديث". وقال عبّاس الدوري عن يحيي بن مَعين: "ليس بشيءٍ ليس يسوّى فلساً". وقال البخاري: "تركُوه". قال أبو حاتم، والترمذي، والنَّسائي، وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش، وغير واحد: "متروكُ الحديث".
("تهذيب الكمال" باب السين: من اسمه سليمان، ر: ٢٤٧٣، ٨/ ٣-٥ ملتقطاً).

(٢) "اللآلئ المصنوعة" كتاب التوحيد، ١/ ١٨ ملتقطاً.

(٣) الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي الواعظ المعروف بابن شاهين: سافَر إلى البصرة وفارس والشّام، وتوفّي سنة ٣٨٥هـ. قيل: له ثلاثمائة وثلاثون مصنَّفاً منها: "التاريخ"، و"تفسير القرآن"، و"المسند" في الحديث. ("هدية العارفين"، ٥/ ٦٢٣).

(٤) أخرجه ابن شاهين في "جزء من حديثه عن شيوخه"، فضيلة للعبّاس بن عبد المطّلب ﷺ، ر: ٢٥، صـ٣٦، بطريق الفضل بن عيسى، نا محمّد بن المنكدر، نا جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ قال: «لما كلّم اللهُ موسى يومَ الطور، كلَّمه بغير الكلام الذي كلّمه يوم ناداه».

الفضلَ[١] لم يُتَهم بكذِب"[٢].

وقال في "التعقّبات" أوّل باب الصّلاة: "أصبَغ[٣] شِيعِي متروكٌ عند النَّسائي، فحاصلُ كلامِه (أي: الذَّهبي) أنّه ضعيفٌ، لا موضوعٌ، وبذلك صرّح البَيهقي"[٤].

---

(١) الفضل بن عيسى بن أبان الرّقاشي، أبو عيسى البصري الواعظ. **روى عن**: عمّه يزيد بن أبان الرقاشي، وعن أنس، ومحمد بن المنكدر، والحسن البصري، وأبي الحكم البجلي، وجماعة، **روى عنه**: ابن أخته المعتمر بن سليمان، وأبو عاصم النبيل، والحكم بن أبان العبدي، وعلي بن عاصم الواسطي، وآخرون. قال سلاّم بن أبي مطيع عن أيوب: "لو أنّ فضلاً وُلد أخرَس لكان خيراً له". وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: "ضعيف". وقال أبو زرعة: "منكَرُ الحديث". وقال أبو حاتم: "منكَرُ الحديث، في حديثه بعضُ الوهن، ليس بقوي". وقال النَّسائي: "ضعيف".

("تهذيب التهذيب"، حرف الفاء: من اسمه الفضل، ر: ٥٦٠١، ٦/ ٤٠٩ ملتقطاً).

(٢) "اللآلئ المصنوعة" كتاب التوحيد، ١/ ١٩.

(٣) أصبغ بن نباتة التميمي، ثمّ الحنظلي، أبو القاسم الكوفي. **روى عن**: عمر، وعلي، والحسن بن علي، وعمار بن ياسر، وأبي أيّوب، **روى عنه**: سعد بن طريف، والأجلح، وثابت، وفطر بن خليفة، ومحمد بن السّائب الكلبي، وغيرهم. وقال أبو بكر بن عيّاش: "الأصبغ بن نباتة، وهيثم من الكذّابين". وقال ابن مَعين: "ليس يساوي حديثُه شيئاً". وقال أيضاً: "ليس بثقة". وقال النَّسائي: "متروكُ الحديث". وقال مرّة: "ليس بثقة". وقال الدارقطني: "منكَرُ الحديث".

("تهذيب التهذيب"، حرف الألف: من اسمه أصبغ، ر: ٥٧٨، ١/ ٣٧٣، ٣٧٤ ملتقطاً).

(٤) "التعقّبات على الموضوعات" باب الصّلاة، ر: ٤٩، صـ٦٩.

وقال فيه تحت حديث أبي أمامة: «مَن قال حين يُمسِي: "صلّى الله على نوحٍ وعليه السّلام" لم تلدَغه عقربٌ تلك الليلة»[١]: "بِشرٌ[٢] لم يُتَّهم بكذِبٍ"[٣].

وقال تحت حديث أبي هريرة: «اتّخذ اللهُ إبراهيم خليلاً»[٤]... الحديث:

---

(١) أخرجه ابن عدي في "الكامل" من ابتداء أساميهم باء ممن ينسب إلى ضرب من الضعف، من اسمه بشر، ر: ٢٤٥، ٢/ ١٥٦، بطريق سعيد بن يحيى، ثنا عبيد الله بن أبي حميد، عن بشر بن نمير، عن القاسم، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن قال حين يُمسِي: "صلّى الله على نوحٍ وعليه السّلام"، لم تلدغه عقربٌ تلك الليلة».

(٢) بشر بن نمير القشيري البصري. روى عن: مكحول، والقاسم صاحب أبي امامة، وحسين بن عبد الله بن ضميرة، وعنه: أبو إسحاق الفزاري، وإسرائيل، وحمّاد بن زيد، وابن وهب، ويزيد بن هارون، ويحيى بن العلاء الرّازي، وجماعة. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "ترك النّاسُ حديثه". وقال يحيى بن مَعين، والنَّسائي: "ليس بثقة". وقال البخاري: "منكَرُ الحديث"، وقال الآجري عن أبي داود: "ترك حديثه". وقال ابن حِبّان: "منكَرُ الحديث جدّاً". وذكره البخاري في "الأوسَط" في فصل مَن مات بين الأربعين إلى الخمسين ومئة.

("تهذيب التهذيب"، حرف الباء الموحدة: من اسمه بشر، ر: ٧٥١، ١/ ٤٧٩، ٤٨٠ ملتقطاً).

(٣) "التعقّبات" باب الأدب والرقائق، تحت ر: ٢٤٩، صـ٢٣٩.

(٤) أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" باب في حبّ النّبي ﷺ، فصل في مراتب نبيّنا ﷺ في النّبوة، ر: ١٤٩٤، ٢/ ٦٥٠، بطريق مسلمة بن علي الخشني حدّثني زيد بن واقد، عن القاسم بن مخيمرة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «اتّخذ اللهُ إبراهيمَ خليلاً، وموسى نجيّاً، واتّخذني حبيباً، ثمّ قال: وعزّتي وجلالي! لأوثرنّ حبيبي على خليلي ونجيّي».

"مَسلمة[١] وإن ضُعّف، فلم يُجرَح بكذِب"[٢].

وقال تحت حديث أبي هريرة: «ثلاثةٌ لا يعادون»[٣]: "لم يُتّهَم بكذِب، والحديث ضعيفٌ، لا موضوعٌ"[٤]، قاله السّيوطي هكذا، وقد أعلّ ابنُ الجوزي تلك الأحاديثَ بهؤلاء الرُّواة أنّه: "متروكٌ"[٥].

---

(١) مَسلمة بن علي بن خلف الخشني، أبو سعيد الدمشقي البلاطي. روى عن: ابن جريج، والأوزاعي، والأعمش، ومقاتل بن حيّان، وخَلق، وعنه: بقية بن الوليد، وابن وهب، وأبو صالح البصري، وسعيد بن أبي مريم، ومحمد بن رمح المصري، وآخرون. قال ابن مَعين، ودحيم: "ليس بشيءٍ". وقال البخاري، وأبو زرعة: "منكَرُ الحديث". وقال ابن حِبّان: "ضعيفُ الحديث، منكَرُ الحديث، لا يشتغل به، هو في حدّ الترك". وقال النَّسائي، والدارقطني، والبرقاني: "متروكُ الحديث". وقال ابن يونس: "قدم مصر فسكنها وحدّث بها، ولم يكن عندهم بذاك في الحديث، توفّي بمصر قبل سنة تسعين ومئة آخر مَن حدّث عنه بمصر محمد بن رمح".

("تهذيب التهذيب"، حرف الميم: من اسمه مسلمة، ر: ٦٩٣٣، ٨/ ١٧١، ١٧٢ ملتقطاً).

(٢) "التعقّبات" باب المناقب، ر: ٢٨٨، صـ٢٧١.

(٣) أخرجه ابن عدي في "الكامل"، من ابتداء اسمه ميم، من اسمه مسلمة، ر: ١٧٩٩، ٨/ ١٢، بطريق مسلمة بن علي حدّثني الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير عن أبي جعفر، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثةٌ لا يعادون: صاحبُ الضرْس، وصاحبُ الرمَد، وصاحب الدُّمّل».

(٤) "التعقّبات على الموضوعات" باب الجنائز، ر: ٧٩، صـ٩٨.

(٥) "الموضوعات" كتاب المرض، باب ما لا يعاد من المرضى، ٢/ ٣٨٤.

الفائدة الخامسة والعشرون

حديثُ الرّاوي المجهول أيضاً لا يكون موضوعاً، بل غايةُ أثرِ جهالةِ الرّاوي أن يكونَ الحديثُ ضعيفاً؛ فإنّ العلماءَ قد اختلفوا في أنّ جهالةَ الرّاوي قادحةٌ في الصحّة، ومانعةٌ من الحجّية أم لا؟ وتفصيلُ المقام أنّ المجهول ثلاثةٌ:

الأوّل: المستورُ، وهو الذي تكون عدالتُه الظاهرةُ معلومةً، والباطنةُ غيرَ متحقَّقةٍ، ومثل هكذا الرّاوي كثُر في "صحيح مسلم بن الحجّاج".

والثاني: مجهولُ العين، وهو الذي روى عنه واحدٌ فقط، وهذا على نزاعٍ فيه؛ فإنّ من العلماء مَن نفى الجهالةَ برواية واحدٍ معتمَدٍ مطلقاً، أو إذا كان لا يروي إلاّ عن عدلٍ عنده كيحيى بن سعيد القَطّان[1]، وعبد الرّحمن بن مَهدي، والإمام أحمد في "مُسندِه"[2]، وهناك أقوال أُخر.

والثالث: مجهولُ الحال، وهو الذي لا تكون عدالتُه الظاهرةُ ولا الباطنةُ ثابتةً، وقد يطلَق على ما يشمل المستور.

---

(١) أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي البصري الحافظ الأحوَل المعروف بالقَطّان، المتوفّى سنة ١٩٨هـ، صنّف "كتاب المغازي". ("هدية العارفين"، ٦/ ٤٠٠).

(٢) "مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل" المتوفّى سنة ٢٤١هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٥٥٥).

فالقسمُ الأوّل، أعني المستورَ مقبولٌ عند جمهور المحقِّقين، وهذا هو مذهبُ إمامِنا الأعظم ﵁، قال في "فتح المغيث": "قَبِله أبو حنيفة خلافاً للشّافعي"[١]، وقال النَّوَوي: "وهو الصّحيحُ". قاله في "شرح المهذَّب"[٢]، ذكره في "التدريب"[٣].

وكذلك مال إلى اختيارِه الإمامُ أبو عَمرو ابنُ الصّلاح في "مقدّمتِه" حيث قال في المسألة الثامنة من النَّوع الثالث والعشرين: "يُشبِه أن يكونَ العملُ على هذا الرّأيِ في كثيرٍ من كتبِ الحديث المشهورةِ في غيرِ واحدٍ من الرُّواة، الذين تقادم العهدُ بهم، وتعذّرت الخبرةُ الباطنةُ بهم"[٤].

والأخيرانِ محتجٌ بهما عند بعض الأكابر، وعند الجمهور مُورِثان للضَعف، قال الإمامُ زين الدّين العراقي في "الألفية":

واختلفُوا هل يُقبَل المجهولُ ... وهو على ثلاثة مجعولُ

مجهولُ عينٍ مَن له راوٍ فقطْ ... ورَدّه الأكثرُ والقسمُ الوَسطْ

مجهولُ حالٍ باطنٍ وظاهرِ ... وحكمُه الردُّ لَدَى الجَماهرِ

والثالثُ المجهولُ للعدالة ... في باطنٍ فقط فَقَدْ رَأى له

---

(١) "فتح المغيث" في معرفة من تقبل روايته ومن تردّ، ١/ ٣٥٢.

(٢) "شرح المهذب" = "المجموع" كتاب الصيام، ٦/ ٢٨٦: للشيخ الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النَّوَوي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٧٢٨).

(٣) "التدريب" النوع ٢٣: صفة مَن تقبل روايته ومَن تردّ، صـ٢٧٣.

(٤) "علوم الحديث" النوع ٢٣، معرفة صفة من... إلخ، صـ١١٢.

حجيةً في الحكم بعضُ مَن منع ما قبله منهم سلَيمٌ فقطع[١]

كذا في "تقريب النَّواوي"[٢] و"تدريب الرّاوي"[٣] وغيرهما، بل نَسبَ الإمامُ النَّوَوي قبولَ مجهولِ العين إلى أكثرِ المحقّقين، حيث قال في مقدّمة "المنهاج"[٤]: "المجهولُ أقسامٌ: مجهولُ العدالةِ ظاهراً وباطناً، ومجهولُها باطناً مع وجودِها ظاهراً، وهو المستورُ، ومجهولُ العين، فأمّا الأوّلُ فالجمهورُ على أنّه لا يحتَجّ به، وأمّا الآخرانِ فاحتجّ بهما كثيرون من المحقّقين"[٥].

وقال الإمامُ العارف بالله سيّدي أبو طالب المكّي في "قُوت القلوب في معاملة المحبوب": "بعضُ ما يُضعَف به رواةُ الحديث وتعلَّل به أحاديثُهم، لا يكون تعليلاً ولا جَرحاً عند الفقهاء، ولا عند العلماء بالله تعالى، مثل أن يكونَ الرّاوي مجهولاً لإيثارِه الخمول، وقد ندب إليه، أو لقلّةِ الاتّباع له، إذا لم يقع لهم الأثرةُ عنه"[٦].

---

(١) "الألفية" معرفة من تقبل روايته ومن تردّ، صـ١١٩.

(٢) "تقريب النَّواوي" النوع ٢٣: صفة مَن تقبل روايته ومَا يتعلّق به، صـ٩٣.

(٣) "تدريب الرّاوي" النوع ٢٣: صفة مَن تقبل روايته ومَن تردّ، صـ٢٧٢، ٢٧٣.

(٤) "المنهاج في شرح مسلم بن الحجّاج": للحافظ محيي الدّين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مر النَّوَوي المحدِّث الفقيه الشّافعي الشّهير بالنَّوَوي، وتوفّي سنة ٦٧٦هـ.

("كشف الظنون"، ٢/ ٧٠٢، و"هدية العارفين"، ٦/ ٤٠٨).

(٥) "شرح صحيح مسلم" المقدّمة، الجزء الأوّل، صـ٢٨.

(٦) "قُوت القلوب في معاملة المحبوب" الفصل ٣١، باب تفضيل الأخبار وبيان طريق الإرشاد وذكر الرخصة... إلخ، الجزء ١، صـ١٧٧.

وقال الملاّ علي القاري في "فضائل النِّصف من شعبان"(١): "جهالةُ بعض الرُّواة لا تقتضي كونَ الحديث موضوعاً، وكذا نكارةُ الألفاظ، فينبغي أن يحكمَ عليه بأنّه ضعيفٌ، ثمّ يُعمَل بالضعيف في فضائل الأعمال"(٢).

ونقل في "المرقاة" عن الإمام ابن حجر المكّي: "فيه راوٍ مجهولٌ ولا يضرّ؛ لأنّه من أحاديث الفضائل"(٣).

وفي "الموضوعات الكُبرى" عن الإمام زين الدّين العراقي: "أنّه ليس بموضوع، وفي سَندِه مجهولٌ"(٤).

وقال الإمامُ بدر الدّين الزَّركشي، ثمّ الإمامُ جلال الدّين السّيوطي في "اللآلئ المصنوعة": "لو ثبتتْ جهالتُه لم يلزم أن يكونَ الحديثُ موضوعاً، ما لم يكن في إسنادِه مَن يُتّهَم بالوضع"(٥).

وقالا في "تخريج أحاديث الرّافعي"(٦) وفي "اللآلئ": "لا يلزم من الجهل

---

(١) أي: "فتح الرّحمن بفضائل شعبان": لنور الدّين علي بن سلطان محمد الهَروي القاري، المتوفّى سنة ١٠١٤هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٢٢٢، و"هدية العارفين"، ٥/ ٦٠٠).

(٢) "رسالة في فضائل ليلة النّصف من شهر شعبان" قاعدة مهمّة ٢٨، صـ٢٢، ٢٣.

(٣) "المرقاة" كتاب الصّلاة، باب فضل الأذان وإجابة المؤذّن، الفصل ٢، تحت ر: ٦٧٠، ٢/ ٣٦٦.

(٤) "الأسرار المرفوعة" ر: ٦٠١، صـ١٥٧، ١٥٨ ملتقطاً.

(٥) "اللآلئ المصنوعة" كتاب الصّلاة، ٢/ ٣٨.

(٦) "تخريج أحاديث الرّافعي": لمحمد بن بَهادُر بن عبد الله الزركشي بدر الدّين المصري الشّافعي، المتوفى سنة ٧٩٤هـ. ("هدية العارفين"، ٦/ ١٣٩، ١٤٠ ملتقطاً).

بحال الرّاوي أن يكونَ حديثُه موضوعاً"[١].

وقال الإمامُ أبو الفرَج ابن الجَوزي في "كتاب الموضوعات" تحت حديث: «مَن قرض بيتَ شعرٍ بعد العِشاء الآخِرة، لم تُقبَل له صلاةٌ تلك اللّيلة»[٢]: "واحدٌ من رُواتِه مجهولٌ، والثاني مضطرِبٌ"[٣]، فقال الإمامُ ابن حجر العَسقلاني في "القول المسدَّد في الذَبّ عن مُسنَد أحمد"[٤]، ثمّ الإمامُ السّيوطي في "اللآلئ"[٥] و"التعقّبات": "ليس في شيءٍ ممّا ذكره أبو الفرَج ما يقتضي الوضعَ"[٦].

---

(١) "اللآلئ المصنوعة" كتاب الحجّ، ٢/ ١٠٠.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" مسند الشّاميين، حديث شدّاد بن أوس، ر: ١٧١٣٤، ٦/ ٨٠، بطريق قزعة بن سويد الباهلي عن عاصم بن مخلد عن أبي الأشعَث الصنعاني قال أبي: حدّثنا الأشيب فقال: عن أبي عاصم الأحوَل عن أبي الأشعَث عن شدّاد بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن قرض بيتَ شعرٍ بعد العِشاء الآخِرة، لم تُقبل له صلاةُ تلك اللّيلة».

(٣) "كتاب الموضوعات" أبواب تتعلّق بعلوم الحديث، باب في ذكر الشُّعراء، حديث في إنشاء الشُّعر بعد العشاء، ١/ ١٩٠.

(٤) "القول المسدَّد" جواب الكلام عن الأحاديث... إلخ، الحديث الثاني، ١٠/ ٥٠٣ ملتقطاً.

(٥) "اللآلئ" كتاب العلم، ١/ ١٩٩.

(٦) "التعقّبات" باب الصّلاة، ر: ٦٤، صـ٨٨ بتصرّف.

قال الإمامُ ابن حجر المكّي في "الصّواعق المحرقة" تحت حديث أنس ﷺ في تزويج فاطمة[١] من عليّ ﷺ[٢]: "كونُه كذِباً فيه نظرٌ، وإنّما هو غريبٌ، في سَندِه مجهولٌ"[٣].

---

(١) فاطِمَة بِنْت رسول الله ﷺ، سيّدة نساء العالمين، أمّها خديجة بِنْت خوَيلد، وكانت هي وأمّ كُلْثوم أصغَر بناتِ رسولِ الله ﷺ، وكانت فاطِمَة تكنّى أمّ أبِيها، وكانت أحبَّ النّاسِ إلى رسولِ الله ﷺ، وزوّجها من علي، وكان سنّها يوم تزويجها خمس عشرة سنة وخمسة أشهُرٍ في قول، وانقطع نسلُ رسول الله ﷺ إلاّ منها، وتوفيت فاطِمَةُ بعد رسولِ الله ﷺ بستّة أشهُر، وكانت أوّلَ أهلِه لحوقاً به، تصديقاً لقوله ﷺ، وهي أوّلُ مَن غُطّي نعشُها في الإسلام، وصلّى عليها علي بن أبي طالب، وأوصت أن تدفَن ليلاً، ففعل ذلك بها، ونزل في قبرِها علي والعَبّاس، والفضل بن العَبّاس، وقال عَبْد الله بن الحسن بن الحسن بن علي: كان عُمرُها ثلاثين سنة. وقد روي أنّها اغتسلتْ لما حضرها الموتُ وتكفنتْ، وأمرتْ علياً أن لا يكشفها إذا توفّيت، وأن يَدْرُجَها في ثيابِها كما هي، ويدفنها ليلاً، أن علياً وأسْماء غسّلاها، والله أعلَم.

("أسد الغابة"، حرف الفاء، ر: ٧١٨٣، ٧/ ٢١٦، ٢٢١ ملتقطاً).

(٢) أخرجه ابنُ عساكر في "تاريخ دمشق"، تحت ر: ٦٣٣٨- محمد بن دينار العرقي، ٥٢/ ٤٤٤، بطريق محمد بن دينار العرقي عن هشيم بن بشير عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس بن مالك قال: بينا أنا عند النّبي ﷺ إذ غشيةُ الوحي، فلمّا سري عنه قال: «هل تدرِي ما جاء به جبريلُ من عند صاحب العرش؟» قلتُ: لا، قال: «إنّ ربّي أمرني أن أزوّجَ فاطمةَ من عليّ بن أبي طالب»... الحديث.

(٣) "الصواعق المحرقة" الباب ١١، فصل في فضائل أهل البيت النّبوي، صـ١٤٣.

وقال العلاّمةُ الزرقاني في "شرح المواهب" باب وفاةِ أمّه وما يتعلّق بأبوَيه ﷺ: "قال السّهَيلي[١]: "في إسنادِه مجاهيلُ" وهو يفيد ضَعفَه فقط، وقال ابنُ كثير[٢]: "منكَرٌ جدّاً، وسَندُه مجهولٌ"، وهو أيضاً صريحٌ في أنّه ضعيفٌ فقط، فالمنكَرُ من قسم الضعيف، ولذا قال السّيوطي بعدما أورَد قولَ ابن عساكر: "منكَرٌ": هذا حجّةٌ لما قلتُه من أنّه ضعيفٌ لا موضوعٌ؛ لأنّ المنكَرَ من قسم الضعيف، وبينه وبين الموضوع فرقٌ معروفٌ في الفنّ، فالمنكَرُ ما انفرد به الرّاويُ الضعيف مخالِفاً للرُّاوة الثّقات، فإن انتفتْ كان ضعيفاً فقط، وهي مرتبةٌ فوق المنكَر، أصلَحُ حالاً منه"[٣] اهـ ملخّصاً.

❁ ❁ ❁

---

(١) عبد الرّحمن بن الخطيب عبد الله بن أحمد أبو زيد السهيلي الأندلسي، وُلد سنة ٥٠٨ وتوفّي بمرّاكش سنة ٥٨١هـ. له من الكتب: "الإيضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب"، و"رسالة في رؤيةِ الله تعالى في المنام ورؤيةِ رسولِه ﷺ"، و"الروض الأنف في شرح غريب السّير"، و"شرح جُمل الكبيرة" في النّحو، و"مسألة السرّ" في الأعوَر الدجّال، و"كتاب الفرائض". ("هدية العارفين"، ٥/ ٤٢٣).

(٢) هو إسماعيل بن عمر القرشي ابن كثير البصري ثمّ الدّمشقي عماد الدّين أبو الفداء الحافظ المحدّث الشّافعي، وُلد سنة ٧٠٥هـ وتوفّي سنة ٧٧٤. من تصانيفه: "البداية والنّهاية" في التاريخ، و"تفسير القرآن"، و"الفصول في سيرة الرّسول"، وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٥/ ١٧٦، ١٧٧ ملتقطاً).

(٣) "شرح الزرقاني على المواهب" باب وفاة أمّه وما يتعلّق بأبوَيه ﷺ، ١/ ٣١٦، ٣١٧.

الفائدة السّادسة والعشرون

الحديثُ المبهَم ليس موضوعاً

قال الإمامُ ابن حجر العَسقلاني في "قوّة الحجاج في عموم المغفرة للحُجّاج"[١]، ثمّ خاتمُ الحفّاظ في "اللآلئ": "لا يستحق الحديثُ أن يوصَفَ بالوضع بمجرّد أنّ راويه لم يُسَمّ"[٢].

وقد صرّحوا بأنّ الحديثَ المبهَم أيضاً ينجبر بكثرةِ الطُرُق، قال في "التعقّبات" تحت حديث: «اطلبُوا الخيرَ عند حِسان الوجوه»[٣] الذي رواه العُقَيلي بطريق يزيد بن هارون[٤] قال: أخبرنا شيخٌ من قريش عن

---

(١) "قُوت [قوّة] الحجاج في عموم المغفرة للحاج [للحجّاج]": لأحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الكناني الحافظ أبو الفضل شهاب الدّين العَسقلاني ثمّ المصري الشّافعي، وتوفّي سنة ٨٥٢هـ. ("إيضاح المكنون"، ٤/ ١٦٩، و"هدية العارفين"، ٥/ ١٠٧).

(٢) "اللآلئ المصنوعة" كتاب الحجّ، ٢/ ١٠٤.

(٣) "الضعفاء الكبير" باب السين، ر: ٥٩٩- سليمان بن أرقم أبو معاذ، ٢/ ١٢١.

(٤) يزيد بن هارون بن وادي، مولاهم أبو خالد الواسطي، أحد الأعلام الحفّاظ المشاهير. روى عن: سليمان التيمي، وحميد الطويل، وعاصم الأحول، وأبي مالك الأشجعي، ومحمد بن إسحاق، وشعبة، والثوري، وخلق، وعنه: بقية بن الوليد -ومات قبله-، وآدم بن أبي أياس، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن مَعين، وعلي بن المدِيني، وابنا أبي شيبة، وعبد بن حمَيد، وعبد الله بن نمير، وأبو قلابة الرّقاشي، وآخرون. قال ابن المدِيني: "هو من الثقات". وقال في موضعٍ آخر: "ما رأيتُ أحفَظ منه". وقال ابن مَعين: "ثقة". وقال العجلي: "ثقة ثبتٌ في الحديث، وكان متعبّداً حَسنَ الصلاة جدّاً، وكان يصلّي الضّحى ستّة عشر ركعة بها =

الزُّهري(١) عن عُروة(٢) عن عائشة ﵂: "أورَده -يعني أبا الفرَج- من طُرُق: في

=

من الجودة غير قليل". وقال أبو حاتم: "ثقة، إمام، صدوق، لا يسأل عن مثله". وقال ابن سعد: "كان ثقةً، كثيرَ الحديث، وُلد سنة ثماني عشرة، وكان يقول: طلبتُ العلمَ وحصين حي، وقد نسِي، وربما ابتدأني الجريري بالحديث وكان قد أنكَر، مات في خلافة المأمون".

("تهذيب التهذيب"، حرف الياء: من اسمه يزداد ويزيد، ر: ٨٠٦٨، ٩/ ٣٨١-٣٨٤ ملتقطاً).

(١) محمد بن مسلم بن عبيد الله القرشي الزُّهري الفقيه، أبو بكر الحافظ المدني، أحد الأئمّة الأعلام. **روى عن**: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وأنس، وجابر، والسائب بن يزيد، وعامر بن سعد بن أبي وقاص، وحمزة، وأبي سلمة، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وخلق كثير، وأرسل عن عبادة بن الصامت، وأبي هريرة، ورافع بن خديج، وغيرهم. **روى عنه**: عطاء بن أبي رباح، وعمر بن عبد العزيز، وعمرو بن دينار، وصالح بن كيسان، وأيوب السختياني، والأوزاعي، وابن جريج، وإسحاق، ومحمد بن المنكدر، وموسى بن عقبة، وهشام بن عروة، ومالك، والليث، وسفيان بن عيينة، وآخرون. قال البخاري عن علي بن المدِيني: "له نحو ألفَي حديث". وقال العجلي: "روى عن ابن عمر نحواً من ثلاثة أحاديث". وقال ابن سعد: قالوا: "وكان الزهري ثقة، كثير الحديث والعلم والرواية، فقيهاً، جامعاً". قال مالك: "كان من أسخى النّاس". قال أبو داود عن أحمد بن صالح: "يقولون إن مولده سنة خمسين". وقال ابن يونس، وغيره: "مات في رمضان سنة خمس وعشرين ومئة".

("تهذيب التهذيب"، حرف الميم: من اسمه محمد، ر: ٦٥٤٨، ٧/ ٤٢٠- ٤٢٣ ملتقطاً).

(٢) عروة بن الزبير بن العوّام، أبو عبد الله المدني. **روى عن**: أبيه، وأخيه عبد الله، وأمّه أسماء بنت أبي بكر، وخالته عائشة، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عبّاس، وعبد الله بن عمر، وأبي أيوب، وأبي هريرة، وعمرو بن العاص، وأمّ سلمة زوج النّبي ﷺ، وأمّ هانئ بنت أبي طالب، وخلق

=

الأوّل رجلٌ لم يُسَمّ، وفي الثاني عبد الرّحمن بن أبي بكر المليكي[1] متروكٌ، وفي

=

كثير، وعنه: هشام، وابن أخيه محمد بن جعفر بن الزبير، وسليمان بن يسار، وصالح بن كيسان، والزهري، وابن أبي مليكة، وعطاء بن أبي رباح، وعمر بن عبد العزيز، وعمرو بن دينار، وآخرون. ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة وقال: "كان ثقةً كثيرَ الحديث، فقيهاً، عالماً، ثبتاً، مأموناً". وقال العجلي: "مدني، تابعي، ثقة، وكان رجلاً صالحاً، لم يدخل في شيءٍ من الفتن". وقال ابن شهاب: "كان إذا حدّثني عروة، ثمّ حدّثتني عمرة، صدّق عندي حديث عمرة حديث عروة، فلمّا بحرتُهما إذا عروة بحرٌ لا ينزف". وقال هشام عن أبيه: "لقد رأيتني قبل موت عائشة بأربع حجج أو خمس حجج وأنا أقول: لو ماتت اليوم ما ندمتُ على حديثٍ عندها إلاّ وقد وعيتُه". وقال خليفة في آخر خلافةِ عُمر سنة (٢٣) يقال: وُلد عروة بن الزبير. وذكره ابن زبر فيمَن مات في سنة (٢)، ثمّ في سنة (٤) وقال: هذا أثبت من الأوّل.

("تهذيب التهذيب" حرف العين: من اسمه عروة، ر: ٤٦٩٨،٥/ ٥٤٥- ٥٤٩ ملتقطاً).

(١) عبد الرّحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة التيمي المدني. روى عن: عمّه عبد الله، وزرارة بن مصعب بن عبد الرّحمن بن عوف، وإسماعيل بن محمد بن سعد، وإسماعيل بن عبد الله بن جعفر، وموسى بن عقبة، وجماعة، وعنه: ابنه أبو غرارة محمد بن عبد الرّحمن الجدعاني، وإسرائيل، والشّافعي، وابن وهب، ووكيع، وأبو معاوية، وزيد بن هارون، وعبيد بن الطفيل المقرئ، وعلي بن الجعد، وغيرهم. قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن مَعين: "ضعيف". وقال أبو حاتم: "ليس بقوي في الحديث". وقال النّسائي: "ليس بثقة".

("تهذيب التهذيب" حرف العين: من اسمه عبد الرّحمن، ر: ٣٩٢٠، ٥/٥٨، ٥٩ ملتقطاً).

الثالث: الحَكمُ بن عبد الله الأيلي[1]، أحاديثُه موضوعةٌ. قلتُ: عبد الرّحمن لم يُتهَم بكذبٍ، ثمّ إنّه لم ينفرد به، بل تابَعه إسماعيلُ بن عيّاش[2]، كلاهما يُجبران إبهامَ الذي في الطريق الأوّل"[3] اهـ مختصراً.

---

(١) الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي أبو عبد الله. عن القاسم، والزهري: "كان ابن المبارك شديدَ الحمل عليه". وقال أحمد: "أحاديثه كلّها موضوعة". وقال ابن مَعين: "ليس بثقة". وقال أبو حاتم: "كذّاب". وقال النَّسائي والدارقطني وجماعة: "متروك الحديث". وقال البخاري في الأيلي: "تركوه"، وقال مسلم في الكُنى: "منكَرُ الحديث". وقال ابن خزيمة: "لستُ أحتجّ به". وقال ابن المدِيني: "ليس بشيء".

("لسان الميزان" حرف الحاء، من اسمه حكامة والحكم، ر: ٢٩١٥، ٢/ ٣٧٩ ملتقطاً).

(٢) إسماعيل بن عيّاش بن سلم العنسي، أبو عتبة الحمصي. **روى عن**: الأوزاعي، وشرحبيل بن مسلم، وعن: زيد بن أسلم، ويحيى بن سعيد، وموسى بن عقبة، وهشام بن عروة، وابن جريج، وصالح بن كيسان، وغيرهم، **روى عنه**: محمد بن إسحاق وهو أكبر منه، والثوري، والأعمَش وهما من شيوخه، والليث بن سعد، وابن المبارك، وأبو داود الطيالسي، ويحيى بن مَعين، وجماعة. وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي لداود بن عمرو وأنا أسمع: كم كان يحفظ؟، يعني إسماعيل، قال: "شيئاً كثيراً"، قال: كان يحفظ عشرة آلاف؟، قال: "عشرة آلاف، وعشرة آلاف، وعشرة آلاف، فقال أبي: "هذا كان مثل وكيع". وقال يزيد بن هارون: "ما رأيتُ أحفَظ من إسماعيل بن عيّاش، ما أدرى ما سفيان الثوري". قال محمد بن عون: كان مولده سنة (١٠٢). وقال أحمد، وجماعة: مات سنة (١٨١).

("تهذيب التهذيب" حرف الألف: من اسمه إسماعيل، ر: ٥١١، ١/ ٣٣١-٣٣٤ ملتقطاً).

(٣) "التعقبات" باب الأدب والرقائق، ر: ١٨٨، صـ١٨٢، ١٨٣.

الفائدة السّابعة والعشرون

الحديثُ المجهولُ والمبهَمُ يكون حَسناً إذا تعدّدتْ طُرُقُه، ويصلح أن يكونَ جابراً أو منجبراً، مرّ قَولَي الإمامِ خاتم الحفّاظ في الفائدة السّابقة، وقال الإمام أبو الفرَج في حديث ليثٍ[١] عن مجاهدٍ[٢] عن

---

(١) ليث بن أبي سليم بن زنيم القرشي، مولاهم أبو بكر، واسم أبي سلَيم أيمَن. **روى عن:** طاؤس، ومجاهد، وعطاء، وعكرمة، ونافع، وشهر بن حوشب، وجماعة، **روى عنه:** الثوري، والحسن بن صالح، وشعبة بن الحجّاج، وشريك، وآخرون، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "مضطربُ الحديث". وقال معاوية بن صالح عن ابن مَعين: "ضعيف، إلاّ أنّه يكتب حديثه". وقال ابن منجويه مات سنة (١٤٣).

("تهذيب التهذيب" حرف اللام: من اسمه ليث، ر: ٥٨٨١، ٦/ ٦١١-٦١٣ ملتقطاً).

(٢) مجاهد بن جبر المكّي، أبو الحجّاج المخزومي المقريء، مولى السائب بن أبي السائب. **روى عن:** علي، وسعد بن أبي وقّاص، والعبادلة الأربعة، ورافع بن خديج، وأبي سعيد الخدري، وعائشة، وأمّ سلمة، وجويرية بنت الحارث، وأبي هريرة، وأمّ هانئ بنت أبي طالب، وعبد الرّحمن بن أبي ليلى، ومورق العجلي، وخلق كثير، **روى عنه:** أيوب السختياني، وعطاء، وعكرمة، وعمرو بن دينار، وأبو إسحاق السبيعي، وقتادة، وآخرون. وقال عبد السّلام بن حرب عن مصعب: "كان أعلَمهم بالتفسير مجاهد". وقال الفضل بن ميمون: سمعت مجاهداً يقول: "عرضتُ القرآنَ على ابن عبّاس ثلاثين مرّة". وقال أبو نعَيم: قال يحيى القَطّان: "مرسَلات مجاهدٍ أحبّ إليّ من مرسَلات عطاء"، وقال ابن حِبّان: مات بمكّة سنة اثنتين أو ثلاث ومئة وهو ساجد، وكان مولده سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر.

("تهذيب التهذيب" حرف الميم: من اسمه مجاهد، ر: ٦٧٤٥، ٨/ ٤٨-٥٠ ملتقطاً).

ابن عبّاس[١] قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن وُلد له ثلاثةُ أولادٍ فلم يُسمِّ أحدَهم محمداً، فقد جهل»[٢]: "اللَّيثُ تركَه أحمدُ وغيرُه، وقال ابنُ حِبّان[٣]: مختلِطٌ"[٤].

---

(١) هو عبد الله بن عبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم القرشي الهاشمي. ابن عمّ رسولِ الله ﷺ، وُلد والنّبيُّ ﷺ وأهلُ بيته بالشِعب من مكّة، فأُتي به النّبي ﷺ فحنكه بريقه، وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين، ورأى جبريلَ عند النّبي ﷺ. وقال المعتمر بن سليمان، عن شعيب بن درهم قال: كان هذا المكان -وأومأ إلى مجرى الدّموع من خدّيه- من خدّي ابن عبّاس مثل الشراك البالي، من كثرة البُكاء، واستعمله علي بن أبي طالب على البصرة، فبقي عليها أميراً، ثمّ فارقها قبل أن يقتلَ علي [بن أبي طالب]، وعاد إلى الحجاز، وشهِد مع علي صِفِّين، وكان أحدَ الأمراء فيها. **وروى** ابن عبّاس عن النّبي ﷺ، وعن عمر، وعلي، ومعاذ بن جبل، وأبي ذر، **روى عنه** عبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وأخوه كثير بن عبّاس، وولد علي بن عبد الله بن عبّاس، ومواليه: عكرمة، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد، وابن أبي مليكة، وعمرو بن دينار، وسعيد بن المسيّب، وعروة بن الزبير، ووهب بن منبّه، وخلق كثير غير هؤلاء. وكان له لما توفّي النّبيُّ ﷺ ثلاث عشرة سنة، وتوفّي سنة ثمان وستّين بالطائف، وهو ابن سبعين سنة، وكان يصفّر لحيتَه، وكان جميلاً أبيض طويلاً، مشرباً صفرة، جسيماً وسيماً صبيح الوجه، فصيحاً، وحجّ بالنّاس لما حصر عثمان، وكان قد عمي في آخر عمرِه. ("أسد الغابة" باب العين والباء، ر: ٣٠٣٧، ٣/ ٢٩١-٢٩٥ ملتقطاً).

(٢) أخرجه ابن عدي في "الكامل" من ابتداء اسمه لام، من اسمه ليث، ر: ١٦١٧، ٧/ ٢٣٦، بطريق مصعب بن سعيد، حدّثنا موسى بن أعين، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عبّاس، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن وُلد له ثلاثةُ أولادٍ، لم يُسَمِّ أحدَهم محمّداً، فقد جهل».

(٣) أي: في "المجروحين" باب اللام، الجزء الثاني، صـ٢٣١.

(٤) "الموضوعات" كتاب المبتداء، باب التسمية بمحمّد، ١/ ١٥٤ بتصرّف.

ذكر الإمامُ السُّيوطي له شاهداً برواية النَّضر بن شفي(١) مرسَلاً عن "مسنَد(٢) الحارث"(٣) ونقل كونَ النَّضر مجهولاً عن ابن القَطّان(٤)، ثمّ قال: "هذا المرسَلُ يعضد حديثَ ابن عبّاس ويُدخِله في القسم المقبول"(٥).

وقال العلاّمةُ المُناوي(٦) في "التيسير" تحت حديث: «ابنُوا المساجدَ، وأخرِجوا

---

(١) أي: النضر بن شفي. عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان مرفوعاً. وعنه الخصيب بن جحدر، أحد الكذّابين، وله ذكر في ترجمة الخصيب في "الميزان"، ولم يفرده، روى عنه: مسعدة بن اليسع أحد المتروكين. وذكر البخاري، وابن أبي حاتم من اسمه نصر بالمهملة ابن شُفَي، روى عن شيخ من بني سلَيم في الحبل، وعنه ثور بن يزيد، والحديث المذكور عند أبي داود، ولكن فيه عن نصر غير مسمّى، و سمّى المزي أباه عبد الرّحمن، فالله أعلم. قلت: وهو غير النضر بن شفي. وقال ابن القَطّان: "النضر (بن شفي) مجهول جدّاً".

("لسان الميزان" حرف النون، من اسمه النضر، ر: ٨٨٧٦، ٦/ ٢١١).

(٢) أي: "مسند الحارث" كتاب الأدب، باب في الأسماء، ر: ٨٠٢، ٢/ ٧٩٣، بطريق إسماعيل بن عيّاش، عن النضر بن شُفَيّ، يرفعه إلى النّبي ﷺ قال: «مَن وُلد له ثلاثةُ أولادٍ فلم يُسمِّ أحدَهم محمّداً، فقد جهل».

(٣) "مسند ابن أبي أسامة": هو الحارث بن محمّد التيمي، المتوفّى سنة ٢٨٢هـ.

("كشف الظنون"، ٢/ ٥٥٤).

(٤) "اللآلئ المصنوعة" كتاب المبتداء، ١/ ٩٤.

(٥) المرجع السابق.

(٦) عبد الرؤف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي الحدّادي المصري الحافظ زين الدّين الفقيه الشّافعي، وُلد سنة ٩٢٤ وتوفّي سنة ١٠٣١هـ. صنّف من الكتب: "إتحاف =

القُمامَةَ»[١]: "في إسنادِهِ جهالةٌ، لكنَّه اعتضد فصار حَسناً"[٢].

=

الطلاّب بشرح كتاب العباب" في الفقه، و"إرغام أولياء الشّيطان بذكر مناقب أولياء الرّحمن"، و"بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدِّثين"، و"التيسير مختصر شرح الجامع الصغير" في الحديث، و"الرَّوض الباسم في شمائل المصطفى أبي القاسم"، وشرح "المشاهد" للشيخ الأكبر، و"غاية الأماني" في شرح "شرح العقائد" للتفتازاني، و"فيض القدير" في شرح "الجامع الصغير" للسُّيوطي، و"الكواكب الدرّية في مناقب السّادة الصّوفية"، و"نتيجة الفكر" في شرح "نخبة الفكر" في أصول الحديث لابن حجر العَسقلاني، وغير ذلك.

("هدية العارفين"، ٥/ ٤١٥، ٤١٦ ملتقطاً).

(١) "الجامع الصغير" حرف الهمزة، ر: ٦٢، صـ١٠.

(٢) "التيسير شرح الجامع الصغير" حرف الهمزة، تحت ر: ٦٢، ١/ ٥٧.

الفائدة الثامنة والعشرون

الحكمُ بالوضع يكون على السَّنَد، لا على المتْن

قال الذَّهبي في "ميزان الاعتدال": "روى إبراهيم بن موسى المروزي[1] عن مالكٍ عن نافعٍ[2] عن ابن عمر[3] ﷺ حديث: «طلبُ العلم

(١) إبراهيم بن موسى المروزي. عن: محمد بن حمزة الرقّي، وعنه: أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصُّوفي، قال وكان: ثقة. ذكرهم الخطيبُ وهم متقاربوا الطبقة من الرازي، وذكر الخطيب غيرهم ممن ليس في طبقتهم.

("تهذيب التهذيب"، حرف الألف: من اسمه إبراهيم، ر: ٢٨٠، ١/ ١٨٩).

(٢) نافع الفقيه، مولى ابن عمر، أبو عبد الله المدني. أصابه ابن عمر في بعض مغازيه. روى عن: مولاه، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، ورافع بن خديج، وعائشة، وأم سلمة، وسالم وزيد أولاد عبد الله بن عمر، وجماعة، وعنه: أولاده: أبو عمر، وعبد الله بن دينار، وصالح بن كيسان، والزهري، وابن جريج، والأوزاعي، وابن إسحاق، ومالك بن أنس، ويونس بن يزيد، والليث بن سعد، وخلق كثير. قال ابن سعد: "كان ثقة، كثير الحديث". وقال البخاري: "أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر". وقال العجلي: "مدني ثقة". وقال النَّسائي: "ثقة". وقال في موضع آخر: "أثبَت أصحاب نافع مالكٌ، ثم أيوب، فذكر جماعة". قال يحيى بن بكير وآخرون: مات سنة سبع عشرة ومئة.

("تهذيب التهذيب"، حرف النون: من اسمه نافع، ر: ٧٣٦٦، ٨/ ٤٧٣، ٤٧٤ ملتقطاً).

(٣) عبد الله بن عمر بن الخطّاب القرشي العدوي، أسلَم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم، أجمعوا على أنه لم يشهد بدراً، استصغره النبيُّ ﷺ فردّه، والصحيحُ أنّ أوّلَ مشاهده الخندق، وشهد غزوة مؤتة مع جعفر بن أبي طالب -رضي الله عنهم أجمعين-، وشهد اليرموك، وفتح مصر، =

فريضةٌ»[١] قال أحمد بن حنبل: "هذا كذِبٌ" يعني بهذا الإسناد، وإلاّ فالمتْنُ له طُرُقٌ ضعيفةٌ"[٢].

وذكر الإمامُ أبو عُمر بن عبد البرّ في "التمهيد" عن ابن مَعين حديث: «صلاةٌ بسواكٍ خيرٌ من سبعين صلاةً بغير سِواك»[٣] فقال العلاّمةُ شمس الدّين السَّخاوي في "المقاصد الحسنة": "قولُ ابن عبد البرّ في "التمهيد"[٤] عن ابن مَعين:

=

وإفريقية، وكان كثير الاتّباع لآثار رسول الله ﷺ، فكان ابن عمر يتعاهدها بالماء لئلا تيبس، وكان ابن عمر شديدَ الاحتياط والتوقي لدِينه في الفتوى، وكلّ ما تأخذ به نفسه، وكان بعد رسول الله ﷺ يُكثِر الحجّ؛ وكان كثيرَ الصدقة، وربما تصدّق في المجلس الواحد بثلاثين ألفاً. **وروى** ابنُ عمر عن النّبي ﷺ فأكثَر، وروى عن أبي بكرٍ، وعُمر، وعثمان، وأبي ذر، ومعاذ بن جبل، ورافع بن خديج، وأبي هريرة، وعائشة، **وروى عنه**: ابن عبّاس، وجابر، والأغر المزني من الصحابة، **وروى عنه** من التابعين بنوه: سالم، ومصعب بن سعد، وسعيد المسيب، وأسلَمُ مولى عُمر، ونافع مولاه، وخلقٌ كثير. توفّي عبد الله بن عمر سنة ثلاث وسبعين، بعد قتل ابن الزبير بثلاثة أشهُر، ومات وهو ابن ستّ وثمانين سنة، ودُفن بالمحصَّب.

("أسد الغابة"، باب العين والباء، ر: ٣٠٨٢، ٣/ ٣٣٦- ٣٤١ ملتقطاً).

(١) أخرجه ابن الجوزي في"العِلل المتناهية" كتاب العلم، باب فرض طلب العلم، ر: ٥٤، ١/ ٦٥، بطريق مهنأ بن يحيى الرّملي عن أحمد بن إبراهيم بن موسى عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النّبي ﷺ أنه قال: «طلبُ العلمِ فريضةٌ على كلّ مسلمٍ».

(٢) "ميزان الاعتدال" ر: ٢٢٩، مَن اسمه إبراهيم بن موسى المروزي، ١/ ٦٩.

(٣) "التمهيد" ٧/ ٢٠٠ بتصرّف.

(٤) "التمهيد" تحت حديث: «الصّلاةُ بأثرِ السّواك أفضلُ من الصّلاة بغير سواكٍ»، ٧/ ٢٠٠ بتصرّف.

"إنّه حديثٌ باطلٌ" هو بالنِّسبة لما وَقَع له من طُرُقِه"(١).

وقال الإمامُ أحمد في حديث أنّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ فقال: إنّ امرأتِي لا تدفع يدَ لامِسٍ، قال: «طلّقها» قال: إنّي أحبُّها، قال: «استمتعْ بها»(٢): "ليس له أصلٌ، ولا يثبت عن النّبي ﷺ"(٣) وتبِعه الحافظُ أبو الفرَج فقال: "لا أصلَ له"(٤) فقال إمامُ الشأن في "اللآلئ" أواخر النّكاح بعد تصحيح الحديث: "لا يُلتفت إلى ما وقع من أبي الفرَج ابن الجَوزي حيث ذكر هذا الحديث في "الموضوعات" ولم يذكر من طُرُقِه إلاّ الطريق التي أخرجها الخلالُ(٥) من طريق

(١) "المقاصد الحسنة" ر: ٦٢٥، صـ٢٧٢.

(٢) أخرجه النَّسائي في "السنن" كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخلع، ر: ٣٤٦١، الجزء ٦، صـ١٧٠، بطريق الفضل بن موسى قال: حدّثنا الحسين بن واقد عن عمارة بن أبي حفصة عن عكرمة عن ابن عبّاس قال: جاء رجلٌ إلى النّبي ﷺ فقال: إنّ امرأتِي لا تمنع يدَ لامسٍ، فقال: «غرِّبْها إن شئتَ»، قال: إنّي أخاف أن تتبعَها نفسِي، قال: «استمتعْ بها».

(٣) انظر: "اللآلئ" كتاب النكاح، ٢/ ١٤٥، ١٤٦، نقلاً عن الإمام أحمد.

(٤) "الموضوعات" كتاب النكاح، باب ثبوت الرجل مع المرأة الفاجرة، ٢/ ١٧٦ بتصرّف.

(٥) الخلال الفقيه العلاّمة المحدِّث أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي المشهور بالخلال، مؤلِّف علم أحمد بن حنبل وجامعُه ومرتِّبه، صنّف "كتاب السنّة"، و"كتاب العِلل"، و"كتاب الجامع"؛ سمع الحسنَ بن عرفة وسعدان بن نصر وحرب بن إسماعيل وأبا بكر المروزي، وتلمذ له، ومحمّد بن عوف الحمصي وإسحاق بن سيار النصيبي وخلقاً كثيراً، حدَّث عنه تلميذُه أبو بكر عبد العزيز بن جعفر الفقيه الملقّب بغلام الخلال، ومحمد بن =

أبي الزبير[١] عن جابر، واعتمد في بطلانِه على ما نقله الخلالُ عن أحمد، فأبان ذلك عن قلّةِ اطّلاع ابن الجوزي، وغلبة التقليد عليه! حتّى حكم بوضع الحديث بمجرّد ما جاء عن إمامِه، ولو عُرضتْ هذه الطُرُقُ على إمامِه، لاعترف على أنّ للحديث أصلاً، ولكنّه لم يقع له، فلذلك لم أرَ مثلَه في "مسنَده" ولا فيما يروى عنه ذكراً أصلاً، لا من طريق ابن عبّاس، ولا من طريق جابرٍ، سِوى ما سأله عنه الخلالُ، وهو معذورٌ في جوابِه بالنِّسبة لتلك الطريق بخصوصها"[٢].

=

المظفر الحافظ وغير واحد، قال أبو يعلى بن الفراء: دُفن الخلال إلى جنب أبي بكر المروزي. توفّي في شهر ربيع الأوّل سنة إحدى عشرة وثلاثمئة. وله سبع وسبعون سنة، ﷺ.

("تذكرة الحفّاظ"، الطبقة الحادية عشرة، ر: ٧٧٨، الجزء الثالث، صـ٦، ٧ ملتقطاً).

(١) هو محمّد بن مسلم بن تدرس الأسدي، مولاهم، أبو الزبير المكّي. **روى عن**: العبادلة الأربعة، وعن عائشة، وجابر، وسعيد بن جبير، والأعرج، وغيرهم، **روى عنه**: عطاء، والزهري، وأيوب، والأعمَش، وابن جريج، وهشام بن عروة، ومالك، والثوري، وابن عيَينة، وخلق كثير. قال ابن عيَينة عن أبي الزبير: "كان عطاء يقدِّمني إلى جابر أحفَظ لهم الحديث". ويروي عن يعلى بن عطاء قال: "حدّثني أبو الزبير، وكان أكمَل النّاس عقلاً، وأحفَظهم". وقال ابن أبي خيثمة عن ابن مَعين: "ثقة". وقال إسحاق بن منصور عن ابن مَعين: "صالح الحديث". وقال مرّة: "ثقة". قال البخاري عن علي بن المدِيني: "مات قبل عمرو بن دينار". وقال عمرو بن علي، والترمذي: "مات سنة ست وعشرين ومئة".

("تهذيب التهذيب" حرف الميم: من اسمه محمد، ر: ٦٥٤٣، ٧/ ٤١٥- ٤١٧ ملتقطاً).

(٢) "اللآلئ المصنوعة" كتاب النكاح، ٢/ ١٤٦.

الفائدة التاسعة والعشرون

لا يكون الحديثُ موضوعاً بتعدُّد وجوهِ الطعن أيضاً، فقد ذكر العلاّمةُ ابن الجَوزي في "الموضوعات" حديثاً: قال رسولُ الله ﷺ: «قال اللهُ تعالى: إذا بلَغَ عبدِي أربعين سنةً عافَيتُه من البلايا الثلاث: من الجنون والجذام والبرص، فإذا بلَغَ خمسين سنةً حاسبتُه حساباً يسيراً، وإذا بلَغَ ستّين سنةً حبّبتُ إليه الإنابةَ والتوبةَ، فإذا بلَغَ سبعين أحبّته الملائكةُ، فإذا بلَغَ ثمانين سنةً كتبتُ حسناتِه وألقيتُ سيّئاتِه، وإذا بلغ تسعين سنةً قالت الملائكةُ: أسيرُ الله في أرضِه فغُفر له ما تقدّم من ذنبِه وما تأخّر، وشُفّع في أهلِه»[1] بطُرُقٍ عديدة، وطعن على رُواتِه فقال: "يوسف بن أبي بردة[2] يروي

(١) أخرجه ابن الجوزي في "الموضوعات" كتاب المبتدأ، باب صرف أنواع البلاء عن المعمّرين، ١/ ١٢٥، بطريق عبّاد المهلبي عن عبد الواحد ابن راشد عن أنس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا بلَغَ العبدُ أربعين سنةً، أمّنه اللهُ تعالى من البلايا الثلاث: الجنون والجذام والبرص، فإذا بلَغَ خمسين سنةً، خفَّف عنه الحسابُ، فإذا بلَغَ ستّين سنةً، رزقه اللهُ الإنابةَ إليه لما يحبّ، فإذا بلغ سبعين سنةً، أحبّه أهلُ السّماء، فإذا بلغ ثمانين سنةً، أثبتَ اللهُ حسناتِه ومحا سيّئاتِه، فإذا بلغ تسعين سنةً، غفر اللهُ ما تقدّم مِن ذنبِه وما تأخّر، وشفّع في أهل بيتِه، وناداه منادٍ من السّماء: هذا أسيرُ الله في أرضِه».

(٢) هو يوسف بن أبي ذرة: شيخ يروي عن جعفر بن عمرو الضمري. **روى عنه**: أبو ضمرة أنس بن عياض منكَر الحديث جدّاً، ممن يروي المناكير التي لا أصولَ لها من حديث رسولِ الله ﷺ علي قلّة روايتِه، لا يجوز الاحتجاجُ به بحال، سمعتُ محمد بن صالح الحنبلي يقول: سمعت أحمد بن زهَير يقول: سئل يحيى بن مَعين عن يوسف بن أبي ذرة فقال: "لا شيء".

("المجروحين"، باب الياء، الجزء الثالث، صـ١٣١، ١٣٢ ملتقطاً).

المناكير، ليس بشيءٍ، وفرَجٌ[١] ضعيفٌ منكَرُ الحديث، يُوصِل الحديثَ الواهي بالسَّند الصَّحيح، ومحمد بن عامر[٢] يقلِّب الأخبار، يروي عن الثِّقات ما ليس منهم، وعرزمي[٣]

---

(١) فرَج بن فضالة بن النعمان بن نعَيم التنوخي القضاعي، أبو فضالة الشّامي الحمصي، ويقال: الدمشقي. **روى عن:** إبراهيم بن عبد الرّحمن بن رافع التنوخي، وإسماعيل بن عيّاش، وعبد الله بن عامر الأسلمي، وعلي بن طلحة، وهشام بن عروة، وآخرون، **روى عنه:** آدم بن أبي إياس، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وإسماعيل بن عمرو البجلي، وبقية بن الوليد، وشعبة بن الحجاج، وابنه محمد بن الفرج بن فضالة، ووكيع بن الجراح، وآخرون. وقال النَّسائي، عن أبي داود، عن أحمد بن حنبل: "إذا حدّث عن الشّاميين فليس به بأس، ولكنّه حدَّث عن يحيى بن سعيد مناكير". وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن مَعين: "ضعيف الحديث". وقال عبد الله بن علي بن المدِيني، عن أبيه: "ضعيفٌ لا أحدِّث عنه". وقال البخاري، ومسلم: فرَج بن فضالة عن يحيى بن سعيد: "منكَر الحديث". وقال النَّسائي: "ضعيف". وقال محمد بن سعد: "قدم بغداد، وولّي بيت المال في أوّل خلافةِ المهدي، وكان يسكن مدينة أبي جعفر، ومات بها سنة ست وسبعين ومئة في خلافة هارون، وكان ضعيفاً". ("تهذيب الكمال"، باب الفاء: من اسمه فرج وفرقد وفرّوخ وفروة، ر: ٥٣٠٠، ١٥/ ٤٢-٤٥ ملتقطاً).

(٢) محمد بن عامر أبو عبد الله: شيخ من أهل الرّملة، يروي عن ابن عيَينة، يقلب الأخبار ويروي عن الثِّقات ما ليس من أحاديثهم. ("كتاب المجروحين"، باب الميم، الجزء الثاني، صـ٣٠٤).

(٣) محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي الفزاري، أبو عبد الرحمن الكوفي. **روى عن:** عطاء بن أبي رباح، ومكحول، ونافع، وأبي إسحاق السبيعي، وقتادة، وعمرو بن شعيب، وغيرهم، **روى عنه:** شعبة، والثوري، وشريك، وإسماعيل بن عيّاش، وعلي بن مسهر، ويزيد بن هارون، وغيرهم. قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: "ترك النّاس حديثه". وقال الدُّوري عن =

متروكٌ، وعَبّاد بن عَبّاد[١] يستحقّ الترك، وعزرة[٢] ضعّفه[٣] يحيى بن مَعين[٤]،

=

ابن مَعين: "ليس بشيءٍ ولا يكتب حديثه". وقال البخاري: "تركه ابنُ المبارك ويحيى". وقال النَّسائي: "ليس بثقة، ولا يكتب حديثه". وقال البخاري: قال بعض أصحابي عن عبّاد يعني أبي أحمد العرزمي كأنّه مات سنة خمس وخمسين ومئة.

("تهذيب التهذيب"، حرف الميم: من اسمه محمد، ر: ٦٣٥٦، ٧/ ٣٠٣-٣٠٥ ملتقطاً).

(١) عبّاد بن عبّاد بن حبيب بن المهلّب ابن أبي صفرة الأزدي العتكي، أبو معاوية البصري. روى عن: عاصم الأحوَل، وهشام بن عروة، ويونس بن خباب، وغيرهم، وعنه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعين، ومسدّد، وقتيبة، وعدة. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: "صدوقٌ، لا بأسَ به"، قيل له: يحتجّ بحديثه؟، قال: "لا". وقال ابن سعد: "كان ثقة وربما غلط"، وقال في موضعٍ آخر: "كان معروفاً بالطلب، حسن الهيئة، ولم يكن بالقوي في الحديث، وتوفّي سنة إحدى وثمانين ومئة".

("تهذيب التهذيب"، حرف العين: من اسمه عبّاد، ر: ٣٢١٨، ٤/ ١٨٥، ١٨٦ ملتقطاً).

(٢) عزرة بن قيس. عن أمّ الفيض، وعنه مسلم بن إبراهيم، ضعّفه ابن مَعين، فقال معاوية بن صالح، عن ابن مَعين: عزرة بن قيس اليحمدي أزدي بصري ضعيف. وقال البخاري: "لا يتابع على حديثه". ("ميزان الاعتدال"، حرف العين: عزرة عزير، ر: ٥٦١٦، ٣/ ٦٥).

(٣) "تاريخ ابن مَعين" باب العين، ر: ٦٠٢، صـ١٦٧.

(٤) انظر: "موسوعة أقوال يحيى بن مَعين" حرف العين، تحت ر: ٢٦١٨، ٣/ ٣٦٩.

وأبو الحَسن الكُوفي مجهولٌ، وعائذ[1] ضعيفٌ"[2]، وبعد ذكره وجوهَ الطعن حكمَ بأنّ الحديثَ موضوعٌ.

فقال الشَّوكاني[3]: "هذا غايةُ ما أبداه ابنُ الجوزي دليلاً على ما حكمَ به من الوضع، وقد أفرَط وجازَف، فليس مثلُ هذه المقالاتِ تُوجِب الحكمَ بالوضع، بل أقلُّ أحوالِ الحديث أن يكونَ حَسناً لغيرِه"[4] انتهى، والله الهادي إلى سبيل الهُدى.

❁ ❁ ❁

---

(١) عائذ بن بشير، العجلي، قال يحيى بن مَعين: "ضعيف"، وفي روايةٍ أخرى عنه قال: "ليس به بأس، ولكنّه روى أحاديث مناكير". ("المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري"، باب العين المهملة: من اسمه عائذ، ر: ١٩٤٠، ١/ ٢٦٥).

(٢) "الموضوعات" كتاب المبتدأ، باب صرف أنواع البلاء عن المعمَّرين، ١/ ١٢٥، ١٢٦ ملتقطاً بتصرّف.

(٣) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشَّوكاني: من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء، وُلد بهجرة شوكان (من بلاد خولان باليمن) ونشأ بصنعاء، ووُلّي قضاءها سنة ١٢٢٩ ومات حاكماً بها (١٢٥٠هـ). وكان يرى تحريمَ التقليد. له ١١٤ مؤلَّفاً منها: "نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار"، و"البدر الطالع بمحاسِن من بعد القرن السّابع"، و"الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة"، و"فتح القدير" في التفسير، و"إرشاد الفُحول" في أصول الفقه، و"الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد" رسالة، وغير ذلك. ("الأعلام"، ٦/ ٢٩٨).

(٤) "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" خاتمة في ذكر أحاديث متفرّقة لا تختصّ بباب معيّن، صـ٤٨٢.

الفائدة الثلاثون

الموضوعُ لا يصلح لشيءٍ أصلاً، ولا يلتئم جرحُه أبداً، ولو كثرتْ طُرقُه ما كثرتْ؛ فإنّ زيادةَ الشرِ لا يزيد إلاّ شرّاً، وأيضاً الموضوعُ كالمعدوم، والمعدومُ لا يقوِّي ولا يتقوّى، ومنه عند جمعٍ، منهم: شيخُ الإسلام[1] ما جاء برواية الكذّابين، وعند آخرين، منهم: خاتم الحفّاظ ما أتى من طريق المتّهمين، وسوّاهما السّخاويُ بـ"شديد الضَّعف" الآتي لذِهابه إلى أنّ الوضعَ لا يثبت إلاّ بالقرائن المقرَّرة، إن تفرّد به كذّابٌ أو وضّاعٌ، كما نصّ عليه في هذا الكتاب، وهو عندي مذهبٌ قويٌّ أقرَب إلى الصّواب.

أمّا الضَّعفُ بغيرِ الكذِبِ والتُّهمةِ من ضعفٍ شديدٍ مخرِجٌ له عن حيّز الاعتبار، كفحشِ غلطِ الرّاوي، فهذا يُعمَل به في الفضائل على ما يُعطِيه كلامُ عامّة العلماء، وهو الأقعَدُ بقضيّة الدّليل والقواعد، إلاّ عند شيخِ الإسلام على إحدى الرّواياتِ عنه ومَن تبعه كالسّخاوي، إلاّ إذا كثرتْ طُرقُه السّاقطةُ عن درجة الاعتبار، فحينئذٍ يكون مجموعُها كطريقٍ واحدٍ صالحٍ له، فيُعمَل بها في الفضائل، ولكن لا يحتَجّ بها في الأحكام، ولا تبلغ بذلك درجةَ الحَسن لغيره، إلاّ إذا انجبرتْ مع ذلك بطريقٍ أُخرى صالحةٍ للاعتبار؛ فإنّ مجموعَ ذلك يكون كحديثَين ضعيفَين صالحَين متعاضدَين، فحينئذٍ ترتقي إلى الحَسن لغيره، فتصير حجّةً في الأحكام.

أمّا مطلقاً على ما هو ظاهرُ كلامِ المصنِّف -أعني العراقي-، أو بشرط تعدُّد الجابرات الصّالحات البالغة، مع هذه الطُرقِ القاصرةِ المتكثّرةِ القائمةِ مقامَ صالحٍ

---

(١) أي: الإمام ابن حجر العسقلاني ﷺ.

واحدٍ حدّ الكثرةِ في الصّوالح على ما فهِمه السّخاوي من كلام النَّوَوي وغيره، الواقع فيه لفظُ الكثرة -مع نزاعٍ لنا فيه- مؤيَّدٌ بكلام شيخ الإسلام في "النزهة" و"النّخبة" المكتفيتَين بوحدةِ الجابر، مع جوازِ أن تكونَ الكثرةُ في كلام النَّوَوي بمعنى مطلق التعدُّد، وهو الأوفَق بما رأينا من صنيعهم في غيرِ مقامٍ، والضعيفُ بالضَّعف اليسير -أعني ما لم ينزله عن محلّ الاعتبار-، يُعمَل به في الفضائل وحدَه، وإن لم ينجبر، فإن انجبر ولو بواحدةٍ، صار حَسناً لغيره، واحتَجّ به في الأحكام على تفصيلٍ وصفنا(١) لك في الجابر.

فهذه هي أنواع الضَّعيف، أمّا الذي لا نقصَ فيه عن درجة الصّحيح، إلاّ القصور في ضبط الرّاوي غيرُ بالغٍ إلى درجة الغفلة، فهو الحَسن لذاته المحتَجُّ به وحدَه، حتّى في الأحكام، وهذا إذا كان معه مِثلُه ولو واحداً، صار صحيحاً لغيره، أو دونه ممّا يلِيه فلا، إلاّ بكثرة.

---

(١) انظر: الفائدة الرابعة، صـ١٠٤-١٠٧.

الفائدة الحادي والثلاثون

ما بين العملِ بالموضوع والعملِ بما في الموضوع، ما بين السّماء والأرض، والثاني ليس بممنوعٍ مطلقاً، وإلاّ لزِم أن يكونَ عنانُ التحريمِ والإيجابِ في أيدِي المفترِين الكذّابِين؛ فإنّ الأفعالَ المباحةَ التي نافتْ الملايين جائزةٌ شرعاً، فلو وضعوا حديثاً في ترغيب فعلٍ، لزِم أن يكونَ حراماً، ولو وضعوا في الترهيب عنه، يكون واجباً، ولو وضعوا في الترغيب والترهيب كلَيهما، لزِم كونُه واجباً وحراماً معاً قطعاً -هذا كما ترى-، والعملُ بالموضوع أيضاً ليس ممنوعاً فعلُه مطلقاً، بل نظراً إلى امتثالِه واعتقادِ ثبوتِه؛ فإنّ العملَ بحديثٍ ليس معناه إلاّ امتثالُ ما فيه تعويلاً عليه، والجريُ على مقتضاه نظراً إليه، ولا بدّ من هذا القيد، ألا ترى أنّ لو توافَق حديثان صحيحٌ وموضوعٌ على فعلٍ، ففعلٌ للأمر به في الصّحيح، لا يكون هذا عملاً بالموضوع، وكذلك فرقٌ عظيمٌ بين العملِ بالضعيف والعملِ بما في الضعيف.

الفائدة الثانية والثلاثون

كلُّ ما مرّ في الفائدة السّابقة، والفرق بين الحديثِ الضعيف الوارد في فضائل الأعمال والوارد في الأحكام، كان في جوازِ العمل بالحديث الضعيف وعدمِه، وأمّا روايةُ الحديث الضعيف والرّوايةُ عن الضعفاء، فكتبُ الفنّ مشحونةٌ به، دَعْ عنك توسّع المسانيدِ التي تسند كلَّ ما جاء عن الصّحابي، والمعاجمِ التي توعي كلَّ ما وعى عن شيخ، بل والجوامعِ التي تجمع أمثَل ما في الباب ورد، وإن لم يكن صحيحَ السَّند، هذا الجبل الشّامخ الإمام البخاري يقول في "صحيحه": حدّثنا علي بن عبد الله بن جعفر، ثنا معن بن عيسى[1]، ثنا أبي بن عبّاس بن سهل[2]

---

(١) معن بن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعي مولاهم القزّاز، أبو يحيى المدني، أحد أئمّة الحديث. روى عن: إبراهيم بن طهمان، وأبي بن العبّاس بن سهل بن سعد، ومالك بن أنس، وهشام بن سعد، وغيرهم، روى عنه: يحيى بن مَعين، وعلي بن المدِيني، والحمَيدي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو خيثمة، وقتيبة، وآخرون. وقال أبو حاتم: أثبتُ أصحاب مالكٍ وأتقَنُهم معن بن عيسى، وهو أحبُّ إليّ من ابن وهب. وقال ابن سعد: مات بالمدينة في شوّال سنة ثمان وتسعين ومئة، وكان ثقةً، كثيرَ الحديث ثبتاً، مأموناً.

("تهذيب التهذيب"، حرف الميم: من اسمه معن، ر: ٧٠٩٨، ٨/ ٢٩١، ٢٩٢ ملتقطاً).

(٢) أبي بن العبّاس بن سهل بن سعد الأنصاري الساعدي، أخو عبد المهيمن. روى عن: أبيه، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وعنه: زيد بن الحباب، وعتيق بن يعقوب الزبيري، ومعن بن عيسى القزّاز. قال أبو بشر الدولابي: "ليس بالقوي". وقال ابن مَعين: "ضعيف". وقال أحمد: "منكَر الحديث". وقال النَّسائي: "ليس بالقوي". وقال البخاري: "ليس بالقوي".

("تهذيب التهذيب"، حرف الألف: من اسمه أبي، ر: ٣٠٨، ١/ ٢٠٣ ملتقطاً).

عن أبيه[١] عن جدّه[٢] قال: «كان للنّبي ﷺ في حائطِنا فرس يقال له: اللحيف»[٣] اهـ.

قال في "تذهيب التهذيب"[٤]: "أبي[٥] بن عبّاس بن سهل. قال الدولابي[٦]:

---

(١) هو عبّاس بن سهل بن سعد السّاعدي أدرك زمن عثمان. وروى عن: أبيه، وأبي حميد السّاعدين، وأبي هريرة، وعبد الله بن الزبير، وجابر، وعبد الله بن حنظلة، وغيرهم، وعنه: ابناه أبي وعبد المهيمن، وعمرو بن يحيى بن عمارة، وابن إسحاق، والعلاء بن عبد الرحمن، وجماعة. قال ابن مَعين، والنَّسائي: "ثقة". وقال ابن سعد: "كان ثقة، قليل الحديث". وذكره ابن حِبّان في "الثقات". وقال الهيثم بن عدي: توفّي بالمدينة زمن الوليد بن عبد الملك.

("تهذيب التهذيب"، حرف العين: من اسمه عباس، ر: ٣٢٥٧، ٤/ ٢٠٨ ملتقطاً).

(٢) هو سهل بن سعد بن مالك الأنصاري الساعدي. يكنّى سهل: أبا العبّاس، وكان اسمه حزناً، فسمّاه رسول الله ﷺ سهلاً، قال الزهري: رأى سهل بن سعد النّبي ﷺ، وسمع منه، وذكر أنّه كان له يوم توفّي النّبي ﷺ خمس عشرة سنة. وعاش سهل وطال عمره، حتّى أدرك الحجّاج بن يوسف، وامتحن معه. وروى عن سهل أبو هريرة، وسعيد بن المسيب، والزهري، وأبو حازم، وابنه عبّاس بن سهل، وغيرهم. وتوفّي سهل سنة ثمان وثمانين، وهو ابن ست وتسعين سنة.

("أسد الغابة"، باب السين والهاء، ر: ٢٢٩٤، ٢/ ٥٧٥، ٥٧٦ ملتقطاً).

(٣) "صحيح البخاري" كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، ر: ٢٨٥٥، صـ٤٧٢.

(٤) "تهذيب [تذهيب] التهذيب": للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، المتوفّى سنة ٧٤٨هـ. ("كشف الظنون"، ٢/ ٤٣٠ ملتقطاً).

(٥) روى عنه البخاري والترمذي والقزويني. (المؤلّف).

(٦) هو محمد بن أحمد بن حماد بن سعد بن مسلم، أبو بشر الأنصاري، بالولاء، الرازي الدولابي الوراق: مؤرّخ من حفّاظ الحديث، كان وراقاً، من أهل الريّ، نسبته إلى "الدولاب" من =

ليس بالقويّ. قلتُ: وضَعّفه ابنُ مَعين[١]، قال أحمد: منكَرُ الحديث"[٢] اهـ، وبه ضعّف الدّارقطني هذا الحديث، لا جرمَ قال الحافظ: "فيه ضَعفٌ، -قال-: ما له في البخاري غيرُ حديثٍ واحد"[٣] اهـ.

على أنّه قد شاع وذاع إيرادُ الضِّعافِ في المتابعات والشّواهد، لا أقول عن هذا وذاك، بل عن هذَين الجبلَين الشّامخَين صحيحَي الشّيخَين، فقد تنزّلا كثيراً عن شرطِهما في "غير الأصول"، قال الإمامُ العَيني[٤] في مقدّمة "شرحِه

=

أعمالها. رحل في طلب الحديث، واستوطن مصر، وتوفّي في طريقه إلى الحج، بين مكّة والمدينة (٣١٠هـ). له تصانيف: منها "الكنى والأسماء". ("الأعلام"، ٥/ ٣٠٨).

(١) انظر: "موسوعة أقوال يحيى بن مَعين" حرف الألف، ر: ١٠٨، ١/ ١٨١.

(٢) "تذهيب التهذيب" حرف الألف، ر: ٢٧٨، ١/ ٢٨٦ ملتقطاً.

(٣) "تقريب التهذيب" حرف الألف، ر: ٢٨١، ذكر مَن اسمه أبَي، صـ٣٦ ملتقطاً.

(٤) بدر الدّين محمود بن القاضي شهاب الدّين أحمد بن موسى أبو محمد العيني ثمّ المصري الفقيه الحنفي، المعروف بالعيني نسبة إلى مولده في بلدة عينتاب، ولد سنة ٧٦٢ وتوفّي بالقاهرة سنة ٨٥٥هـ. صنّف من الكتب: "البناية" في شرح "الهداية" للمرغيناني، و"رمز الحقائق في شرح كنز الدقائق"، و"عمدة القاري" في شرح "الجامع الصحيح" للبخاري، و"مغاني الأخبار في رجال معاني الآثار"، و"نُخَب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار شرح معاني الآثار".

("هدية العارفين"، ٦/ ٣٢٧ ملتقطاً).

بصحيح البخاري"[١]: "يدخل في المتابعة والاستشهاد روايةُ بعضِ الضعفاء، وفي "الصّحيح" جماعةٌ منهم ذكروا في المتابعات والشّواهد"[٢].

وقال الإمام النَّوَوي في مقدّمة "شرحه لمسلم": "عاب عائبون مسلماً بروايته في "صحيحه" عن جماعةٍ من الضعفاء والمتوسّطين الواقعين في الطبقة الثانية، الذين ليسُوا من شرط الصّحيح، ولا عيبَ عليه في ذلك، بل جوابُه من أوجُهٍ -إلى أن قال-: والثاني: أن يكونَ ذلك واقعاً في المتابعات والشَّواهد، وقد اعتذر الحاكمُ أبو عبد الله بالمتابعة والاستشهاد في إخراجه من جماعةٍ ليسُوا من شرط الصّحيح"[٣].

بل أفاد حضرةُ الشّيخ -نفعنا الله ببركاته- حيث قال: "ما لي أخصُّ الكلامَ بـ"غيرِ الأصول"، هذه قناطيرِ مقنطرةٍ من السّقام مرويةٌ في الأصول والأحكام، إن لم تروِها العلماءُ فمَن جاء بها؟! وكم منهم التزموا بيانَ ما هنا! وأمّا الرُّواة فلم يعهد منهم الرّواية المقرونة بالبيان، اللّهم إلاّ نادر الدّاع خاص، وقد أكثرُوا قديماً وحديثاً من الرّواية عن الضعفاء والمجاهيل، ولم يعد ذلك قدحاً فيهم، ولا ارتكابَ مأثم"[٤] اهـ.

---

(١) أي: "عمدة القاري شرح صحيح البخاري": للعلاّمة بدر الدّين أبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي، المتوفّى سنة ٨٥٥هـ. ("كشف الظنون"، ١/ ٤٣٣).

(٢) "عمدة القاري" خطبة الكتاب، الثامنة في الفرق بين الاعتبار والمتابعة والشاهد، ١/ ٢٧.

(٣) "شرح صحيح مسلم" مقدّمة، الجزء ١، صـ٢٤، ٢٥ ملتقطاً.

(٤) "الفتاوى الرّضوية" كتاب الصّلاة، باب الأذان...، رسالة "منير العين في تقبيل الإبهامَين" ٥/ ٥١٢.

وهذا نهرٌ أصغَر من البحر الأكبر من بِحار علوم سيّدي وشيخي -نفعنا ببركاتِه في الدّنيا والآخرة-، ولما فرغنا عن المقدّمة فلنبدأ في المقصود[1] متوكّلاً على مفيضِ الجزاء والجود، وصلّى اللهُ تعالى على سيِّدنا محمدٍ المحمود، وآله وصحبه إلى يوم الموعود.

---

(١) أي: كتاب "الجامع الرّضوي" الذي أخذنا من أوّلِه هذه المقدّمة المفيدة في مصطلح الحديث.

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأعلام المترجمة

فهرس الكتب المترجمة

محتويات

الموضوع الصفحة

تحسين الوصول

مصادِر التحقيق

فهرس المصادِر المطبوعة/ المخطوطة

- الإجازات المتينة لعلماء بكّة والمدينة، الإمام أحمد رضا (ت ١٣٤٠هـ)، لاهور: مؤسسة رضا ١٤٢٤هـ، ط٣.
- الأحاديث المختارة، ضياء الدين المقدسي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دُهَيش، مكّة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة ١٤١٠هـ، ط١.
- الأذكار المنتخَب من كلام سيّد الأبرار، شرف الدّين النَّوَوي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد غسّان نصوح عزقول، جدّة: دار المنهاج ١٤٢٥هـ، ط١.
- الأربعين النَّوَوية، شرف الدّين النَّووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: مصطفى البُغا، ومحيي الدّين مستو، دمشق: دار العلوم الإنسانية.
- إرشاد طلاّب الحقائق إلى معرفة سُنن خير الخلائق ﷺ، شرف الدّين النَّوَوي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق نور الدّين عِتر الحنفي، دمشق: مطبعة الصباح ١٤٢٣هـ، ط٤.
- أُسد الغابة في معرفة الصّحابة، ابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: الشّيخ علي محمد معوّض، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ، ط٢.
- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، القاري (ت١٠١٤هـ)، تحقيق: محمد السّعيد بن بسيوني زَغلول، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٤هـ، ط١.
- الأشباه والنظائر، ابن نجَيم (ت٩٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد مطيع الحافظ، دمشق: دار الفكر ١٤٢٠هـ، ط٣.
- أشعّة اللَّمعات، عبد الحق المحدِّث الدّهلوي (١٠٥٢هـ)، لكنؤ: مطبع نامي نَوَلْكِشَور.

- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العَسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ، ط١.

- الأعلام، خير الدّين الزِّرِكْلي (ت١٣٩٦هـ)، بيروت: دار العلم للملايين ١٩٩٥م، ط١١.

- الإكمال، الحسيني (ت٧٦٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قَلَعْجِي، كراتشي: منشورات جامعة الدّراسات الإسلامية.

- ألفية الحديث، للحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ)، الرّياض: مكتبة دار المنهاج ١٤٢٨هـ، ط٢.

- إنسان العيون في سيرة الأمين والمأمون، العلاّمة الحَلَبي (ت١٠٤٤هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الخليلي، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ، ط١.

- الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح، مصطفى سعيد الخَن، وبديع السيّد اللحّام، بيروت: دار الكلم الطيّب ١٤٢٥هـ.

- إيضاح المكنون، إسماعيل البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، بيروت: دار الفكر ١٤١٩هـ.

- التاريخ الأوسط، البخاري، (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي ١٣٩٧هـ، ط١.

- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، بيروت: دار الفكر ١٤٢٤هـ، ط١.

- تاريخ دِمشق، ابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، بيروت: دار الفكر ١٤١٩هـ، ط١.

- تاريخ ابن مَعين (رواية عثمان الدّارمي)، يحيى بن مَعين (ت٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمّد نور سيف، دمشق: دار المأمون للتراث.

- التحقيق في مسائل الخلاف، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور:

عبد المعطي أمين قَلَعْجِي، القاهرة: دار الوعي العربي ١٤١٩هـ، ط١.

- تدريب الرّاوي في شرح تقريب النَّواوي، السّيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أيمَن بن عبد الله الشّبراوي، القاهرة: دار الحديث ١٤٢٣هـ.

- تذكرة الحفّاظ، شمس الدّين الذَّهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ، ط١.

- تذكرة علماء أهل السنّة، محمود أحمد القادري، فيصل آباد: سنّي دار الإشاعة العلويّة الرَّضوية ١٩٩٢م، ط٢.

- تذكرة المحدِّثين، غلام رسول السعيدي الحنفي، لاهور: فريد بك اسٹال ١٤٢٣هـ، ط٢.

- تذكرة الموضوعات، طاهر الفَتني (ت٩٨٦هـ)، ملتان: كتب خانه مجيدية.

- تذهيب التهذيب، الذَّهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجدي السيّد أمين، القاهرة: الفاروق الحديثة ١٤٢٥هـ، ط١.

- الترغيب والترهيب، المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدّين، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ، ط١.

- التعقُّبات على الموضوعات، السّيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، بيروت: دار الجنان ١٤١١هـ، ط١.

- تقريب التهذيب، العَسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل مرشد، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٢٣هـ، ط١.

- تقريب النَّواوي، النَّووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى الخن، دمشق: دار الملاح.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في الفقه والحديث، ابن عبد البرّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق:

مصطفى بن أحمد العلوي، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ١٣٨٧هـ.

- تنزيه الشّريعة المرفوعة عن الأحاديث الشّنيعة الموضوعة، علي بن محمد الكناني (ت٩٦٣هـ)، عبد الوهّاب عبد اللطيف، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠١هـ ط٢.

- تنوير الحوالك شرح موطّأ الإمام مالك، السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل العطّار، بيروت: دار الفكر ١٤٢٥هـ، ط١.

- تهذيب التهذيب، ابن حجر العَسقلاني (ت٨٥٢هـ)، بيروت: دار الفكر ١٤١٥هـ ط١.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزّي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد علي عبيد، بيروت: دار الفكر ١٤١٤هـ، ط١.

- التيسير شرح الجامع الصغير، المُناوي (ت١٠٣٠هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى محمد الذّهبي، مصر: دار الحديث ١٤٢١هـ، ط١.

- تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحّان، كراتشي: قديمي كتب خانه.

- الثقات، ابن حِبّان (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: السيّد شرف الدّين أحمد، بيروت: دار الفكر ١٣٩٥هـ، ط١.

- الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمود الطحّان، الرياض: مكتبة المعارف ١٤٠٣هـ.

- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البَرّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهَيري، السعودية: دار ابن الجوزي ١٤١٤هـ، ط١.

- جامع التحصيل، أبو سعيد العلائي (ت٦٧١هـ)، بيروت: عالَم الكتاب ١٤٠٧هـ.

- الجامع الصحيح، محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، الرياض: دار السّلام

١٤٢٠هـ، ط١.

- الجامع الصغير، السّيوطي (ت٩١١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٥هـ، ط٢.

- جزء من حديث أبي حفص عمر بن أحمد ابن شاهين عن شيوخه، ابن شاهين، (ت٣٨٥هـ)، الرّياض: أضواء السَّلَف ١٤١٨هـ، ط١.

- جواهر العقدَين في فضل الشّرفَين، علي بن عبد الله السَّمهُودي (ت٩١١هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، بغداد: مطبعة العاني ١٤٠٧هـ، ط١.

- حاشية الطحطاوي على الدرّ المختار، الطحطاوي (ت١٢٣١هـ)، مصر: دار الطباعة العامرة ١٢٦٨هـ.

- حاشية الطحطاوي على مَراقي الفلاح، الطحطاوي (ت١٢٣١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٨هـ، ط١.

- الحاوي للفتاوي، السّيوطي (ت٩١١هـ)، بيروت: دار الفكر ١٤١٤هـ.

- حجّة الله البالغة، ولي الله الدّهلوي الحنفي (ت١١٨٠هـ)، كراتشي: قديمي كتب خانه.

- الحِرز الثمين شرح الحِصن الحصين، القاري (ت١٠١٤هـ)، (هامش الدرّ الغالي) مكّة: المطبعة الميرية.

- حَلبة المجلّي شرح مُنية المصلّي، ابن أمير حاج (ت٨٧٩هـ)، مخطوط في جزءَين.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعَيم الأصفهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية.

- الدرّ المختار، الحَصكفي (ت١٠٨٨هـ)، تحقيق: د. حسام الدّين فَرفور، دمشق: دار الثقافة والتراث ١٤٢١هـ، ط١.

- دلائل النّبوة ومعرفة أحوال صاحب الشّريعة، البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي قَلَعْجِي، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٣هـ، ط٢.

- ردّ المحتار على الدرّ المختار، ابن عابدين (ت١٢٥٢هـ)، تحقيق: د. حسام الدّين فَرفور، دمشق: دار الثقافة والتراث ١٤٢١هـ، ط١.

- رسالة في فضائل ليلة النِّصف من شهر شعبان، القاري الحنفي (ت١٠١٤هـ)، تحقيق: الشيخ عبّاس الحنفي الرّضوي، لاهور: مركز التحقيقات الإسلامية ٢٠٠٢م، ط١.

- السِّراج المنير على الجامع الصغير، العزيزي (ت١٠٧٠هـ)، مصر: مطبعة مصطفى البابي وأولاده ١٣٧٧هـ، ط٣.

- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعَث السّجستاني (ت٢٧٥هـ)، الرياض: دار السّلام ١٤٢٠هـ، ط١.

- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤٢١هـ، ط١.

- سنن النَّسائي (المجتبى)، أحمد بن شعيب النَّسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: صدقي جميل العطّار، بيروت: دار الفكر ١٤٢٥هـ.

- سنن الدارمي، عبد الله الدارمي (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، بيروت: دار الكتب العربي ١٤٠٧هـ، ط١.

- السنن الكبرى، النَّسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: د.عبد الغفّار سليمان البنداري، سيّد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١١هـ، ط١.

- سِير أعلام النُبلاء، الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا،

بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٥هـ، ط١.

- شرح الزرقاني على المواهب اللّدُنية، محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت١١٢٢هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ، ط١.

- شرح صحيح مسلم، النَّوَوي (ت٦٧٦هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- شرح العقائد النَّسَفية، التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تحقيق: محمد عدنان درويش، دمشق: مكتبة دار البيروتي ١٤١١هـ.

- شرح معاني الآثار، الطحاوي الحنفي (ت٣٢١هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدّين، كراتشي: قديمي كتب خانه.

- شُعب الإيمان، البَيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش محمد العدل، بيروت: دار الفكر ١٤٢٤هـ، ط١.

- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، الرياض: دار السّلام ١٤١٩هـ، ط٢.

- صحيح ابن حِبّان، محمد بن حِبّان التيمي (ت٢٥٤هـ)، لبنان: بيت الأفكار الدوليّة ٢٠٠٤م.

- صحيح مسلم، مسلم بن الحَجّاج القُشَيري (ت٢٦١هـ)، الرياض: دار السّلام ١٤١٩هـ، ط١.

- الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البِدَعِ والزندقة، ابن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، تحقيق: عبد الوهّاب عبد اللطيف، ملتان: مكتبه مجيديه ١٤١٠هـ، ط٣.

- الضعفاء الكبير، العقَيلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قَلَعْجي، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٤هـ، ط١.

- الضعفاء والمتروكين، النَّسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي ١٣٩٦هـ، ط١.
- طبقات الفقهاء الشّافعية، ابن الصّلاح (ت٦٤٣هـ)، بيروت: دار البشائر الإسلامية ١٤١٣هـ.
- الطريق القويم شرح الصّراط المستقيم، عبد الحقّ الدهلوي (ت١٠٥٢هـ)، سكهر: مكتبة نورية رضوية.
- الطهور، أبو عبيد القاسم (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: مشهور حسن محمود سلمان: جدّة: مكتبة الصحابة ١٤١٤هـ، ط١.
- ظفر الأماني بشرح مختصر السيّد الشّريف الجُرجاني، اللّكنَوي الحنفي (ت١٣٠٤هـ)، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غُدّة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية ١٤١٦هـ، ط٣.
- العُجالة النافعة، الشّاهْ عبد العزيز الدهلوي الحنفي (ت١٢٣٩هـ)، (مطبوع مع تنظيم الأشتات لحلّ عويصات المشكاة) كراتشي: مير محمد كتب خانه.
- العطايا النَّبوية في الفتاوى الرّضوية، الإمام أحمد رضا (ت١٣٤٠هـ)، تحقيق لجنة العلماء النظامية، لاهور: مؤسّسة رضا ١٤١٢هـ، ط٢.
- عِلل ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق محبّ الدّين الخطيب، بيروت: دار المعرفة ١٤٠٥هـ.
- العِلل المتناهية في الأحاديث الواهية، أبو الفرَج ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: الشيخ خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٤هـ، ط٢.
- العِلل الواردة في الأحاديث النّبوية، الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق محفوظ الرّحمن السَّلفي، الرياض: دار طيبة ١٤٠٥هـ.

- علوم الحديث، ابن الصّلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر الحنفي، دمشق: دار الفكر ١٤٢٥هـ، ط٤.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني الحنفي (ت٨٥٥هـ)، بيروت: دار الفكر ١٤١٨هـ، ط١.

- عيون الأثر في فنون المغازي والشّمائل والسِّير، ابن سيّد النّاس (ت٧٣٤هـ)، تحقيق: محمد العيد الخطراوي، المدينة المنوّرة، مكتبة دار التراث ١٤١٣هـ، ط١.

- غُنية المتملّي شرح مُنية المصلّي، إبراهيم الحَلَبي (ت٩٥٦هـ)، لاهور: سهيل أكادمي.

- فتح القدير، الكمال ابن الهُمام (ت ٨٦١هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- فتح المبين لشرح الأربعين، ابن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ)، مصر: دار إحياء الكتب العربية.

- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، الحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق صلاح محمد محمد عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية ٢٠٠١.

- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدّين السّخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: صلاح محمد محمد عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ.

- فتح الملِك المجيد المؤلَّف لنفع العبِيد وقمعِ كلِّ جبّارٍ عنِيد، أحمد الديربي (ت١١٥١هـ)، مكّة المحمية: المطبعة الميرية ١٣٠٤هـ.

- فتح باب العناية بشرح النقاية، القاري (ت١٠١٤هـ)، بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ١٤١٨هـ، ط١.

- الفرَج بعد الشِدّة، ابن أبي الدّنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية ١٤١٣هـ.

- الفردوس بمأثور الخطاب، الدَيلمي (ت٥٠٩هـ)، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٦هـ، ط١.

- فَهرس الفَهارس والأثبات، عبد الحي الكِتّاني (ت١٣٨٢هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عبّاس، بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٤٠٢هـ، ط٢.

- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشَّوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرّحمن بن يحيى المعلمي اليماني، بيروت: دار الكتب العلمية.

- الفوائد المنتقاة، أبو الحسن الخلعي (ت٤٩٢هـ). مخطوط.

- قاعدة في الجرح والتعديل، تاج الدّين السُّبكي (ت٧٧١هـ)، (مطبوع مع أربع رسائل في علوم الحديث) تحقيق عبد الفتّاح أبو غدّة الحنفي، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية ١٤١٩هـ، ط٦.

- قفوُ الأثر في صفو علوم الأثر، ابن الحنبلي الحنفي (ت٩٧١هـ)، تحقيق عبد الفتّاح أبو غدّة الحنفي، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

- قُوت القلوب في معاملة المحبوب، أبو طالب المكّي (ت٣٨٦هـ)، مصر: المطبعة الميمنية ١٣١٠هـ.

- القول المسدَّد في الذَبّ عن مسند الإمام أحمد، العَسقلاني (ت٨٥٢هـ)، (مطبوع في أواخر المسند للإمام أحمد) بيروت: دار الفكر ١٤١٤هـ، ط٢.

- الكامل في ضعفاء الرّجال، ابن عدي (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٨هـ، ط١.

- كتاب العِلل، ابن أبي حاتم الرّازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية ١٤٢٧هـ، ط١.

- كشف الخفاء، إسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢هـ)، دمشق: مكتبة العلم الحديث ١٤٢٢هـ، ط١.

- كشف الظنون، حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، بيروت: دار الفكر ١٤١٩هـ.

- كنز العمّال، المتّقي الهندي (ت٩٧٥هـ)، تحقيق: محمود عمر الدّمياطي، ملتان: إدارة التأليفات الأشرفية ١٤٢٤هـ.

- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ، ط١، والهند: المطبع العلوي ١٣٠٣هـ.

- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلميّة ١٤١٦هـ، ط١.

- ما يجب حفظه للناظر، الشّاهْ عبد العزيز الدهلوي الحنفي (ت١٢٣٩هـ)، كراتشي: مير محمد كتب خانه (طبعتْ في نهاية العجالة النافعة).

- مجدِّد الأمّة، سيّد شجاعت علي القادري (ت١٤١٤هـ)، كراتشي: مركزي أنجمَن إشاعة الإسلام ١٣٩٩هـ.

- المجروحين، ابن حِبّان (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، بيروت: دار المعرفة ١٤١٢هـ.

- مجمع بِحار الأنوار، طاهر الفَتَني (ت٩٨٦هـ)، المدينة المنوّرة: مكتبة دار الإيمان ١٤١٥هـ، ط٣.

- المجموع شرح المهذَّب، النَّوَوي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد نجيب المعطي، جدّة: مكتبة الإرشاد ١٣٩٠هـ.

- مختصر السيّد الشّريف الجُرجاني الحنفي (ت٨١٦هـ)، حلب: مكتب المطبوعات

الإسلامية ١٤١٦، ط٣ (مطبوع مع شرحه ظفر الأماني).

- مدارج النبوّة، عبد الحقّ المحدِّث الدّهلوي (ت١٠٥٢هـ)، لاهور: النورية الرضوية بَبلِشِنگ ١٤١٨هـ، ط٢.

- مَدخل الشّرع الشّريف على المذاهب، ابن الحاج العبدري (ت٧٣٧هـ)، بيروت: دار الفكر.

- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، القاري (ت١٠١٤هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل العطّار، بيروت: دار الفكر ١٤١٤هـ.

- المستدرَك، الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش محمد، مكّة المكرّمة: مكتبة نزار مصطفى الباز ١٤٢٠هـ، ط١.

- المسند، أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، بيروت: دار الفكر ١٤١٤هـ، ط٢.

- مسند أبي يعلى الموصِلي، أحمد بن علي التميمي (ت٣٠٧هـ)، تحقيق: ظهير الدّين عبد الرحمن، بيروت: دار الفكر ١٤٢٢هـ، ط١.

- مسند الحارث، الحارث بن أبي أسامة (ت٢٨٢هـ)، تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري، المدينة المنوّرة: مركز خدمة السنّة والسيرة النّبوية ١٤١٣هـ،ط١.

- المصنَّف، ابن أبي شَيبة (ت٢٣٥هـ)، الرياض: مكتبة الرشد ١٤٠٩هـ.

- المصنَّف، عبد الرزّاق الصّنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق حبيب الرّحمن الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي.

- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، القاري (ت١٠١٤هـ)، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غُدّة، بيروت: دار البشائر الإسلامية ١٤١٤هـ، ط٥.

- المعجم الأوسط، الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل

الشّافعي، بيروت: دار الفكر ١٤٢٠هـ، ط١.

- المعجم الصغير لرُواة الإمام ابن جرير الطبري، أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، القاهرة: دار ابن عفّان.

- المعجم الكبير، الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤٢٢هـ، ط٢.

- معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ)، بيروت: مؤسّسة الرّسالة ١٤١٤هـ، ط١.

- معرفة الرّجال، ابن مَعين (ت٢٣٣هـ)، تحقيق: محمد كامل القصّار، دمشق: مجمع مطبوعات اللغة العربيّة ١٤٠٥هـ.

- معرفة علوم الحديث، الحاكم (ت٤٠٥هـ)، بيروت: دار إحياء العلوم ١٤٠٦هـ.

- المقاصد الحسنة في بيان كثيرٍ من الأحاديث المشتهرة على الألسِنة، شمس الدّين السَّخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، بيروت: دار الكتاب العربي ١٤٢٥هـ ط١.

- مقالات الكاظمي، العلّامة الشيخ أحمد سعيد الكاظمي الحنفي (ت١٣٩٤هـ)، ملتان: بزمِ سعيد.

- مِلِك العلماء، ساحل الشَّهسَرَامي (عليگ)، كراتشي: إدارة تحقيقات الإمام أحمد رضا ١٤٢٧هـ.

- مناهل الصَّفا في تخريج أحاديث الشِّفا، السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: الشيخ سمير القاضي، بيروت: دار الجنان ١٤٠٨هـ، ط١.

- المنجد في الأعلام، لويس معلوف (ت١٣٦٥هـ)، قم: مؤسّسة انتشارات دار العلم ١٣٨٤هـ، ط٢٦.

- منح الرَّوض الأزهَر شرح الفقه الأكبر، القاري (ت١٠١٤هـ)، بيروت:

دار البشائر الإسلامية ١٤١٩هـ، ط١.

- منير العين في حكم تقبيل الإبهامين، الإمام أحمد رضا (ت١٣٤٠هـ)، (طبع مع العطايا النَّبوية في الفتاوى الرّضوية،)، تحقيق لجنة العلماء النظامية، لاهور: مؤسّسة رضا ١٤١٢هـ، ط٢.

- المواهب اللدُنّية بالمنح المحمديّة، القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، تحقيق: صالح أحمد الشّامي، غجرات: مركز أهل السنّة بركات رضا ١٤١٢هـ، ط١.

- موسوعة أقوال يحيى بن مَعين في الجرح والتعديل وعِلل الحديث، جمع وتحقيق: بشّار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٤٣٠هـ، ط١.

- الموضوعات، ابن الجَوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: توفيق حمدان، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٥هـ، ط١.

- الموطأ، الإمام مالك بن أنس (ت١٩٥هـ)، بيروت: المكتبة العصرية ١٤٢٣هـ.

- ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال، شمس الدّين الذَّهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار المعرفة.

- الميزان الكبرى، الشّعراني (ت٩٧٣هـ)، بيروت: دار الفكر ط١.

- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ابن حجر العَسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي سمك، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ، ط١.

- نزهة الخواطر وبجهة المسامع والنواظر، عبد الحي النَّدوي (ت١٣٤١هـ)، ملتان: طيب أكادمي ١٤١٣هـ.

- نزهة القاري شرح البخاري، فقيه الهند، شارح البخاري، المفتي الشيخ

شريف الحقّ الأمجدي الحنفي (ت١٤٢١هـ)، كراتشي: بركاتي ببلشرز.

- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر العَسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: نور الدّين عتر الحنفي، دمشق: دار الفكر ١٤٢١هـ، ط٣.

- نسيم الريّاض في شرح شِفاء القاضي عياض، الشّهاب الخفاجي (ت١٠٦٩هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ، ط١.

- نصب الرّاية، الزَّيلعي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدّين، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٦هـ، ط١.

- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، جعفر الإدريسي الكِتّاني (ت١٩٢٧هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ، ط٢.

- النُكت على مقدّمة ابن الصّلاح، الزَّركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد علي سمك، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٥هـ، ط١.

- نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرّسول، الحكيم التِرمذي (ت٣١٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد محمد الدرويش، دمشق ١٤٢٥هـ، ط١.

- هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، بيروت: دار الفكر ١٤١٩هـ.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ابن خَلِّكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: يوسف علي، بيروت: دار إحياء التراث العربي١٤١٧هـ، ط١.

- اليواقيت المهريّة، غلام مهر علي، جشتيان: المكتبة المِهرية.

فهرس الفهارس

إصدارات دار أهل السنّة

من محقّقات ومؤلّفتان الشيخ محمّد أسلم رضا الشِّيواني المَيمني حفظه الله

١. شرح عقود رسم المفتي: للإمام ابن عابدين الشّامي (ت١٢٥٢هـ)، الطبعة الأُولى، محقَّقة، طبعت من "دار الفقيه"، أبو ظبي الإمارات، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٢. أجلى الإعلام أنّ الفتوى مطلقاً على قول الإمام: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) الطبعة الأولى، محقَّقة، طبعت من "دار الفقيه"، أبو ظبي الإمارات، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٣. الفضل الموهبي في معنى إذا صحّ الحديث فهو مذهبي: للإمام أحمد رضا خانْ (ت١٣٤٠هـ) الطبعة الأولى، محقَّقة، طبعت من "دار الفقيه"، أبو ظبي الإمارات، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٤. جدّ الممتار على ردّ المحتار: للإمام أحمد رضا (ت١٣٤٠هـ) (سبع مجلّدات) الطبعة الأُولى محقَّقة، طبعت من "دار الفقيه" أبو ظبي الإمارات، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٥. حياة الإمام أحمد رضا: للشيخ محمد أسلم رضا الشِّيواني، وهي رسالة مختصرة في سيرة الإمام من حيث صلة الإمام مع علماء العرب، الطبعة الأولى محقَّقة، طبعت من "الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا" كراتشي ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٦. تحسين الوصول إلى مصطلح حديث الرّسول ﷺ: للشيخ محمد أسلم رضا الشِّيواني، الطبعة الأولى محقَّقة (بالأردية)، طبعت من "مكتبة بركات المدينة" كراتشي ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٧. تحسين الوصول إلى مصطلح حديث الرّسول ﷺ: للشيخ محمد أسلم رضا الشِّيواني، (بالعربية) وطبعت محقَّقة معدَّلة من دار الفقيه، أبو ظبي الإمارات، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٨. إقامة القيامة على طاعِن القيام لنبي تهامة (بالأرديّة): للإمام أحمد رضا ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٩. حسام الحرمَين على منحر الكفر والمَين: للإمام أحمد رضا (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأُولى، محقَّقة، طبعت من "مؤسسة الرضا"، لاهور ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٠. جليُّ الصَّوْت لنَهي الدَّعْوة أمَامَ المَوْت (بالأرديّة): للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ).

١١. مقدّمة الجامع الرّضوي في اعتبار الحديث الضعيف: لملك العلماء المحدّث المفتي الشيخ ظفر الدّين البِهاري، الطبعة الأولى محقَّقة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٢. مُعارف رضا المجلّة السنوية العربيّة ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م (العدد السادس)، طبعت من "الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا" كراتشي.

١٣. رادّ القحط والوباء بدعوة الجيران ومؤاساة الفقراء: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة، مترجمة بالعربية، طبعت من "الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا" كراتشي ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٤. أعجب الإمداد في مكفِّرات حقوق العباد: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة، مترجمة بالعربية، طبعت من "الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا" كراتشي ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٥. صفائح اللُّجَين في كون تصافُح بكفَّي اليدَين: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة، مترجمة بالعربية، طبعت من "الإدارة لتحقيقات الإمام أحمد رضا" كراتشي ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٦. أنوار المنّان في توحيد القرآن: للإمام أحمد رضا (ت١٣٤٠هـ)، المترجِم بالأردية: مفتي الديار الهندية الشيخ أختر رضا خان الأزهري، الطبعة الأولى، محقَّقة ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٧. إذاقة الأثام لمانعِي عملِ المولد والقيام (بالأردية): للعلاّمة المفتي نقي علي خان (ت١٢٩٧هـ)، الطبعة الأُولى، محقَّقة ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٨. أصول الرَّشاد لقمع مَباني الفساد (بالأردية): للعلاّمة المفتي نقي علي خان (ت١٢٩٧هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٩. قوارع القهّار على المجسّمة الفجّار: للإمام أحمد رضا (ت١٣٤٠هـ)، المترجِم بالعربية: مفتي الديار الهندية الشيخ أختر رضا خان الأزهري، الطبعة الأولى، محقَّقة، طبعت من "دار المقطّم"، القاهرة: ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

سيصدر بعون الله تعالى من دار أهل السنّة

محقَّقات الشيخ محمّد أسلم رضا الشِّيواني الميمني حفظه الله:

١. الإجازات المتينة لعلماء بكّة والمدينة: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

٢. الظفر لقول زُفر: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

٣. شمائم العنبر في أدب النداء أمام المنبر: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

٤. أزهار الأنوار من صبا صلاة الأسرار: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

٥. صيقل الرَّين عن أحكام مجاوَرة الحرمَين: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

٦. الجبل الثانوي على كلية التهانوي: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

٧. كفل الفقيه الفاهِم في أحكام قرطاس الدراهم: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

٨. هاديُ الأضحية بالشاة الهندية: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

٩. الصافية الموحية لحكم جلود الأضحية: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

١٠. الكشف شافيا حكم فونوجرافيا: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

١١. الزُّلال الأنقى من بحر سبقة الأتقى: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

١٢. المعتقد المنتقد، للعلاّمة فضل الرّسول القادري البَدَايُوني (ت١٢٨٩هـ)، مع حاشية قيّمة المسمّاة: المعتمَد المستند بناء نجاة الأبد: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

١٣. وفتاوى الحرمَين برجف ندوة المين: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

١٤. الدولة المكّية بالمادّة الغَيبية: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

١٥. إنباء الحي أنّ كلامَه المصونَ تبيانٌ لكلّ شيء: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

١٦. الأمن والعُلى لناعتي المصطفى بدافع البلاء: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

١٧. منير العين في حكم تقبيل الإبهامَين: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

١٨. تحقيقات إمام علم وفن: للعلاّمة الشيخ خواجه مظفر حسين الرّضوي، الطبعة الأولى، محقَّقة.

١٩. العطايا النبوية في الفتاوى الرضوية: للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة، (١٢ مجلداً بالأردية).

٢٠. مجموعة تعليقات الإمام أحمد رضا على الكتب المتداولة: للإمام للإمام أحمد رضا خان (ت١٣٤٠هـ)، الطبعة الأولى، محقَّقة.

ISBN 978-9948-18-012-8

9 789948 180128 >